

نظرية القيادة الذكية

Intelligent Leadership Theory

مشاريع قوانين وقرارات Laws and Decisions Projects

أول كتاب عربي مرجعي لطلبة الماجستير والدكتوراه في الهندسة المالية

مشروع

الهندسة المالية الجديد

تأليف د احسان اسماعيل عبدالله

The first Arabic reference book for masters and doctoral students in financial engineering.

- 1 قاعدة الهندسة المالية الجديدة
- 2 اصدار بطاقة المنحة الالكترونية لغير العاملين بالقطاع العام
- 3 قاعدة رفع الدعم والتثبيت
- 4 رفع الدعم عن جميع السلع التموينية والكهرباء والمياه والمحروقات
- 5 تثبيت دعم الادوية والمواصلات والتعليم الاساسي
- 6 قاعدة التصفية والاصدار
- 7 تصفية كل الشركات الخاصة خلال ثلاث سنوات
- 8 اصدار مجاني لمؤسسات خاصة معفاة من الضرائب لمدة عشرة سنوات
- 9 الغاء التراخيص وافون المزاولة واستبدالها بشهادة الدولة
- 10 قاعدة تخفيض التمكين ونزع المهام
- 11 الغاء وزارة التعليم بشقيها العام والعالي
- 12 انشاء وزارة التربية والتعليم الجديدة للمرحلة الاساسية فقط
- 13 قاعدة زيادة التمكين وتركيز المهام (انشاء وزارتين)
- 14 وزارة شعادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي
- 15 وزارة شؤون الفخصة والاستثمار والتنظيم الداخلي
- 16 قاعدة الالغاء وانشاء البديل
- 17 وزارة الامن الغذائي بدلاً عن وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية
- 18 وزارة امن الموانئ بدلاً عن مصلحة الجمارك والموانئ والمطارات
- 19 الاكاديمية الوطنية للعلوم الدبلوماسية بدلاً عن وزارة الخارجية
- 20 وزارة الرقابة الالكترونية ومؤسسات الفساد بدلاً عن :
الهيئة العليا لتطبيق معايير تولى المناصب العامة
الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وهيئة الرقابة الادارية
كافة اقسام وإدارات المحافظات و الارشفة بالقطاع العام
وزارة العطاءات الالكترونية بدلاً عن :
كافة اقسام وإدارات العطاءات بالقطاع العام
الهيئة العامة للحرس البلدي بدلاً عن الحرس البلدي
- 21 قاعدة الالغاء وتأجيل البديل
- 22 الغاء الهيئة العامة لصندوق التضامن الاجتماعي
- 23 الغاء مصلحة الضرائب
- 24 قاعدة جواز الابتكار والتطوير والتقليد
- 25 (فعالية براءة الاختراع تقتصر على البلد التي منعتها فقط)
- 26 قاعدة المفهوم الجديد للاستثمار بغرض الانتاج والتصنيع
- 27 (شراكة غير مالية بين الدولة والقطاع الخاص)
- 28 قاعدة فرق العمل
- 29 قاعدة مشاريع الدولة لاجيال القادمة
- 30 مشروع تعبيد مياه البحر (حل مشكلة القمامة)
- 31 المشروع الفضائي الخاص للاقمار الصناعية
- 32 مشروع تطية مياه البحر من اجل الطاقة وتجنب تسونامي
- 33 قاعدة مشاريع القوانين الجديدة المقترحة
- 34 المرتبات ، القانون التجاري ، الفخصة والاستثمار ، الجمارك ، الاسكان
- 35 العطاءات ، الضرائب ، الحرس البلدي ، فرق العمل ، الزكاة



الجامعة الالكترونية للدراسات العليا
Electronic University of Postgraduate Studies
WWW.EUNPS.COM

الرقم اللببي الموحد للكتاب الالكتروني

LSBN 888-7-0000017-20



8 887000 001720

نظرية القيادة الذكية

INTELLIGENT LEADERSHIP THEORY

مشاريع قوانين وقرارات
LAWS AND DECISIONS PROJECTS
للدولة الليبية وللدول ذات الموارد الفقيرة أو المتوسطة

أول كتاب عربي مرجعي لطلبة الماجستير والدكتوراه في
الهندسة المالية

تأليف د. احسان اسماعيل عبد الله

الرقم الليبي الموحد للكتاب الالكتروني

LSBN 888-7-0000017-20



8 887000 001720

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف

الطبعة الاولى: 17 رمضان 1441 هجرية - الموافق 10 مايو 2020 ميلادي



المحتويات

| البيان | القاعدة | الصفحة |
|---|-----------------------|--------|
| الاهداء كلمة المؤلف <u>قاعدة الهندسة المالية الجديدة</u> | <u>القاعدة الاولى</u> | 1 |
| وتتمثل في اصدار بطاقة المنحة الالكترونية للمواطنين الذين لا يعملون بالقطاع العام بحيث ان قيمتها تتزايد بزيادة التضخم لتمثل بذلك الميزان المالي للبلاد ، لا علاقة للمصارف والحسابات المصرفية بهذه البطاقة ، بطاقة المنحة الالكترونية هي أحد المعايير الاساسية لطباعة النقود في البلاد وأساس للاستقرار الامني والاجتماعي. | | 2 |
| معلومات اساسية عن بطاقة المنحة الالكترونية | | 3 |
| أهداف بطاقة المنحة الالكترونية | | 5 |
| نظام عمل البطاقة | | 7 |
| التأكيد على صحة قاعدة بطاقة المنحة الالكترونية | | 8 |
| المحور الأول : طباعة النقود وحل مشكلة التضخم. | | 11 |
| المحور الثاني :الموازنة مع النقد الأجنبي والذهب أو عدم استقرار الاقتصاد. | | 20 |
| المحور الثالث : ادارة النقود بذكاء. | | 22 |
| المحور الرابع : السيادة النقدية. | | |
| (صناعة اوراق النقد محلياً لتحرر من السيطرة الاقتصادية الاجنبية) | | |
| المحور الخامس : فرضيات العمليات الحسابية لبطاقة المنحة الالكترونية | | 25 |
| المحور السادس : فرضيات طباعة العملة لموازنة التضخم (لا ايرادات للدولة) | | 46 |



| البيان | القاعدة | الصفحة |
|---|-------------------------------|-----------|
| | <u>القاعدة الثانية</u> | 57 |
| <u>قاعدة رفع الدعم والتثبيت</u> | | |
| رفع الدعم عن جميع السلع التموينية والمستوردات بأنواعها وكذلك الطاقة الكهربائية والمياه والمحروقات بأنواعها نتيجة توفر البنية التحتية لشبكات الامان الاجتماعي (بطاقة المنحة الالكترونية) وتثبيت دعم الادوية والمواصلات والتعليم الاساسي. | | |
| استخدام الدعم السنوي المدفوع فعليا في العام 2019 كمؤشر | | 58 |
| فرص نجاح رفع الدعم مرتبط بنجاح بطاقة المنحة الالكترونية | | 61 |
| | <u>القاعدة الثالثة</u> | 63 |
| <u>قاعدة التصفية والإصدار</u> | | |
| وهي تتمثل في فرض عملية تصفية كل الشركات الخاصة القائمة خلال ثلاث سنوات أو أقل .. والبدء في التنفيذ الفوري بإصدار مجاني لمؤسسات خاصة معفاة من الضرائب والرسوم لمدة 10 سنوات وذلك لكل مواطن (ورقة واحدة) مع اعلان الغاء جميع انواع التراخيص وأذون المزاولة الصادرة من جميع الوزارات والهيئات بكل أنواعها. | | |
| متطلبات انجاح القاعدة | | 66 |
| الدليل على صحة النظرية | | 67 |
| التوصيات | | 69 |
| | <u>القاعدة الرابعة</u> | 71 |
| <u>قاعدة تخفيض التمكين ونزع المهام</u> | | |
| تخفيض التمكين ونزع مهام وزارة التعليم بشقيها العام والعالى (الجامعي) ومنحها اسم وزارة التربية والتعليم بمهام جديدة ومحددة (وهي تمثل القاعدة الاولى لمفهوم التعليم الجديد) | | |
| أهداف القاعدة الاولى لمفهوم التعليم الجديد | | 72 |



| البيان | القاعدة | الصفحة |
|---|------------------------|-----------|
| قاعدة زيادة التمكين وتركيز المهام | القاعدة الخامسة | 74 |
| زيادة التمكين وتركيز المهام بإنشاء وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي (وهي تمثل القاعدة الثانية لمفهوم التعليم الجديد) | | |
| تخصصات ومنتجات وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي | | 75 |
| طريقة انتاج شهادة الدولة العلمية | | 78 |
| انتاج شهادة الدولة العلمية باستخدام معيار CEQS 2020-02 | | 79 |
| طريقة تنفيذ عملية انتاج شهادة الدولة العلمية عبر الاختبار الالكتروني | | 81 |
| انتاج شهادة الدولة لجودة وكفاءة الموظف باستخدام معيار CEQS 2020-03 | | 84 |
| طريقة تنفيذ عملية انتاج شهادة الدولة لجودة وكفاءة الموظف عبر الاختبار الالكتروني | | 84 |
| انتاج شهادة الدولة لجودة المنتج باستخدام معيار CEQS 2020-01 | | 88 |
| طريقة تنفيذ عملية انتاج شهادة الدولة لجودة المنتج عبر الاختبار الالكتروني | | 89 |
| قاعدة البحث العلمي والدراسة بالخارج: | | 92 |
| وهي قاعدة تعمل ضمن قاعدة زيادة التمكين وتركيز المهام وبناء على هذه القاعدة يتم ايفاد الطلبة للدراسة بالخارج بناء على معيارين متسلسلين: الاول : تفوق الطالب واجتيازه لاختبارات شهادة الدولة المعدة بالخصوص. الثاني : وجود صناعة او مهنة معينة ضمن برنامج الدولة تحتاج لهذا النوع من العلم. | | |



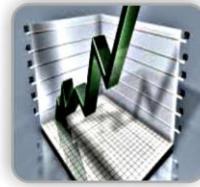
| البيان | القاعدة | الصفحة |
|---|-----------------------------|--------|
| الدليل على صحة ووجوب انشاء وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي | | 93 |
| التوصيات | | 94 |
| مشروع اللائحة التنفيذية لمفهوم التعليم الجديد | | 99 |
| أولاً محور المرحلة الاساسية (الابتدائية والإعدادية) | | 99 |
| ثانياً محور المرحلة الثانوية (الاول والثاني والثالث الثانوي) | | 104 |
| ثالثاً محور المرحلة الجامعية والمعاهد العليا | | 109 |
| مكونات وميزانية وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي (تقديرياً) | | 113 |
| <u>قاعدة زيادة التمكين وتركيز المهام</u> | <u>تابع القاعدة الخامسة</u> | 120 |
| زيادة التمكين وتركيز المهام بإنشاء وزارة شؤون الخصخصة والاستثمار والتنظيم الداخلي. | | |
| تخصصات ومنتجات وزارة شؤون الخصخصة والاستثمار والتنظيم الداخلي | | 121 |
| <u>قاعدة الالغاء وإنشاء البديل</u> | <u>القاعدة السادسة</u> | 154 |
| وهي احدى قواعد نظرية القيادة الذكية والتي تتمثل في : ضرورة الغاء بعض (الوزارات ، الهيئات ، المصالح ...الخ) وتسريح الموظفين بها و انشاء كيان جديد بمهام جديدة وموظفين جدد. | | |
| وتعتمد تلك القاعدة في الاساس على تسريح الموظفين وإنهاء خدماتهم ومنع انتقالهم للبديل. | | |
| أولاً :الغاء وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية وجميع مكوناتها وتسريح الموظفين بها وإعادة هيكلتها ضمن وزارة الامن الغذائي وتفريغ المدن بمهام جديدة وموظفين جدد. | | 157 |



| البيان | القاعدة | الصفحة |
|--|---------|--------|
| ثانياً: إلغاء مصلحة الجمارك التابعة لوزارة المالية وتسريح الموظفين بها وإلغاء قوانينها ولوائحها وإعادة هيكلتها باسم ادارة الجمارك ضمن <u>وزارة أمن الموانئ</u> الجديدة بمهام جديدة وموظفين جدد. | | 166 |
| والغاء مصلحة الموانئ والنقل البحري وكذلك مصلحة المطارات التابعة لوزارة المواصلات وإعادة هيكلتها ضمن <u>وزارة أمن الموانئ</u> الجديدة بمهام جديدة وموظفين جدد. | | 168 |
| ثالثاً: إلغاء وزارة الخارجية وجميع مكوناتها وتسريح الموظفين بها وإلغاء قوانينها ولوائحها وإنشاء <u>الأكاديمية الوطنية للعلوم الدبلوماسية</u> لتقوم مقام وزارة الخارجية بموظفين جدد ولوائح جديدة تنتج الكادر الدبلوماسي وتوجه العمل بالسفارات والقنصليات بالخارج ولضمان تخفيض ميزانية ونسبة السفارات والتمثيل الدبلوماسي بالخارج الى 5% فقط (أي ان تكون اقصى حد لميزانية السفارات والقنصليات بالخارج هو أقل من 20 مليون دينار ليبي). | | 173 |
| رابعاً: إلغاء كافة اقسام وإدارات المحفوظات (الارشفة بالقطاع العام) وإلغاء الهيئة العليا لتطبيق معايير تولى المناصب العامة التابعة لمجلس النواب وإلغاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التابعة لمجلس النواب وإلغاء هيئة الرقابة الادارية التابعة لمجلس النواب وإنشاء وزارة الرقابة الالكترونية ومؤشرات الفساد بمهام جديدة. (موظفين وزارة الرقابة الالكترونية يعملون في كافة جهات القطاع العام كإدارة مستقلة "ادارة أو قسم المحفوظات الالكترونية الجديدة" ولكن تبعيتهم لوزارة الرقابة الالكترونية ومؤشرات الفساد). | | 176 |
| خامساً: إلغاء كافة اقسام وإدارات العطاءات (العطاءات بالقطاع العام) وإنشاء <u>وزارة العطاءات الالكترونية</u> بمهام جديدة. (موظفين وزارة العطاءات الالكترونية يعملون في كافة جهات القطاع العام كإدارة مستقلة (ادارة أو قسم العطاءات الالكترونية الجديدة) ولكن تبعيتهم لوزارة العطاءات الالكترونية). | | |



| البيان | القاعدة | الصفحة |
|--|------------------------|--------|
| سادساً: إلغاء الحرس البلدي التابع لوزارة الحكم المحلي وإنشاء الهيئة العامة للحرس البلدي بمهام جديدة ضمن وزارة شهادة الدولة للامتحانات الالكترونية والبحث العلمي (يعمل حسب مشروع قانون الحرس البلدي الجديد) | | 178 |
| <u>قاعدة الإلغاء وتأجيل البديل</u> | <u>القاعدة السابعة</u> | 180 |
| اولاً : إلغاء الهيئة العامة لصندوق التضامن الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية وتسريح الموظفين به وتأجيل تكوين بديل له وإلغاء قوانينه ولوائحه. | | 181 |
| مفهوم التقاعد الجديد | | 183 |
| ثانياً : إلغاء مصلحة الضرائب وكافة المؤسسات التابعة لها وتسريح الموظفين بها وتأجيل تكوين بديل لها وإلغاء قوانينها ولوائحها. | | 184 |
| <u>قاعدة جواز الابتكار والتطوير والتقليد</u> | <u>القاعدة الثامنة</u> | 185 |
| جواز الابتكار والتطوير والتقليد يعني عدم اعتراف النظرية بالملكية الفكرية الغربية او الشرقية او غيرها وان كل شيء جائز الاستفادة منه (اتقان التقليد لا يقل أهمية عن اتقان الابتكار). | | |
| المفهوم الجديد للملكية الفكرية و الاطار القانوني لها | | 187 |
| <u>قاعدة المفهوم الجديد للاستثمار بغرض الانتاج والتصنيع:</u> | <u>القاعدة التاسعة</u> | 189 |
| شراكة غير مالية بين الدولة والقطاع الخاص | | |
| مشاريع مقترحة | | 191 |



| البيان | القاعدة | الصفحة |
|--|-----------------------------|--------|
| <p><u>قاعدة فرق العمل</u></p> <p>الغاء كافة اللجان الدائمة والمؤقتة وإنشاء نظام (فرق العمل المحدود والغير مجدد المدة) داخل جميع وزارات وقطاعات الدولة المختلفة بالاستناد الى مشروع قانون (فرق العمل المحدود والغير مجدد المدة).</p> | <u>القاعدة العاشرة</u> | 192 |
| <p><u>قاعدة مشاريع الدولة للأجيال القادمة</u></p> <p>وهي تتمثل في قيام الدولة بمشاريع ثلاثة غير تقليدية وهي مشروع تعبيد مياه البحر والمشروع الفضائي الخاص للأقمار الصناعية ومشروع تحلية مياه البحر للحصول على الطاقة الكهربائية وتجنب تسونامي.</p> | <u>القاعدة الحادية عشرة</u> | 196 |
| <p>اولاً مشروع تعبيد مياه البحر</p> | | 197 |
| <p>ثانياً المشروع الفضائي الخاص للأقمار الصناعية</p> | | 213 |
| <p>ثالثاً مشروع تحلية مياه البحر للحصول على الطاقة الكهربائية وتجنب تسونامي</p> | | 217 |
| <p>منطقة العقيلة – وادي الجفر</p> | | |
| <p><u>قاعدة مشاريع القوانين الجديدة المقترحة</u></p> <p>وهي تتمثل في طرح نسخ أولية تحضيرية كمسودة لمشاريع القوانين اللازمة لإنفاذ نظرية القيادة الذكية. (مشروع قانون المرتبات الجديد - مشروع القانون التجاري الجديد - مشروع قانون الخصخصة والاستثمار والتنظيم الداخلي - مشروع قانون الجمارك الجديد - مشروع قانون الاسكان الاستثماري - مشروع قانون العطاءات الموحد - مشروع قانون الضرائب الجديد - مشروع قانون الحرس البلدي الجديد - مشروع قانون فرق العمل (فريق العمل المحدود والغير مجدد المدة) - مشروع قانون الزكاة.</p> | <u>القاعدة الثانية عشرة</u> | 221 |

الإهداء

قال تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا
وَلَهُمْ آذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ.

صدق الله العظيم

سورة الاعراف - الآية (179)

اهدي هذه النظرية الى الذين

لهم قلوب يفقهون بها

ولهم أعين يبصرون بها

ولهم آذان يسمعون بها

اللهم ارزقنا وإياهم الفردوس الاعلى ولا تجعلنا من الغافلون

كلمة المؤلف

السلام عليكم ،،،

ان هذه النظرية قابلة للتطبيق والتطوير على حد سواء اذا توفرت النيات الصادقة للإخوة المشرعين والإخوة المنفذين ... لقد لاحظت كما لاحظ غيري منذ زمن طويل ان الوزراء ورؤساء الهيئات والمصالح بالقطاع العام عندما يجلسون في مكاتبهم ينهمكون في الاعمال الادارية والاجتماعات والتوقيع على البريد معتقدين ان هذا هو العمل ، ومعتقدين ان حسن ادارتهم لهذه الكيانات هو فن يقومون به (طبعاً الحقيقة غير ذلك تماما) ، لقد فعل هذا غيرهم على مدار عشرات السنوات السابقة دون انجاز حقيقي ، فالحاصل هو مجرد عملية تدوير نتيجة الجهل بالحركة العامة للدولة (الاقتصاد ، تقنية المعلومات ، ادارة الاعمال ، المحاسبة) حيث ان العناصر الاربعة تسمى الهندسة المالية ، عنصر واحد لا يكفي وكذلك عنصران وثلاثة ... لابد من الاربعة كي تكون مهندساً مالياً ... وهذا ما يجهله الكثيرون مما يتقلدون المناصب العليا في الدولة فيظلون قاصرين عن الانتاج ويدورون بعضهم بعضاً.

بداية طريق الانجاز والإنتاج سهل وبسيط ، فقط عليك الاجابة على الاسئلة التالية:

أين المعيار العام لجودة العمل بالوزارة/الجهة العامة حتى نحكم على حسن الادارة؟

أين معيار جودة الشهادة العلمية للوزير/المسئول نفسه هل مازال قادرا على ان يجاوب على

الاسئلة العلمية للشهادة التي يحملها .. هل مازال بكامل قواه العلمية؟

الاجابة : لا يوجد هنا مجال عمل الهندسة المالية وبداية طريق الانجاز والإنتاج.

والله الموفق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. احسان اسماعيل عبدالله

لأى ملاحظات او استفسارات يرجى كتابتها وإرسالها الى البريد الالكتروني التالي:

Euniversity.ps@yahoo.com



قواعد نظرية القيادة الذكية

القاعدة الاولى - قاعدة الهندسة المالية الجديدة

وتتمثل في اصدار بطاقة المنحة الالكترونية للمواطنين الذين لا يعملون بالقطاع العام بحيث ان قيمتها تتزايد بزيادة التضخم لتمثل بذلك الميزان المالي للبلاد ، لا علاقة للمصارف والحسابات المصرفية بهذه البطاقة ، بطاقة المنحة الالكترونية هي أحد المعايير الاساسية لطباعة النقود في البلاد وأساس للاستقرار الامني والاجتماعي.

قاعدة الهندسة المالية الجديدة:

وهي أول وأهم قواعد نظرية القيادة الذكية والتي تتمثل في :

- * تثبيت الاولويات : حق المواطن اولاً ثم حق الدولة.
- * إصدار بطاقة المنحة الالكترونية (فقط للذين لا يعملون بالقطاع العام) بحيث تكون صالحة ومفعلة لمدة عشر سنوات بمجرد استلامها أول مرة وقيمتها تتزايد بزيادة التضخم.
- * البطاقة لدعم الفرد مباشرة وذلك بطباعة النقود وموازنة الاسعار وصولاً لكبح جماح التضخم بدون النظر نهائياً للموازنة العامة للدولة وإيراداتها التقديرية أو المتوقعة أو الفعلية... فلا دولة ولا مستقبل بدونها.... فهى أحد المعايير الاساسية لطباعة النقود في البلاد.

The new financial engineering base:

It is the first and most important rule of intelligent leadership theory, which is:

- * Establish priorities: the right of the citizen first, then the right of the state.
- * Issuing an electronic grant card (only for those who do not work in the public sector) so that it is valid and effective for ten years once it is received the first time and its value increases with increasing inflation.
- * The card to directly support the individual by printing money and balancing prices to curb inflation without looking at the final state budget and its estimated, expected, or actual revenues There is no state and no future without it it is one of the basic criteria for printing money in the country.



بطاقة المنحة الالكترونية هي :

البنية التحتية لشبكات الامان الاجتماعي وهي تصرف فقط للذين لا يعملون بالقطاع العام ... يضاف الى ذلك حرمان افراد الاسرة جميعهم اذا كان واحد منهم فقط يعمل بالقطاع العام... وذلك لتحقيق عدة أهداف منها تخفيض العامين بالقطاع العام ولكن أهم الاهداف هو تقوية الروابط الاسرية بتشجيع الزواج وتكوين اسرة جديدة وبالطبع (زيادة مرتبات ومزايا الموظفين العموميين بالقطاع العام (حسب مشروع قانون المرتبات الجديد) وإنهاء خدمات الباقي دون مشاكل كتحصيل حاصل.

معلومات اساسية عن بطاقة المنحة الالكترونية

* تصرف للموظف وأسرته ابتداء من الشهر الذي يلي تاريخ اخلاء طرفه من القطاع العام.

* قيمة البطاقة : 200 دينار شهرياً قابلة للزيادة بزيادة الاسعار وغير قابلة للنقصان لكل مواطن... فإذا كانت الاسرة مكونة من 5 أفراد فهذا يعني 5 بطاقات بقيمة اجمالية 1000 دينار وهكذا.

* قيمة البطاقة تصرف مضاعفة (قيمتها مضروبة في 2) للذين اعمارهم تزيد عن 60 سنة نظراً لاستهداف المعاش التقاعدي بالإلغاء(التقاعد يكون اجبارياً عن هذا السن) ونفس الوضع لمن ليس لديه/لديها معاش تقاعدي وكذلك المقعدين وذوي الاحتياجات الخاصة.

* تشكيل ادارة خاصة ضمن وزارة الداخلية تختص بالشؤون التنفيذية لإدارة بطاقة المنحة الالكترونية وذلك لوجوب قيام المواطن بسحب قيمتها شهرياً ونقداً من مراكز الشرطة على مدار 24 ساعة.

* تشكيل مؤسسة باسم : مؤسسة الاستقرار المالي المحلي تعمل ضمن صلاحيات المصرف المركزي وذلك لإنتاج بطاقة المنحة الالكترونية كأداة مالية اساسية للدولة لموازنة الاسعار وتوفير الدعم النقدي لها في كل الظروف.

* استصدار قانون أو قرار لربط بطاقة المنحة الالكترونية بمنظومة الرقم الوطني والوفيات المسجلة بالأحوال المدنية وكذلك الربط بشركة المياه والكهرباء والنظافة والمخالفات البلدية والمرورية وغيرها.



أهداف بطاقة المنحة الالكترونية

* الالتفات الى اولئك المحترمين من الفقراء والمساكين الذين جريمتهم الوحيدة انهم أحبوا وطنهم ولم يسرقوه ويعيشون على الكفاف ... فبطاقة المنحة الالكترونية توفر العيش الكريم لهم ولأولادهم وبناتهم بالإضافة الى الارامل واليتامى وغير ذلك ممن سوف يتم انتشالهم من العوز المادي المسبب اصلاً في خروجهم من دائرة الانتاج ليبدأ تفكيرهم بالإنتاج وتحسين وضعهم .

* توسيع قاعدة العاملين بالقطاع الخاص وتقليل العاملين بالقطاع العام.

* تقوية الروابط الاسرية بتشجيع الزواج وتكوين اسرة جديدة.

* تغيير جذري في نظام التعليم والاقتصاد وإنهاء نظام المعاشات التقاعدية.

* انهاء دعم السلع التموينية والمحروقات وصولاً لمصلحة المواطن في منع الاسراف.

* انهاء وزارات ومؤسسات وهيئات ليس لها لزوم وتكوين ثروة حقيقية لصالح البلاد.

* جباية الكهرباء والمياه عن طريقها وصولاً لمصلحة المواطن في منع الاسراف.

(البطاقة مربوطة تلقائياً مع عقود استهلاك المياه والطاقة الكهربائية).

* جباية النظافة عن طريقها وصولاً لمصلحة المواطن في الحفاظ على البيئة.

(البطاقة مربوطة تلقائياً مع عقود النظافة).

* جباية مخالفات المرور والمخالفات البلدية وصولاً لمصلحة المواطن في الحفاظ على السلامة.

وتجنب المشاكل (البطاقة مربوطة تلقائياً مع منظومة المخالفات).



* بروز تجارة ومصانع وتجار حقيقيين يعملون دون عوائق خصوصا اذا تم تحريرهم بقواعد النظرية التي تلي هذه القاعدة.

* دعم وزارات الدولة السيادية وزيادة مرتباتها ومميزاتها وإطلاق سراح طاقة العمل المكبل بتكدس الموظفين والمكبل بالحروب الخفية بينهم داخل العمل.

* القضاء على الفروق الاجتماعية ودعم الفقراء وتعزيز الانتماء الوطني.

* تعزيز الانضباط المجتمعي وخفض الاسراف وبناء الثقة عموماً بوجود توزيع عادل للثروة.

* تشكيل وعي مجتمعي جديد بأن القطاع العام ليس مكسباً.

* تشكيل امان مجتمعي مالي يفتح افاق الابداع والعمل بالقطاع الخاص.

* تطبيق مبدأ العقاب المتمثل في تحويل الموظف الى نظام البطاقة (بمعنى آخر... انتهاء خدماته في القطاع العام بمجرد ارتكابه أى فعل غير قانوني) يعطي انطباع جيد حول مسؤولية الدولة تجاه المواطن.

* اضافة مبدأ العقاب للمواطن في القانون أو القرار (الخصم من البطاقة) يعتبر وسيلة رادعة.



نظام عمل البطاقة

بطاقة المنحة الالكترونية هي حجر الاساس في النظرية ولها مجموعة من الاهداف المهمة التي تدعم القطاع الخاص على حساب القطاع العام وتمثل في منح كل مواطن (طفل ، رجل ، امرأة) بطاقة الكترونية مدعمه برقمه الوطني تحمل مبلغ 200 دينار شهرياً (أقل قيمة للبطاقة) كمنحة مجانية تتجدد تلقائياً بقيمة اخرى اكبر بحيث تكون متجددة حسب النظام والشروط التالية:

1- نظام موازنة الاسعار الشهري:

هو متوسط استهلاك الفرد من السلع التموينية الاساسية شهرياً مضروبة في اسعار السوق بعد رفع الدعم نهائياً ، أى انها اساس الاحتساب لقيمة البطاقة في ذلك الشهر ، وهذا يعني ان البطاقة سوف تحمل قيمة متغيرة شهرياً بحد ادنى ثابت وهو 200 دينار للفرد شهرياً.

متوسط استهلاك الفرد الواحد من السلع الاساسية شهرياً

| ر م | بيان السلع | متوسط الكمية لجميع الاعمار | | اجمالي القيمة للبطاقة |
|-------------------------------|------------|----------------------------|------------|-----------------------|
| | | الوحدة | سعر الوحدة | |
| 1 | دقيق | كيلوجرام | 3.000 | 45.000 |
| 2 | سكر | كيلوجرام | 3.000 | 12.000 |
| 3 | زيت | علبة | 5.000 | 20.000 |
| 4 | شاي | علبة | 7.000 | 7.000 |
| 5 | طماطم | علبة | 2.000 | 10.000 |
| 6 | مكرونه | كيلوجرام | 2.000 | 14.000 |
| 7 | رز | كيلوجرام | 5.000 | 25.000 |
| 8 | حليب | باكو | 4.000 | 20.000 |
| 9 | حليب مركز | علبة | 3.000 | 15.000 |
| 10 | اخرى | | | 32.000 |
| قيمة بطاقة المنحة الالكترونية | | | | 200.000 |



* ان اعتماد قيمة البطاقة بمبلغ 200 دينار (كأقل قيمة) هي قيمة منطقية وهي تراعي متطلبات الاطفال والكبار والحالات المفترضة التالية توضح الامر :

الحالة الاولى :

* ارتفاع في اسعار السلع بمتوسط 20% ستكون قيمة البطاقة في الشهر الثاني =240

الحالة الثانية :

* ارتفاع في اسعار السلع بمتوسط 40% ستكون قيمة البطاقة في الشهر الثالث =280

وهكذا ستكون قيمة البطاقة متغيرة ولكن بحد ادنى 200 دينار شهرياً ابتداء من الطفل الرضيع الى المواطن البالغ حتى عمر 60 سنة (الذين وصلت اعمارهم الى هذا السن تكون قيمة البطاقة مضاعفة 400 دينار للفرد) وكذلك المقعدين وذوي الاحتياجات الخاصة.

تعمل مؤسسة الاستقرار المالي المحلي على معالجة أي تضخم يحصل للمواد الاساسية بتعويض الفرد بزيادة قيمة البطاقة شهرياً مهما كان حجم التضخم وصولاً لاستقرار المالي.

2- مكان صرف البطاقة:

* تسحب القيمة من البطاقة شهرياً ونقداً من مراكز الشرطة على مدار 24 ساعة وليس من المصارف. (لا علاقة للمصارف والحسابات المصرفية بهذه البطاقة لا من قريب ولا من بعيد)

هي بطاقة صادرة من مؤسسة الاستقرار المالي المحلي ويرعاها طرفان الاول: المصرف المركزي الذي يعمل على إنتاج وتصنيع البطاقة وتوفير السيولة والطرف الثاني: وزارة الداخلية التي تختص بالشؤون التنفيذية لإدارة بطاقة المنحة الالكترونية وتجهيز الالات بالنقدية ومتابعة سحبها بالطرق القانونية عبر غرفة مركزية تتابع جميع مراكز الشرطة بالبلاد.



3- طريقة صرف قيمة البطاقة:

كل مواطن يحمل البطاقة يستطيع السحب بنفسه أو عن طريق ولي امره أو عن طريق صديق والسحب يكون لكل القيم المتراكمة بالبطاقة دفعة واحدة .. المهم في موضوع السحب انه يتم بالبطاقة وبصمة الساحب معاً (الساحب يجب ان يكون من الحاصلين على الرقم الوطني) مع وجود تسجيل لكاميرا المراقبة ، وبذلك يسهل تحديد الساحب في حالة السرقة او عمليات النصب والاحتيال بمجرد الابلاغ بأي مركز شرطة داخل البلاد.

4- سرقة أو ضياع أو تلف البطاقة:

في حالة السرقة أو الضياع أو التلف تصدر بطاقة جديدة بخم 50 دينار من الرصيد خلال نصف ساعة من البلاغ بمركز الشرطة ويلغى العمل بالبطاقة القديمة وتصبح هي والعدم سواء.

5- معرفة رصيد البطاقة:

من خلال الموقع الالكتروني لها يعرف المواطن الرصيد وكل عمليات السحب وتواريخها ومن الذي قام بالسحب.

التأكيد على صحة قاعدة بطاقة المنحة الالكترونية

من خلال المحاور الدراسية التالية تؤكد النظرية على صحتها وفائدتها الكبرى :

المحور الأول : طباعة النقود وحل مشكلة التضخم.

المحور الثاني : الموازنة مع النقد الأجنبي والذهب أو عدم استقرار الاقتصاد.

المحور الثالث : ادارة النقود بذكاء.

المحور الرابع : السيادة النقدية.

(صناعة اوراق النقد محلياً للتحرر من السيطرة الاقتصادية الاجنبية)

المحور الخامس : فرضيات العمليات الحسابية لبطاقة المنحة الالكترونية

المحور السادس : فرضيات طباعة العملة لموازنة التضخم (لا ايرادات للدولة)



المحور الأول : طباعة النقود وحل مشكلة التضخم

ان على الدولة ان تمول بطاقة المنحة الالكترونية (والتي تتطلب إنفاقاً ليس ضخماً) عن طريق طباعة المزيد من الأموال فالنظرية ترى ان حل المشاكل الاقتصادية يكمن في طباعة المزيد من النقود ولكن بشرط اساسي وهو ان يكون تصاعديا مع تصاعد التضخم وصولاً لنقطة التوازن بينهما وان يتم ذلك فقط بمعيار القيمة اللازمة لبطاقة المنحة الالكترونية .

أن القيد المفروض على الإنفاق يكمن في التضخم ، وليس الدين وأن النظرية تطرح السؤال المهم التالي : كم عدد الأوراق النقدية الجديدة التي يمكن ضخها إلى الاقتصاد قبل أن تبدأ الأسعار في الارتفاع؟ هل هناك اجابة لا توجد اجابة لأن العقول تعجز عن المعرفة أمام الضبابية العلمية والأدبية المحيطة بأسعار صرف العملات والعملات الاحتياطية العائمة.

ان المبدأ الأساسي لقاعدة النظرية هو :

ليست الدولة بحاجة لضبط ميزانيتها مثل الأسر والقلق بشأن الدين لأنها تستطيع ببساطة طباعة أموالها الخاصة ، بعكس الأسرة.

نؤكد أن القيد المفروض على الإنفاق من قبل الدولة أساسه التضخم وليس الدين وبذلك لن نصل إلى التضخم الهائل ابدأ فالإنفاق الحكومي هو المسنول الاول والأخير عن التضخم على كل حال ، كما ان الغاء أو خفض الضرائب يمكن أن يزيد العائدات الضريبية فعلياً في المستقبل القريب ، فالضرائب لا تدفع تكلفة أي شيء تقريباً ، فالدولة تنفق الأموال أولاً ثم تفرض الضرائب لاستعادة جزء من ذلك الإنفاق لاحقاً.

هذا من جهة أما من جهة اخرى (وهي الاساس في حالتنا) ان التخلص من العدد المهول العامل بالقطاع العام سيعطي فائضاً خيالياً لا يستلزم طبع المزيد من النقود إلا في نطاق ضيق.



أمثلة على صحة قاعدة بطاقة المنحة الالكترونية:

- * عملية التعبئة للحرب العالمية الثانية ، حين ركزت الدول على تعظيم مواردها لصناعة وشراء الطائرات والأسلحة والغذاء ... لم يكن عجز الموازنة يمثل مصدرًا للقلق.... الم نلاحظ ذلك في حالتنا؟؟
- * في اليابان ارتفع عجز الموازنة وقل معدل الفائدة الى الصفر و لم يواجه الاقتصاد أي كارثة.
- * حين أقر الكونجرس الامريكى خفض الضرائب في العام 2017 توقع مكتب الميزانية بالكونجرس قفزة في معدلات الفائدة نتيجة عجز الميزانية لكن ذلك لم يحدث،

في الاقتصاد يرتفع الإنفاق ويتراجع بحسب الدورة الاقتصادية فزيادة الإنفاق واجبة أثناء فترات الركود حيث سيتراجع تدريجياً بالتزامن مع بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الفعلى بالكامل.

ان قاعدة النظرية تعمل على ان يدخل المزيد من الناس إلى بطاقة المنحة الالكترونية ، فيزداد الإنفاق. وحين يتحسن الاقتصاد ، ينتقل المواطنون إلى الاستثمار وتكوين وظائف خاصة أفضل فيتراجع الإنفاق تدريجياً وحتى اذا لم يتراجع تبقى بطاقة المنحة الالكترونية احدى الدعائم النقدية الاساسية تدير بها الدولة نفسها.

تؤكد قاعدة النظرية ان القطاع العام والقطاع الخاص يقعان على جانبي الميزانية العمومية للدول الصناعية ذات قطاع خاص عريض وفي حال ان كانت الحكومة/ القطاع العام يعاني عجزاً ، فيجب أن يتمتع القطاع الخاص بفائض... وهذا غير موجود عندنا نهائياً وهذا يعنى ان تصريحات المحللين الماليين عندنا مجرد كلام فارغ.

حين تنفق حكومتنا الأموال ينتهي المطاف بغالبيتها بين أيدي الشعب ، ولكن تحدث تسريبات على الطريق إلى الأسواق العالمية (الدولار واليورو) ويشكل هذا (الفساد) ... لقد كان المواطن يسأل دائماً لماذا لا تحصل على الدولار داخل الوطن ولماذا يجب ان اسافر للحصول عليه والاجابة معروفة ويعرفها المواطن ايضاً انه (الفساد) .. تغير الوضع مؤخراً .. ولكن السؤال القائم لماذا لم يتغير منذ البداية؟



وبحسب غالبية الاقتصاديين كلما زاد عجز الميزانية زادت حاجة الحكومة للاقتراض ، مما يعني أن معدل الفائدة (أو علاوة النقد الاجنبي في حالتنا المحلية) قد يرتفع إجبارياً بعد نقطة معينة في الدورة الاقتصادية ، وهذا الأمر يخنق الاستثمار الخاص ويعيق النمو.... مما يجعل وجود بطاقة المنحة الالكترونية كميّار لطباعة النفود وربطها بميزان التضخم عملية ذكية جداً.

إذا ستتولى بطاقة المنحة الالكترونية مهمة الوصاية «على احتياطات المصرف المركزي» ومحاربة التضخم وخفض البطالة.

في الوقت الراهن العجز ليس القضية الكبرى وسط بيئة اقتصادية متقلبة ولكن تقليص القطاع العام عبر بطاقة المنحة الالكترونية سيوفر مورداً اقتصادياً جيداً وسيمنع نزيف مالي هائل له مسميات غريبة وغير منطقية (منع ويمنع الدولة من امتلاك إطار عمل متماسك) ، الكل يعرف ان الضرائب لا تمول الإنفاق الحكومي وضرائب الدخل لا تتحكم في التضخم ولذلك يمكن في مرحلة ما إلغاء ضريبة الدخل بالكامل للشركات والأفراد واستبدالها بالضريبة العقارية فقط ، ولكن حالياً يجب التخلص من مصلحة الضرائب وموظفيها اولاً ولفترة 5 سنوات على الأقل ، لأن وجودها يمنع القدرة على ترتيب الامور التجارية والانتقال الى الصناعة والاستثمار ... فهي مؤسسة على قوانين خاطئة بالكلية وكأنها ضد التصنيع والتجارة وان كانت خجولة في تحصيل الضرائب إلا ان نظامها الدفترى شديد الازعاج للمستثمرين والتجار في عالم يوفر اعفاءات ضريبية ولمدة 5 سنوات من بدء النشاط لا من تاريخ التأسيس ، مما يجعل التجار والمستثمرون المحليين يذهبون الى تلك الدول تاركين بلدهم الاصلي.

تؤكد النظرية:

انه ستتولى بطاقة المنحة الالكترونية مهمة إعادة تصميم النظام الضريبي للبلاد من الصفر فالدولة بحاجة إلى القدرة على الإنفاق دون قيد مصطنع لأن تخفيض الضرائب يقلل البطالة ويحررنا من القيود المالية الكاذبة.



المحور الثاني: الموازنة مع النقد الأجنبي والذهب أو عدم استقرار الاقتصاد

من المعروف أن الدولة تربط عملية طباعة النقود بما يوازن بين النقد الأجنبي لديها والاحتياطي من الذهب ، وذلك حتى تحافظ على اقتصادها ، حيث يجب أن يقابل ضخ النقود بالعملة المحلية ، حجم النقد الأجنبي في الدولة أو الاحتياطي من رصيد الذهب ، أو السلع والخدمات التي تنتجها الدولة حتى تكون عملة الدولة قوية والنقود المطبوعة جيدة وذات قيمة ، ولا تكون مجرد أوراق نقدية مطبوعة تضعف اقتصاد الدولة .

ولكن في حالات كثيرة قامت الكثير من الحكومات بطباعة النقود وضخها في السوق بشكل أكبر من حجم اقتصادها أي أكبر من الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية أو احتياطي الذهب ، أو حتى السلع والخدمات التي تقدمها وتنتجها تلك الدول فتسبب ذلك في ارتفاع الأسعار (التضخم) وحدثت حالة " عدم استقرار الاقتصاد " .

ولدراسة الحالة وبالرجوع للخلف قليلاً وقبل الحرب العالمية الثانية و بعد ان تأكد الحلفاء من الفوز , قاموا بعقد اجتماع في منتجع في الولايات المتحدة الأمريكية , وحضر ممثلون من 44 دولة لوضع خطة للنظام المالي العالمي الجديد يجنبهم العديد من الاضطرابات النقدية وخصوصا اوقات الحروب.

وباختصار شديد كانت نتائج الاجتماع التأكيد على التالي :

- * ان نظام تعويم سعر الصرف يعتبر عائقا للتجارة و الاستثمار.
- * وجوب انتاج نظام لتقييم أسعار العملات بالذهب (أي ربط أسعار العملات بأسعار الذهب).
- * وجوب وجود مؤسسة دولية لتنظيم التعاون المالي و النقدي.
- * عدم العودة للأسس الاقتصادية و الاتفاقات التجارية الثنائية القديمة.
- * انشاء صندوق للسيولة حتى يمكن للعملات تعديل أسعارها باستمرار وربطها بكميات كبيرة من الذهب و الدولار حتى تتمكن من تعديل أسعارها.



وعليه وبناء على نتائج هذا الاجتماع تم إنشاء صندوق النقد الدولي وقامت الدول بالمساهمة بالصندوق (كل دولة حسب امكانيات اقتصادها) بحيث يمكنها السحب من صندوقها متى ما احتاجت الى احتياطات مساندة.

اذا اصبحت الدول الـ 44 هم الأعضاء المؤسسين لصندوق النقد الدولي وبناء عليه وافقت على المحافظة على سعر صرف العملات مقابل الدولار بين العامين 1944 و 1971 , و قد تم ربط عملة الولايات المتحدة الامريكية بالذهب... واستمر هذا النظام حتى العام 1971 حينها قررت الولايات المتحدة الامريكية إيقاف تحويل الدولار و احتياطات الدول من الدولار الى الذهب.

و منذ ذلك الوقت أصبحت الدول لها الحق في اختيار أي نظام لتسعير عملتها ما عدا اللجوء للذهب (سمى ذلك بفك الارتباط) والحاصل ان قامت الدول بتفضيل هذا الفك لسببين:

أ- طباعة المزيد من الأوراق النقدية لحل مشاكلها النقدية الداخلية.

ب- طباعة المزيد من الأوراق النقدية عندما لا يوجد لديها عملات اجنبية كافية لشراء الذهب.

و طبقا لفك الارتباط أصبحت العملة تتحرك بحرية او ما يعرف (التعويم) و يمكن أيضا ربطها بأي عملة أخرى او سلة عملات.

اذا بعد فك الارتباط بين الدولار و الذهب في العام 1971 دخل العالم مرحلة التعويم , أي ان سعر العملة قد يزيد او ينقص في كل يوم عن اليوم الذي قبله وأصبح من العوامل التي تساعد على صعود او هبوط أي عملة هو شراء الدول من كل انحاء العالم عملات دول أخرى.



إذا استمد الدولار الأمريكي قوته من حجم الاقبال على شرائه من الدول الأخرى مع استخدامه كعملة احتياطية عند تلك الدول.

ولكن أهمية احتياطي الدول من العملات الأجنبية تكمن في دعم العملة المحلية و تسديد الديون الدولية.

تستطيع أي دولة في العالم ان تقوم بطباعة ما تريده من النقود و لكن لكي لا يأكل التضخم قيمة النقد تقوم البنوك المركزية بالإشراف على كمية المعروض النقدي... فهل مصرفنا المركزي يملك الادوات لذلك؟ تؤكد النظرية انه عن طريق بطاقة المنحة الالكترونية نكون وفرنا اداة قوية جداً للمصرف المركزي.

ومثال ذلك الولايات المتحدة الامريكية فإن مجلس الاحتياطي هو من يحدد أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للمصارف و على أسعار الفائدة بين المصارف وبعضها كما يتأكد أيضا من احتياطي المصارف لتغطية حساباتها و يراقب عمليات تحويل النقد بين المصارف و تحويل الأموال من عملة الى أخرى.

استخدام بطاقة المنحة الالكترونية كأداة من الادوات المالية

مما سبق يتبين ان الموضوع مفتوح وليس مقفل ... وحتى بدون ذلك كلنا يعرف المليارات التي طبعت دون أي احتياطات والأمر لم تتدهور كثيراً ، مما يثبت عدم وجود قواعد راسخة في هذا الشأن وان الامر برمته يعتمد على حسن ادارة الادوات المالية ولو بعدها الادنى.

المطلوب هو استخدام بطاقة المنحة الالكترونية كأحد معايير طباعة النقود بالبلاد

بعبارة أدق وبعبارة واضحة حسب هذه النظرية يجب توفير النقود (طباعتها) باستمرار لتغطي القيمة المسحوبة من بطاقة المنحة الالكترونية (مهما ارتفعت قيمتها سواء بزيادة اعداد صاحبها أو بزيادة التضخم التي تعالجه).



الدليل على صحة النظرية يكمن في حقوق السحب الخاصة وهي اداة يستخدمها صندوق النقد الدولي وبعض المنظمات الدولية كما تستخدمها بعض الدول لربط عملاتها وتستخدم لتقويم بعض الأدوات المالية العالمية.

لقد تم اقتراح حقوق السحب الخاصة في نهاية خمسينيات القرن الماضي لكن صندوق النقد أصدرها في نهاية الستينيات.

حيث لجأ صندوق النقد الدولي إلى حقوق السحب الخاصة بديلا عن الذهب والفضة في المعاملات العالمية الضخمة.

مع محدودية كميات الذهب في العالم ونمو اقتصاديات الدول الأعضاء في الصندوق ، كان هناك حاجة لزيادة الوحدة المستخدمة كأساس لتقويم هذه المعاملات ، حيث يمكن للصندوق إصدار حقوق السحب فقط عند موافقة 85% من أعضاء الصندوق ، طبعاً هذه الآلية اعطت الولايات المتحدة (التي تتمتع بأكثر الأصوات طبقاً لحجم تجارتها مع العالم) ميزة الاعتراض على إصدار هذه الحقوق لتضمن الولايات المتحدة بذلك ميزة للدولار على المستوى العالمي.

وهذا ما سوف نفعله تماماً في جعل بطاقة المنحة الالكترونية كاداة أوميزة على المستوى المحلي وهي بحد ذاتها كنز المواطن "كالذهب تماماً".

لقد تم تخصيص حقوق السحب الخاصة لعدد 144 دولة فقط من الدول الأعضاء لأن العديد من الدول الأخرى انضمت إلى الصندوق بعد عام 1981 حيث يجب إصدار حقوق السحب للدول بالتناسب مع حصتها في الصندوق ، وبما أن الحصة في الصندوق تعتمد بشكل عام على الناتج المحلي الإجمالي فإن الدول الغنية هي التي تستأثر بأغلبية حقوق السحب ويمكن لحقوق السحب الخاصة أن تحل محل الدولار كعملة احتياط عالمية إذا وافقت الدول الأعضاء على ذلك ويعني هذا إصدار حقوق سحب جديدة وتخصيصها للدول.



المستفاد هنا هو تطبيق بطاقة المنحة الالكترونية كحق سحب يستاثر بأغلبية حقوق السحب في الدولة ... بمعنى آخر هو أولاً وتترتب باقي سياسات الدولة المالية ثانياً.

لو اخذنا مثال حول حجم الاحتياطات العالمية من العملات الذي وصل في نهاية 2008 إلى 6.7 تريليونات دولار.... (تاريخ حصول أزمة اقتصادية عالمية) ادى ذلك الى دعوة الصين ومجموعة خبراء تابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة الى القيام بالإصلاحات المالية العالمية والتي تمثلت في فكرة إيجاد عملة للاحتياطات العالمية ... لقد كان وقتها مساهمة الدولار في سلة حقوق السحب تصل 44% في مقابل 34% لليورو و11% للين الياباني و1% للجنيه الإسترليني.

نعرف جيداً أن قيمة حقوق السحب الخاصة تعتمد أساساً على سعر سلة من العملات هي الدولار واليورو والين والجنيه الإسترليني حيث يتم إعادة النظر في مكونات السلة من قبل مجلس إدارة صندوق النقد الدولي كل خمس سنوات لتعكس الأهمية النسبية لهذه العملات في أنظمة العالم التجارية والمالية.

بطاقة المنحة الالكترونية ومؤسسة الاستقرار المالي المحلي

لقد دخل الاتحاد الأوروبي على خطى أمريكا واليابان في طباعة النقد لمعالجة بعض الأوجاع الاقتصادية التي تعانيها المنطقة ولذلك قام بتأسيس "مؤسسة الاستقرار المالي الأوروبي" وهي صندوق مالي برأسمال قدره 440 مليار يورو لمساعدة أعضاء الاتحاد الأوروبي الذين يواجهون أزمات مالية. حيث قام البنك المركزي الأوروبي في احدى السنوات بتقديم 489 مليار يورو لمصارف القارة المريضة وكرر البنك هذه العمل بتقديم مبلغ آخر ما يعني أنه تمكّن من توفير ضعف المبلغ المخصص لـ "مؤسسة الاستقرار المالي الأوروبي" عبر طباعة النقود فقط.

تؤكد النظرية على وجوب قيام مصرفنا المركزي بنفس الفعل لإدامة بطاقة المنحة الالكترونية لمدة 10 سنوات عن طريق تأسيس مؤسسة الاستقرار المالي المحلي والمتمثلة في انتاج بطاقة المنحة الالكترونية وطباعة النقود لها.



حدود المضي قدماً في طبع النقود

إنّ هذا الدعم لـ "مؤسسة الاستقرار المالي الأوروبي" عبر طباعة النقود من جانب البنك المركزي الأوروبي ، هو الذي أنقذ نظام العملة الأوروبية الموحدة من الانهيار ، لكن المشكلة هي أنّ قدرة البنك على المناورة ستنفذ في نهاية المطاف ، حيث لا يستطيع المضي قدماً في طبع النقود إلى ما لا نهاية ، لأن ذلك سيؤدي إلى تضخم قد تصعب السيطرة عليه ، لكن الخبراء يقولون إنّ البنك في استطاعته المضي قدماً في طبع النقود في المستقبل المنظور.... وهذا يدعم النظرية.

الخبراء يؤكدون ان طباعة النقود مجرد حل مرحلي والتاريخ يثبت انه دائم

تؤكد التقارير الدولية وكذلك تحليلات الخبراء وجود خلل سيحدث لمستقبل السياسات النقدية العالمية وخصوصا الإجراءات الأوروبي ... إذ إن طباعة النقد بالأصل تتم منذ عقود بناء على ما يقابلها من أصول وتحديدًا (الذهب) ، بمعنى أن النقود في أي بلد في العالم لها قيمة تقابلها ، وقد كان الذهب قديماً هو المعيار (بمقدار الذهب الذي تمتلكه يمكنك طباعة النقود) ولكن الوضع تغير ، فالنقود اليوم قيمتها تساوي حسب ما تملك الدولة من عملات أجنبية.

نعم بزيادة انتاج الدولة وزيادة صادراتها يمكنها من توفير العملات الاجنبية وطباعة العملة المحلية ويعم الرخاء ... يجب الانتباه دائما ان هذا ليس موضوعنا موضوع النظرية هو طباعة النقود لتغطية بطاقة المنحة الالكترونية وزيادة قيمتها عند كل تضخم بشكل شهري مهما كانت قيمة زيادة التضخم أي اننا نتكلم عن معيار مالي جديد كلياً.

تكمّن المشكلة في أن الدولار الأمريكي ، باعتباره عملة مهيمنة في النظم الاقتصادية والمالية العالمية ، له تأثير أكبر في العالم مقارنة بأي عملة سيادية أخرى ، ويخشى الكثيرون حول العالم من العواقب الأليمة التي قد تجلبها إجراءات ضخ السيولة التاريخية التي يتخذها البنك المركزي الأمريكي ، وغيره من البنوك العالمية في النظام المالي العالمي. وستؤدي سيولة الدولار المفرطة في العالم من منظور طويل الأمد إلى ارتفاع أسعار السلع في نهاية المطاف ، الأمر الذي سيقود بدوره إلى تدفقات أموال المضاربة عبر الحدود بلا نظام وارتفاع التضخم وخفض قيمة الأصول الضخمة بالدولار التي تمتلكها دول مثل الصين.



هذا الامر وان حدث فهو يدعم النظرية فطباعة النقود لتغطية بطاقة المنحة الالكترونية وزيادة قيمتها عند كل تضخم بشكل شهري مهما كانت قيمة زيادة التضخم هو حل وليس مشكلة.

ان تأثير طباعة النقود السلبي في الاقتصاد الامريكي أمر مشكوك فيه أيضا ففي السنوات القليلة الماضية ، ضخ البنك الاحتياطي الفيدرالي بالفعل كميات من الدولارات منخفضة القيمة في نظامه المالي ، ولم يتفاهم الوضع فالتحسن في الاقتصاد الامريكي مرهون بحل الكثير من المشاكل الاقتصادية الاخرى ... فطباعة النقود وحدها لا تستطيع أن تنتشل أمريكا من مستنقعها الاقتصادي والمالي.

أى ان النظرية (طباعة النقود لتغطية بطاقة المنحة الالكترونية) لا زالت تقف على قدميها بثبات.

اليابان أنفقت ما يناهز تسعة تريليونات ين على التدخل في سوق العملات خلال شهرين فقط للعام 2011 وواصلت السلطات اليابانية في عام 2012 تدخلها في سوق العملات لكبح جماح الين الذي بلغ مستوى قياسيا جديدا أمام الدولار ، وقد بدا واضحا أن السلطات اليابانية كثفت تدخلها ... فظاهرة طباعة النقود بلا أصول تفشت حتى في بعض الاقتصاديات النامية ، حيث حذر خبراء مصرفيون قبل فترة من خطورة استمرار البنك المركزي المصري من طبع النقود للتغلب على نقص السيولة المتاحة داخل السوق ، وتلبية الاحتياجات للإنفاق علي السلع الأساسية والالتزامات ودفع الرواتب وتمويل عجز الموازنة العامة للدولة. وأكد الخبراء أن ذلك يهدد بتنامي موجات التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار دون أن تقابله زيادة في الإنتاج ، ومن ثم انخفاض القوة الشرائية.

حسب النظرية (طباعة النقود لتغطية بطاقة المنحة الالكترونية) هو عبارة عن موازنة ومعادلة لموجات التضخم ويعطى فرصة وراحة للتوجه لزيادة الانتاج والاستثمار المحلي.

طباعة النقود محليا (وموازنتها بالتضخم عبر بطاقة المنحة الالكترونية) ومساعدة القطاع الصناعي بخفض الجمارك على الواردات يعالج انخفاض قيمة الاحتياطات من العملات الاجنبية.



صانعو السياسة الاقتصادية العالمية الجديدة في أمريكا اللاتينية وآسيا تعهدوا باتخاذ إجراءات جديدة لكبح التدفقات النقدية على بلادهم بعدما قال مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) إنه سيطلب مليارات الدولارات لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي.

وعبرت الاقتصاديات الناشئة عن استيائها من تحرك "المركزي الأمريكي" مما قلل من فرص التوصل لأي اتفاق فعال لمواجهة الاختلالات العالمية وأسعار الصرف خلال اجتماعات مجموعة العشرين.

قال مستشار البنك المركزي الصيني في مقال في صحيفة يديرها البنك "ما دامت لا توجد قيود على إصدار عملات عالمية مثل الدولار - وهذا ليس أمرا سهلا - فستحدث أزمة جديدة لا محالة حسبما ترى قلة قليلة من العقلاء في الغرب". (المعنى انه سيطلب عملة محلية هو الاخر ليشتري الدولار من السوق لموازنة الامر)

قالت وزارة المالية والإستراتيجية الكورية الجنوبية إنها ستدرس بقوة فرض قيود على تدفقات رأس المال بينما قال وزير التجارة الخارجية البرازيلي إن تحرك "المركزي الأمريكي" قد يؤدي إلى "إجراءات مضادة". (المعنى انها ستطلب عملة محلية ليشتري الدولار لموازنة الامر)

أثارت تايلاند احتمال اتخاذ موقف منسق لمواجهة سيل الدولارات الذي من المتوقع أن يغمر اسواقها حيث قال وزير المالية التايلاندي "أكد محافظ البنك المركزي إجراء محادثات مع البنوك المركزية للدول المجاورة وهي مستعدة لفرض إجراءات منسقة إذا استدعى الأمر لكبح تدفق أموال المضاربة المحتمل على المنطقة". (المعنى انها ستطلب عملة محلية لتشتري الدولار لموازنة الامر)

قال مسؤول مالي كبير في الهند : إنه في حين أن من حق الولايات المتحدة تحفيز اقتصادها فإن الدول الأخرى ستعمل أيضا على خدمة مصالحها ، وأضاف أن أي اتفاق بشأن العملات يجب أن يكون "في صالح الطرفين". وتابع بقوله "وهذا يستدعي حلا سياسيا، لذا نتطلع جميعا إلى اجتماع ". (المعنى انها ستطلب عملة محلية لتشتري الدولار لموازنة الامر ايضاً)

بالعقل ما الذي سيفعلونه غير ذلك؟



لقد تم التحذير بقوة في جريدة "فاينانشيال نيوز" التي تصدر باللغة الصينية من أن الصين ستسعى وراء مصالحتها قائلا "يجب أن نفكر فيما هو في مصلحتنا". وارتفعت عملات أخرى مرتفعة العائد حيث سجل الدولار الأسترالي أعلى مستوياته منذ 1982 وقالت اليابان إنها مستعدة للتدخل مجددا لوقف صعود الين الذي سيضر بصادراتها الضخمة.

وأرجأت كوريا الجنوبية إعلان قيود على تدفقات رأس المال خشية التعرض لخرج من نظرائها في مجموعة العشرين ، لكن الدول الأخرى المشاركة كانت أكثر جرأة وأعلنت البرازيل مجموعة من الإجراءات خلال آخر قمتين للعشرين للحد من صعود عملتها بالتدخل المباشر في الأسواق ورفع ضريبة على تدفقات المحافظ إلى مثليها إلا أن الإجراءات لم يكن لها تأثير كبير فيما يبدو.

وكشفت كولومبيا حينها عن حزمة من الإجراءات لكبح جماح عملتها بما في ذلك منع الأموال من التدفق على البلاد وشراء الدولار في الأسواق الآجلة ومساعدة القطاع الصناعي بخفض الجمارك على الواردات.

تؤكد النظرية:

ان ما سبق يبين ان الدول وحلولها تعتمد على طباعة النقد في الاساس ... نعم هناك زيادة الانتاج وخفض الجمارك والكثير من الادوات المالية ولكن يظل طباعة النقود هو المعيار السري المرتبط بالتضخم والذي تديره الدول كلها بذكاء فهل نحن يمكننا ادارة الموضوع بذكاء ونعلن تأسيس مؤسسة الاستقرار المالي المحلي والمتمثلة في انتاج بطاقة المنحة الالكترونية وطباعة النقود لها.... وإذا لم نعمل ذلك فما هو البديل "نهز رؤوسنا".



المحور الثالث : ادارة النقود بذكاء

نعرف ان النقود تمثل وسيلة التبادل التجاري للسلع والخدمات بين الدول ، وقد تمّ طبع العملات لتسهيل التعامل بها مقارنةً بالتعامل مع الذهب والفضة الذي جرت العادة على التعامل بها قديماً ، وأنه طالما أن الدولة هي صاحبة السلطة ولديها مطابع الأموال فما الذي يمنعها من طباعة مبالغ كبيرة من عملتها وتوزعها على الشعب ليصبح الكل غنياً وينعدم الفقر؟

الجواب : أن كل الدول تقوم بالفعل بطباعة ما تشاء من عملتها وتقوم بذلك كثيراً لاستبدال العملة المتداولة لإبقائها في حالة شكلية جيدة وأحياناً أخرى كثيرة لمجرد زيادة الكمية المتوفرة من عملتها في البلاد ، لكن اقتصادياً يجب أن يتناسب ضخ العملات النقدية في السوق من طرف الدولة مع حجم الاقتصاد ومع حجم الانتاج المحلي وهو ما يعني هذا أن كل وحدة نقدية مطبوعة لا بد أن يقابلها رصيد من احتياطي النقد الأجنبي أو رصيد ذهبي ، أو سلع وخدمات حقيقية يتم إنتاجها في المجتمع ، حتى تكون النقود المتداولة في السوق ذات قيمة حقيقية وليست مجرد أوراق مطبوعة. (الاجابة النمطية)

النظرة التفاؤلية المقبولة في النظرية

إن طباعة المزيد من النقود هو أحد أدوات السياسة الاقتصادية لإنعاش الاقتصاد والحث على زيادة الإنتاج خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالتوازن مع التضخم عبر بطاقة المنحة الالكترونية حيث يتوجب استخدام هذه الأداة عندما يكون الاقتصاد في حالة تستوجب النمو ، حيث تكون النقود بمثابة دماء جديدة تضخ في شرايين الاقتصاد الوطني مما تؤدي إلى انتعاشه.

يؤدي طباعة المزيد من النقود في النهاية إلى استقرار الأسعار ، ومن ثم إقبال أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار في البلاد فيزيد الإنتاج تبعاً لذلك وبزيادة الإنتاج يزيد المعروض من السلع والخدمات ، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار مرة أخرى.



ولكن يجب الانتباه الى ان طباعة النقود من قبل المصرف المركزي لصالح مؤسسة الاستقرار المالي المحلي تعتبر عملية فنية معقدة اقتصاديًا يجب ادارتها بذكاء ففي حال طباعة نقود دون أن يكون لها غطاء سيؤدي ذلك إلى نتيجة أساسية واحدة وهي : ارتفاع الأسعار ، حيث يزيد المعروض النقدي دون أن يقابله زيادة موازية في السلع والخدمات ونتيجة لذلك يفقد الناس الثقة في العملة المحلية فتحدث موجة من التشاؤم تؤدي إلى أن يقوم الناس بالتخلص مما لديهم من هذه العملة وشراء عملات أجنبية أو أصول عينية مثل العقارات والذهب ، والذي يؤدي إلى مزيد من انخفاض قيمتها ، والذي يؤدي في النهاية إلى انهيار العملة ومن ثم الانهيار الاقتصادي (وحسب النظرية هذا لن يحدث لارتباطهم ببطاقة المنحة الالكترونية في ادارة حياتهم).

الضوابط الاقتصادية لطباعة النقود

- 1- كل وحدة نقدية مطبوعة يجب أن يقابلها إما رصيد من احتياطي النقد الأجنبي أو رصيد ذهبي أو سلع وخدمات تم إنتاجها في المجتمع.
- 2- العمل على استقرار قيمة العملة من خلال ضخ سيولة تتناسب مع حجم الاقتصاد وحجم النمو بمعنى أن المصرف المركزي يلجأ للطباعة في ثلاث حالات فقط هي:
 - أ- إحلال الهالك من العملات بعملة أخرى تحل محلها وهذه الحالة تعتبر إجراءً اقتصادياً طبيعياً ليس له أثر على الاقتصاد
 - ب- تحفيز النمو الاقتصادي وذلك لتحفز الطلب على السلع والخدمات لإنعاش الاقتصاد ، وذلك مع مراعاة وجود إنتاج مقابل الوحدات المطبوعة .
 - ج- التمويل بالعجز ، وذلك من خلال طبع النقود لتغطية النفقات العامة للدولة بسبب نضوب الإيرادات....

تؤكد النظرية ان التمويل بالعجز هو حقوق السحب الخاصة المتمثلة في بطاقة المنحة الالكترونية والتي هي بديلا عن الذهب والفضة في المعاملات العالمية.



المحور الرابع : السيادة النقدية

(صناعة اوراق النقد محلياً للتحرر من السيطرة الاقتصادية الاجنبية)

طباعة النقد تمثل نوعاً متقدماً من التكنولوجيا وهناك قطاع صغير من الصناعة يعمل في هذا المجال ، ولا توجد معلومات كافية عن شركات أو مطابع صناعة أوراق النقد ويكاد تكون تلك الشركات والمطابع في عزلة وسرية تامة حيث تبذل الدول جهوداً هائلة للحفاظ على سرية أماكن الطباعة ونظام وتقنيات الطباعة نفسها.

السيادة النقدية تعني الحق الحصري في إصدار النقود سواء معدنية أم ورقية ، وهي من الركائز التي تقوم عليها أي دولة حيث ان حق ضرب النقود المعدنية (عادة) منوط بوزير المالية أو مدير المصرف المركزي ، وهذه النقود تعتبر مصدر إضافي لإيرادات الموازنة العامة للدولة ، ولكن إنتاج النقود الورقية وإصدارها حق حصري للمصرف المركزي.

ففي كل البلدان الكبيرة اليوم تسمح المصارف المركزية بإنتاج نقدها في المطبعة الحكومية داخل الدولة.

تشكل طباعة النقد وتصنيع الورق أو البلاستيك الخاص بها مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإجراءات الأمنية الصارمة ويشمل ذلك الشيكات والسندات المالية وجوازات السفر وبطاقات الهوية ورخص القيادة والنماذج والطوابع وغيرها ، وأيضاً الشرائط الممغنطة والرقائق الإلكترونية المدمجة في البطاقات البلاستيكية المستخدمة في المصارف.

الشركات أو مطابع صناعة أوراق النقد في تلك الدول توفر القوالب الأسطوانية الخاصة لصنع الورق النقدي والبلاستيكي وآلات طباعة السندات المالية وماكينات الترقيم المسلسل وأجهزة الفحص الإلكتروني وغيرها.



الجدير بالذكر انه لا يمكن الحصول على أي من هذه الآلات ولا موادها الخام او قطع غيارها سواء كانت جديدة أو مستعملة ، بشكل قانوني عبر تجارة حرة... فلو تم بيع آلة واحدة حتى لو كانت مستعملة فانه يتم على الفور ابلاغ المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والغرض من ذلك فرض مزيدا من التحكم الاقتصادي على الدول النامية التي لا تستطيع انتاج وتصنيع تلك الآلات وكذلك مستلزماتها ولمنع الشركات أو مطابع صناعة أوراق النقد من التفكير في ذلك حتى لو عرض عليها المليارات من الدولارات ولتبقى الدول النامية خيط نموها وارتفاعها في يد الدول الصناعية الكبرى... لا مجال للتحرك من النظام الاقتصادي العالمي أو حتى فهمه إلا في حالات نادرة استطاعت فيها بعض الدول التصنيع او الالتفاف على هذا الامر.

تؤكد نظرية القيادة الذكية على الآتي:

1- ضرورة الحصول على طريقة تصنيع الآلات أو تحويل أقوى الآلات المستورة وتطبيق أفضل الابتكارات وصولا الى الاستقلال التام في طباعة النقود لتحقيق السيادة النقدية.

2- البدء في طرح مشاريع واطروحات للماجستير والدكتوراه في الاساليب الالكترونية المتقدمة والقليلة التكلفة لتجويد العملة المطبوعة ومنع تزويرها واعتبارها اعمال سيادية في غاية السرية وخصوصا بطاقات السحب الالكترونية الذكية ... لأنه خلال السنوات القليلة السابقة تم كشف بعض السرية عن هذه التقنية وتوفرت معلومات جامعية مهمة يمكن البناء عليها.

السؤال : كيف تقبل الدولة طباعة عملتها عند دولة اخرى قد تجرأ الظروف لعداوتها ... ومن سيضمن ان تقوم الدولة العدو بطباعة المليارات وإدخالها للوطن وضرب الاقتصاد الوطني .. هل ينفع تأكيد المصرف المركزي ان قوالب الطباعة عنده وان الطباعة والشحن تمت بمعرفته .. حتى الطفل الصغير لا ينظلي عليه هذا الامر؟

هل هناك عاقل يقول ان طباعة العملة بالخارج أضمن من طباعتها بالداخل أم ان الإقامة في الفنادق الفاخرة في تلك الدول والمعاملة الخيالية تستحق الترويج للطباعة بالخارج؟



3- دعم الدراسات التاريخية والهندسية للبحث عن بديل للآلات المستخدمة في طباعة الإنتاليو (الطباعة من سطح غائر) المتعددة الألوان التي تميزت بدقتها الشديدة والتي وفرت حماية فعّالة ضد التزيف لدرجة أنه لم يعد ممكناً لمطبعة ذات تدابير أمنية عالية في العالم أن تعمل من دونها.

الإنتاليو (كلمة أصلها إيطالي بمعنى يحفر أو ينقش) تم استخدام هذه التقنية في طباعة النقد والسندات المالية المتعددة الألوان.

من الواضح أن شركات طباعة النقود تتعامل بحساسية مع أي محاولة للتفتيش عن أسرار نشاطهم .. صعب الحصول على معلومات عن شركات طباعة الأوراق النقدية في المكاتب والصحف ونادراً ما ستجد أي شيء ، هناك كمية هائلة من المجلدات المصقولة التي تضم صوراً ملونة لأوراق النقد الفخمة ولكن لا يوجد إلا قليل من المادة الجوهرية عن شركات طباعة النقد نفسها .

من المؤسف ان المصرف المركزي لم يعر الموضوع انتباها لعشرات السنوات.

شركة جيزيكه أوند ديفرينت الكائنة في ميونخ واحدة من أقدم شركات طباعة النقد الخاصة في العالم وهي اليوم أكبر مطبعة نقد ذات تدابير أمنية عالية حتى الشركات القليلة المتداولة أسهمها في البورصة التي تقوم بدور المورد لهذا القطاع كشركة آلات الطباعة الألمانية كوينج أوند باور الكائنة في فورتنسبورج تحذف بشكل ممنهج من تقاريرها السنوية أي بيانات تخص نشاطها في قطاع طباعة السندات المالية (الدعاية شيء غير مرغوب فيه و لا توجد إعلانات عامة عن هذه المنتجات).

4- دعم القيام بتجربة عملية والبدء في التنفيذ على نفس الاسس التي سبقونا بها ، لقد كان الروس والهنود (ولا زالوا) يضعون طاقم الطباعة وعائلاتهم في مناطق سكنية معزولة ولا يتم التعامل معهم إلا ب اذن كتابي ، وكل حركة داخل غرفة الطباعة مسجلة صوت وصورة وتراجع باستمرار.

5- ضرورة الاهتمام بتصنيع واستخدام تكنولوجيا البطاقات وتوظيفها في مختلف مناحي الحياة وخصوصاً البطاقة الذكية المزودة بشريحة ذات سعة غير محدودة.



المحور الخامس : فرضيات العمليات الحسابية لبطاقة المنحة الالكترونية

الفرضية الاولى

فرضيات العمليات الحسابية لبطاقة المنحة الالكترونية
الفرضية الاولى لذروة الصرف Peak Cash للعام 2021
جميع السكان ضمن البطاقة (لا يوجد قطاع عام)

| رقم | الاشهر | قيمة البطاقة | نسبة التضخم | نسبة الزيادة السكانية | عدد حاملي البطاقة للأعمار اكثر من 50 | عدد حاملي البطاقة للأعمار اقل من 50 | قيمة السحب النقدي |
|-----|--------|--------------|-------------|-----------------------|--------------------------------------|-------------------------------------|--|
| 1 | يناير | 200 | %0 | 0 | 5,000,000 | 1,500,000 | 1,600,000,000 |
| 2 | فبراير | 210 | %5 | 0.01 | 5,050,000 | 1,515,000 | 1,696,800,000 |
| 3 | مارس | 212 | %6 | 0.02 | 5,100,000 | 1,530,000 | 1,729,920,000 |
| 4 | ابريل | 220 | %10 | 0.03 | 5,150,000 | 1,545,000 | 1,812,800,000 |
| 5 | مايو | 230 | %15 | 0.04 | 5,200,000 | 1,560,000 | 1,913,600,000 |
| 6 | يونيو | 240 | %20 | 0.05 | 5,250,000 | 1,575,000 | 2,016,000,000 |
| 7 | يوليو | 250 | %25 | 0.06 | 5,300,000 | 1,590,000 | 2,120,000,000 |
| 8 | اغسطس | 260 | %30 | 0.07 | 5,350,000 | 1,605,000 | 2,225,600,000 |
| 9 | سبتمبر | 270 | %35 | 0.08 | 5,400,000 | 1,620,000 | 2,332,800,000 |
| 10 | اكتوبر | 280 | %40 | 0.09 | 5,450,000 | 1,635,000 | 2,441,600,000 |
| 11 | نوفمبر | 290 | %45 | 0.1 | 5,500,000 | 1,650,000 | 2,552,000,000 |
| 12 | ديسمبر | 300 | %50 | 0.11 | 5,550,000 | 1,665,000 | 2,664,000,000 |
| | | | | | 7,215,000 | تعداد السكان في نهاية سنة 2021 م | |
| | | | | | | | 25,105,120,000 |
| | | | | | | | القيمة السنوية المتوقع دفعها لجميع البطاقات (حوالي 25 مليار دينار) |

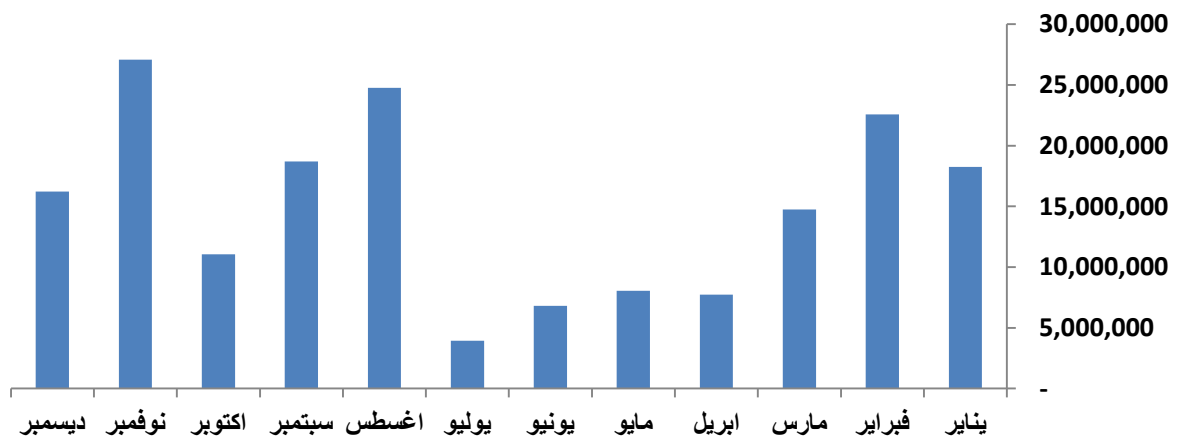


المرتبات السنوية وما في حكمها (المدفوعة فعلياً للقطاع العام 2018)
ومقارنتها بمدفوعات البطاقة بالفرضية الاولى 2021

| الفرق لصالح البطاقة | قيمة المرتبات وما في حكمها (2018) | نسبة صرف المرتبات وما في حكمها (2018) | قيمة السحب النقدي بالبطاقة 2021 | الاشهر | ر م |
|---------------------|-----------------------------------|---------------------------------------|---------------------------------|------------|-----|
| 18,240,000 | 1,618,240,000 | %6.4 | 1,600,000,000 | يناير | 1 |
| 22,580,000 | 1,719,380,000 | %6.8 | 1,696,800,000 | فبراير | 2 |
| 14,745,000 | 1,744,665,000 | %6.9 | 1,729,920,000 | مارس | 3 |
| 7,720,000 | 1,820,520,000 | %7.2 | 1,812,800,000 | ابريل | 4 |
| 8,060,000 | 1,921,660,000 | %7.6 | 1,913,600,000 | مايو | 5 |
| 6,800,000 | 2,022,800,000 | %8.0 | 2,016,000,000 | يونيو | 6 |
| 3,940,000 | 2,123,940,000 | %8.4 | 2,120,000,000 | يوليو | 7 |
| 24,765,000 | 2,250,365,000 | %8.9 | 2,225,600,000 | اغسطس | 8 |
| 18,705,000 | 2,351,505,000 | %9.3 | 2,332,800,000 | سبتمبر | 9 |
| 11,045,000 | 2,452,645,000 | %9.7 | 2,441,600,000 | اكتوبر | 10 |
| 27,070,000 | 2,579,070,000 | %10.2 | 2,552,000,000 | نوفمبر | 11 |
| 16,210,000 | 2,680,210,000 | %10.6 | 2,664,000,000 | ديسمبر | 12 |
| 179,880,000 | 25,285,000,000 | %100.0 | 25,105,120,000 | الاجماليات | |

النقدية الوفرة بالملايين سنوياً نتيجة استخدام البطاقة ومقارنتها بالمرتبات فقط

179,880,000





تحليل الفرضية الاولى والاستنتاجات:

* 7,215,000 نسمة هو تعداد السكان في نهاية العام 2021 م وهو رقم مقارب نوعاً ما وهذا ادى الى زيادة القيمة المتوقع دفعها لجميع البطاقات ولكن تم اعتماد هذا التعداد لتأكيد ذروة الصرف Peak Cash للعام 2021 ، كما تم اعتماده لكل نسب السكان في كل الافتراضات عدا الاخيرة بعدد يفوق 9 ملايين .

* العدد المفترض لحاملي البطاقة المضاعفة (مليون ونصف لأعمار من 60 عام فما فوق وكذلك المقعدين وذوي الاحتياجات الخاصة) وهو رقم مبالغ فيه ولكن قد تم تخيله بالاعتماد على عدد 160 الف يتقاضون المعاش التقاعدي وهو ايضاً يحتاج الى تدقيق من الهيئة العامة لصندوق التضامن الاجتماعي (يعتقد انه نصف مليون) ، ولكن في الفرضيات يجب وضع هذا الرقم الذي يمثل نسبة 20% من السكان حتى نكون في منطقة الامان.

* نسبة التضخم والزيادة السكانية الشهرية هي نسبة اعتمدت ايضاً لحاملي البطاقات المضاعفة وهذا ادى الى زيادة القيمة المتوقع دفعها لجميع البطاقات وايضاً تم اعتماده هذا في الجدول لتأكيد ذروة الصرف Peak Cash للعام 2021 وكذلك في بقية الافتراضات.

* قيمة المرتبات وما في حكمها للعام 2018 ادرجت بالجدول على اساس قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (375) لسنة 2019 بشأن اقرار ترتيبات مالية للعام 2019 - مادة (1) جدول رقم (1) استخدامات الترتيبات المالية للعام المالي 2018 - الباب الاول المرتبات وما في حكمها بقيمة 25,285,000,000 دينار ليبي ... أي 25 مليار و 285 مليون دينار ليبي.

* القرار رقم (375) لسنة 2019 والقيمة المذكورة فيه تثبت وبشكل قاطع ان صرف المنحة الالكترونية ولكافة السكان (ذروة الصرف) هي أقل من بند واحد في ميزانية القطاع العام وهي "المرتبات وما في حكمها" ... (فما بالك بالقيمة 7.975 مليار دينار المتعلقة نفقات التسيير والتجهيز والتشغيل وقيمة 7 مليار دينار الخاصة بمشروعات وبرامج التنمية والقيمة 6.540 مليار لنفقات الدعم... لو قمنا بالالتفات اليها وتحليلها لوجدنا ان بطاقة المنحة الالكترونية واجبة التنفيذ الفوري دون حتى أي تحليلات).



* القرار رقم (375) لسنة 2019 والقيمة المذكورة فيه تثبت وبشكل قاطع ان بند "المرتبات وما في حكمها" مبالغ فيه بشكل غير معقول على الاطلاق لدرجة ان كل الشعب وزياداته السكانية يستطيعون العيش بهذه القيمة التي يستأثر بها العاملون بالقطاع العام .. التوزيع غير عادل بكل المقاييس.

* هنا يبرز سؤال مهم :

كم عدد موظفي القطاع العام؟

لو فرضنا ان متوسط المرتبات وما في حكمها للفرد الواحد هو 1000 دينار شهرياً بمعنى 12000 دينار سنوياً فهذا يعنى ان لدينا 2,107,083 موظف بالقطاع العام... أي أنهم يمثلون نسبة 29% تقريباً من تعداد السكان المفترض في العام 2021 (7,215,000) نسمة.

(واضح ان النسبة عالية جداً وهي ذاتها ادت الى تباطؤ وضعف اداء القطاع العام).

ولو تم خفض النسبة الى النسبة المثلى عالمياً (5%) وذلك بتحويلهم للقطاع الخاص فانه سيتبقى لدينا 360,750 موظف بالقطاع العام في العام 2021 بمتوسط تكلفة سنوية 4,329 مليار دينار بدلاً من 25 مليار و 285 مليون دينار لبيبي.

ولو قمنا بتحسين مرتباتهم وفق قانون المرتبات الجديد (الذي اقترحنه في النظرية) بمتوسط 1375 دينار شهرياً ستكون متوسط التكلفة السنوية 5,952 مليار دينار بدلاً من 25 مليار و 285 مليون دينار لبيبي.

* في هذه الفرضية ورغم الاسراف الهائل في المرتبات حققت البطاقة قيمة مكتسبة قدرها اكثر من 179

مليون دينار لبيبي ، كما ان هذه الفرضية لم تضاف لها قيمة مكتسبة اخرى هي 745 مليون دينار صرفت في

ذات القرار (جدول 3-19) للهيئة العامة لصندوق التضامن الاجتماعي (التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية)

مقابل المعاشات الاساسية (لو فرضنا ان المعاش الشهري في المتوسط 400 دينار - سنويا 4800 دينار فهذا

يعني ان عندنا تقريباً أقل من 160 الف شخص يتقاضون هذا المعاش ولكن يبدو ان الرقم اكبر من هذا

ويتجاوز الضعف او أكثر لأن متوسط المعاش في الحقيقة أقل من 400 دينار) ، وفي جميع الاحوال يجب

احالة قيمتهم كمكتسب للبطاقة لأنهم سيكونون بالتأكد ضمن عدد حاملي البطاقة المضاعفة (مليون ونصف

للأعمار من 60 عام فما فوق مضافاً اليهم المقعدين وذوي الاحتياجات الخاصة وجميعهم يتقاضون ضعف

قيمة البطاقة بدلا عن المعاش الاساسي / التقاعدي / اعانات وغير ذلك) .

* هناك جهات كثيرة مستهدفة بالإلغاء في النظرية لم تضاف قيمها المكتسبة للبطاقة.



توضيح:

* أنشئ صندوق الضمان الاجتماعي بموجب القانون رقم (13) لسنة 1980 م وبدأ العمل به 1981/6/1 م ويتولى تسجيل المضمونين المشتركين وتحصيل الاشتراكات المقررة وإعداد وصرف المنافع لمستحقيها من معاشات ومنافع قصيرة الأمد حيث وصل عدد المشتركين إلى مليون مضمون مشترك وعدد أصحاب المعاشات إلى أكثر من 347,000 معاش.

* أنشئ صندوق التضامن بموجب القانون رقم (20) لسنة 1998 م والمعدل بالقانون رقم (10) لسنة 2000 م ويتولى حماية الفرد في حالة فقد السند الاجتماعي ومن انقطعت بهم سبل العيش الكريم والمعاقين وأصحاب المعاشات الأساسية ومن في حكمهم والأسر كبيرة العدد ومحدودة الدخل ويصل عدد المعاشات الأساسية إلى أكثر من 220,210 معاش.



جدول المرتبات المبسط حسب مشروع قانون المرتبات للقطاع العام بلا استثناءات

| ر | م | الدرجة الوظيفية | 2 x | 3 x | 4 x | 5 x | 6 x | 7 x | 8 x | 9 x |
|---|---|-----------------|-----|-----|------|------|------|------|------|------|
| 1 | | الاولى | 500 | | | | | | | |
| 2 | | الثانية | | 750 | | | | | | |
| 3 | | الثالثة | | | 1000 | | | | | |
| 4 | | الرابعة | | | | 1250 | | | | |
| 5 | | الخامسة | | | | | 1500 | | | |
| 6 | | السادسة | | | | | | 1750 | | |
| 7 | | السابعة | | | | | | | 2000 | |
| 8 | | الثامنة | | | | | | | | 2250 |

نظام الاحتساب :

- 1- متوسط قيمة بطاقة المنحة الالكترونية للسنة الماضية: 250 دينار ليبي. (قيمة متغيرة سنوياً)
- 2- العلاوة السنوية 50 دينار. (وهي معيار للعلاوات الحقلية والمناوبات وغيرها)
- 3- الانتقال للدرجة التالية بعد اتمام ثلاث سنوات .
- 4- لا وجود لعلاوة العائلة لأن قيمة الدرجة الوظيفية تتغير سنوياً حسب التضخم في الاسعار.
- 5- لا وجود لبداية المربوط أو اجمالي الدخل أو صافيه ولا وجود أي ضرائب أو استقطاعات بأي شكل كان.
- 6- متوسط قيمة المرتب لجميع الدرجات الوظيفية هو: 1375 دينار ليبي.



الفرضية الثانية

فرضيات العمليات الحسابية لبطاقة المنحة الالكترونية

الفرضية الثانية 2021

70% من السكان ضمن البطاقة و 30% بالقطاع العام

| رقم | الاشهر | قيمة البطاقة | نسبة التضخم | نسبة الزيادة السكانية | عدد حاملي البطاقة للأعمار اكثر من 60 | عدد حاملي البطاقة للأعمار اقل من 60 | قيمة السحب النقدي | |
|-----|--------|--|-------------|-----------------------|--------------------------------------|-------------------------------------|-------------------|----------------|
| 1 | يناير | 200 | %0 | 0 | 1,500,000 | 3,000,000 | 1,200,000,000 | |
| 2 | فبراير | 210 | %5 | 0.01 | 1,515,000 | 3,030,000 | 1,272,600,000 | |
| 3 | مارس | 212 | %6 | 0.02 | 1,530,000 | 3,060,000 | 1,297,440,000 | |
| 4 | ابريل | 220 | %10 | 0.03 | 1,545,000 | 3,090,000 | 1,359,600,000 | |
| 5 | مايو | 230 | %15 | 0.04 | 1,560,000 | 3,120,000 | 1,435,200,000 | |
| 6 | يونيو | 240 | %20 | 0.05 | 1,575,000 | 3,150,000 | 1,512,000,000 | |
| 7 | يوليو | 250 | %25 | 0.06 | 1,590,000 | 3,180,000 | 1,590,000,000 | |
| 8 | اغسطس | 260 | %30 | 0.07 | 1,605,000 | 3,210,000 | 1,669,200,000 | |
| 9 | سبتمبر | 270 | %35 | 0.08 | 1,620,000 | 3,240,000 | 1,749,600,000 | |
| 10 | اكتوبر | 280 | %40 | 0.09 | 1,635,000 | 3,270,000 | 1,831,200,000 | |
| 11 | نوفمبر | 290 | %45 | 0.1 | 1,650,000 | 3,300,000 | 1,914,000,000 | |
| 12 | ديسمبر | 300 | %50 | 0.11 | 1,665,000 | 3,330,000 | 1,998,000,000 | |
| | | اجمالي عدد حاملي البطاقة في نهاية سنة 2021 م | | | | | | 4,995,000 |
| | | القيمة السنوية المتوقع دفعها لجميع البطاقات (حوالي 19 مليار دينار) | | | | | | 18,828,840,000 |



المرتبات السنوية وما في حكمها (المدفوعة فعلياً للقطاع العام)
ومقارنتها بمدفوعات البطاقة بالفرضية الثانية 2021

| الرقم | الاشهر | قيمة السحب النقدي بالبطاقة 2021 | نسبة صرف المرتبات وما في حكمها (2018) | قيمة المرتبات وما في حكمها (2018) | الفرق لصالح البطاقة |
|-------|------------|------------------------------------|--|--------------------------------------|---------------------|
| 1 | يناير | 1,200,000,000 | %6.4 | 1,618,240,000 | 418,240,000 |
| 2 | فبراير | 1,272,600,000 | %6.8 | 1,719,380,000 | 446,780,000 |
| 3 | مارس | 1,297,440,000 | %6.9 | 1,744,665,000 | 447,225,000 |
| 4 | ابريل | 1,359,600,000 | %7.2 | 1,820,520,000 | 460,920,000 |
| 5 | مايو | 1,435,200,000 | %7.6 | 1,921,660,000 | 486,460,000 |
| 6 | يونيو | 1,512,000,000 | %8.0 | 2,022,800,000 | 510,800,000 |
| 7 | يوليو | 1,590,000,000 | %8.4 | 2,123,940,000 | 533,940,000 |
| 8 | اغسطس | 1,669,200,000 | %8.9 | 2,250,365,000 | 581,165,000 |
| 9 | سبتمبر | 1,749,600,000 | %9.3 | 2,351,505,000 | 601,905,000 |
| 10 | اكتوبر | 1,831,200,000 | %9.7 | 2,452,645,000 | 621,445,000 |
| 11 | نوفمبر | 1,914,000,000 | %10.2 | 2,579,070,000 | 665,070,000 |
| 12 | ديسمبر | 1,998,000,000 | %10.6 | 2,680,210,000 | 682,210,000 |
| | الاجماليات | 18,828,840,000 | %100.0 | 25,285,000,000 | 6,456,160,000 |

النقدية الموفرة بالملايين سنوياً نتيجة استخدام البطاقة ومقارنتها بالمرتبات فقط

6,456,160,000





تحليل الفرضية الثانية والاستنتاجات:

* فرضية أن 70% من السكان ضمن البطاقة و30% بالقطاع العام هي الفرضية الأكثر منطقية للوضع الحالي ، ولكن لا ننسى ان العاملين بالقطاع العام وأسرهم محرومين من البطاقة ويتم احتسابهم بالفرضية ضمن القطاع العام أى أن القطاع العام ليس به 30% من السكان فعلياً وهذا يدعم البطاقة ويخفض تكاليفها.

* العدد المفترض لحاملي البطاقة المضاعفة (مليون ونصف للأعمار من 60 عام فما فوق وكذلك المقعدين وذوي الاحتياجات الخاصة) لا زال ثابتاً وضمن الـ 70% من السكان وقد ادى ذلك الى ارتفاع تكلفة البطاقة على الدولة ، وبالرغم من ذلك وفرت على الدولة قيمة تجاوزت 6 مليار دينار... مما شكل دعم اضافي لفكرة البطاقة وثباتها في هذا الافتراض.



الفرضية الثالثة

فرضيات العمليات الحسابية لبطاقة المنحة الالكترونية

الفرضية الثالثة 2021

45% من السكان ضمن البطاقة و 55% بالقطاع العام

| رقم | الاشهر | قيمة البطاقة | نسبة التضخم | نسبة الزيادة السكانية | عدد حاملي البطاقة للأعمار اكثر من 60 | عدد حاملي البطاقة للأعمار اقل من 60 | قيمة السحب النقدي | |
|-----|--------|--|-------------|-----------------------|--------------------------------------|-------------------------------------|-------------------|----------------|
| 1 | يناير | 200 | %0 | 0 | 1,500,000 | 1,500,000 | 900,000,000 | |
| 2 | فبراير | 210 | %5 | 0.01 | 1,515,000 | 1,515,000 | 954,450,000 | |
| 3 | مارس | 212 | %6 | 0.02 | 1,530,000 | 1,530,000 | 973,080,000 | |
| 4 | ابريل | 220 | %10 | 0.03 | 1,545,000 | 1,545,000 | 1,019,700,000 | |
| 5 | مايو | 230 | %15 | 0.04 | 1,560,000 | 1,560,000 | 1,076,400,000 | |
| 6 | يونيو | 240 | %20 | 0.05 | 1,575,000 | 1,575,000 | 1,134,000,000 | |
| 7 | يوليو | 250 | %25 | 0.06 | 1,590,000 | 1,590,000 | 1,192,500,000 | |
| 8 | اغسطس | 260 | %30 | 0.07 | 1,605,000 | 1,605,000 | 1,251,900,000 | |
| 9 | سبتمبر | 270 | %35 | 0.08 | 1,620,000 | 1,620,000 | 1,312,200,000 | |
| 10 | اكتوبر | 280 | %40 | 0.09 | 1,635,000 | 1,635,000 | 1,373,400,000 | |
| 11 | نوفمبر | 290 | %45 | 0.1 | 1,650,000 | 1,650,000 | 1,435,500,000 | |
| 12 | ديسمبر | 300 | %50 | 0.11 | 1,665,000 | 1,665,000 | 1,498,500,000 | |
| | | اجمالي عدد حاملي البطاقة في نهاية سنة 2021 م | | | | | | 3,330,000 |
| | | القيمة السنوية المتوقع دفعها لجميع البطاقات (حوالي 15 مليار دينار) | | | | | | 14,121,630,000 |

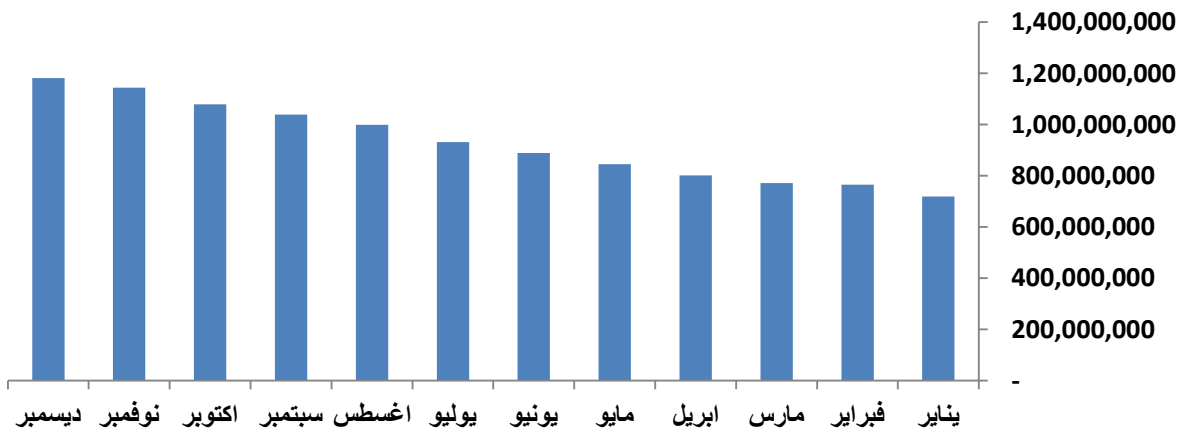


المرتبات السنوية وما في حكمها (المدفوعة فعلياً للقطاع العام)
ومقارنتها بمدفوعات البطاقة بالفرضية الثالثة 2021

| الفرق لصالح البطاقة | قيمة المرتبات وما في حكمها (2018) | نسبة صرف المرتبات وما في حكمها (2018) | قيمة السحب النقدي بالبطاقة 2021 | الاشهر | ر م |
|---------------------|-----------------------------------|---------------------------------------|---------------------------------|------------|-----|
| 718,240,000 | 1,618,240,000 | %6.4 | 900,000,000 | يناير | 1 |
| 764,930,000 | 1,719,380,000 | %6.8 | 954,450,000 | فبراير | 2 |
| 771,585,000 | 1,744,665,000 | %6.9 | 973,080,000 | مارس | 3 |
| 800,820,000 | 1,820,520,000 | %7.2 | 1,019,700,000 | ابريل | 4 |
| 845,260,000 | 1,921,660,000 | %7.6 | 1,076,400,000 | مايو | 5 |
| 888,800,000 | 2,022,800,000 | %8.0 | 1,134,000,000 | يونيو | 6 |
| 931,440,000 | 2,123,940,000 | %8.4 | 1,192,500,000 | يوليو | 7 |
| 998,465,000 | 2,250,365,000 | %8.9 | 1,251,900,000 | اغسطس | 8 |
| 1,039,305,000 | 2,351,505,000 | %9.3 | 1,312,200,000 | سبتمبر | 9 |
| 1,079,245,000 | 2,452,645,000 | %9.7 | 1,373,400,000 | اكتوبر | 10 |
| 1,143,570,000 | 2,579,070,000 | %10.2 | 1,435,500,000 | نوفمبر | 11 |
| 1,181,710,000 | 2,680,210,000 | %10.6 | 1,498,500,000 | ديسمبر | 12 |
| 11,163,370,000 | 25,285,000,000 | %100.0 | 14,121,630,000 | الاجماليات | |

النقدية الموفرة بالملايين سنوياً نتيجة استخدام البطاقة ومقارنتها بالمرتبات فقط

11,163,370,000





تحليل الفرضية الثالثة والاستنتاجات:

* فرضية أن 45% من السكان ضمن البطاقة و55% بالقطاع العام هي فرضية تشاؤمية على القطاع العام ولكنها تفاؤلية على البطاقة ، ولكن نعرف ان العاملين بالقطاع العام وأسرهم محرومين من البطاقة ويتم احتسابهم بالفرضية ضمن القطاع العام أى أن القطاع العام ليس به 55% من السكان فعلياً وهذا لازال يدعم البطاقة ويخفض تكاليفها.

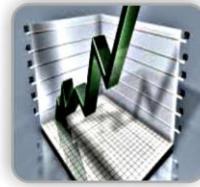
* العدد المفترض لحاملي البطاقة المضاعفة (مليون ونصف للأعمار من 60 عام فما فوق وكذلك المقعدين وذوي الاحتياجات الخاصة) لا زال ثابتاً وضمن الـ 45% من السكان (تقريباً النصف) وقد ادى ذلك الى ارتفاع تكلفة البطاقة على الدولة ، وبالرغم من ذلك وفرت على الدولة قيمة تجاوزت 11 مليار دينار... مما شكل دعم اضافي لفكرة البطاقة وثباتها في هذا الافتراض.



الفرضية الرابعة

فرضيات العمليات الحسابية لبطاقة المنحة الالكترونية
الفرضية الرابعة 2021
92% من السكان ضمن البطاقة و8% بالقطاع العام

| رقم | الاشهر | قيمة البطاقة | نسبة التضخم | نسبة الزيادة السكانية | عدد حاملي البطاقة للأعمار اكثر من 60 | عدد حاملي البطاقة للأعمار اقل من 60 | قيمة السحب النقدي | |
|-----|--------|--|-------------|-----------------------|--------------------------------------|-------------------------------------|-------------------|----------------|
| 1 | يناير | 200 | %0 | 0 | 1,500,000 | 4,500,000 | 1,500,000,000 | |
| 2 | فبراير | 210 | %5 | 0.01 | 1,515,000 | 4,545,000 | 1,590,750,000 | |
| 3 | مارس | 212 | %6 | 0.02 | 1,530,000 | 4,590,000 | 1,621,800,000 | |
| 4 | ابريل | 220 | %10 | 0.03 | 1,545,000 | 4,635,000 | 1,699,500,000 | |
| 5 | مايو | 230 | %15 | 0.04 | 1,560,000 | 4,680,000 | 1,794,000,000 | |
| 6 | يونيو | 240 | %20 | 0.05 | 1,575,000 | 4,725,000 | 1,890,000,000 | |
| 7 | يوليو | 250 | %25 | 0.06 | 1,590,000 | 4,770,000 | 1,987,500,000 | |
| 8 | اغسطس | 260 | %30 | 0.07 | 1,605,000 | 4,815,000 | 2,086,500,000 | |
| 9 | سبتمبر | 270 | %35 | 0.08 | 1,620,000 | 4,860,000 | 2,187,000,000 | |
| 10 | اكتوبر | 280 | %40 | 0.09 | 1,635,000 | 4,905,000 | 2,289,000,000 | |
| 11 | نوفمبر | 290 | %45 | 0.1 | 1,650,000 | 4,950,000 | 2,392,500,000 | |
| 12 | ديسمبر | 300 | %50 | 0.11 | 1,665,000 | 4,995,000 | 2,497,500,000 | |
| | | اجمالي عدد حاملي البطاقة في نهاية سنة 2021 م | | | | | | 6,660,000 |
| | | القيمة السنوية المتوقع دفعها لجميع البطاقات (حوالي 24 مليار دينار) | | | | | | 23,536,050,000 |

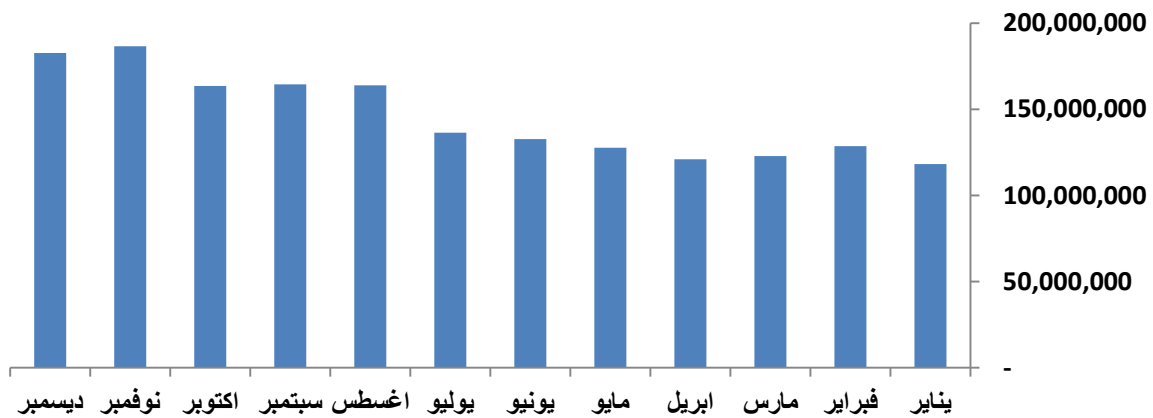


المرتبات السنوية وما في حكمها (المدفوعة فعلياً للقطاع العام)
ومقارنتها بمدفوعات البطاقة بالفرضية الرابعة 2021

| الرقم | الاشهر | قيمة السحب النقدي بالبطاقة 2021 | نسبة صرف المرتبات وما في حكمها (2018) | قيمة المرتبات وما في حكمها (2018) | الفرق لصالح البطاقة |
|-------|------------|------------------------------------|--|--------------------------------------|------------------------|
| 1 | يناير | 1,500,000,000 | %6.4 | 1,618,240,000 | 118,240,000 |
| 2 | فبراير | 1,590,750,000 | %6.8 | 1,719,380,000 | 128,630,000 |
| 3 | مارس | 1,621,800,000 | %6.9 | 1,744,665,000 | 122,865,000 |
| 4 | ابريل | 1,699,500,000 | %7.2 | 1,820,520,000 | 121,020,000 |
| 5 | مايو | 1,794,000,000 | %7.6 | 1,921,660,000 | 127,660,000 |
| 6 | يونيو | 1,890,000,000 | %8.0 | 2,022,800,000 | 132,800,000 |
| 7 | يوليو | 1,987,500,000 | %8.4 | 2,123,940,000 | 136,440,000 |
| 8 | اغسطس | 2,086,500,000 | %8.9 | 2,250,365,000 | 163,865,000 |
| 9 | سبتمبر | 2,187,000,000 | %9.3 | 2,351,505,000 | 164,505,000 |
| 10 | اكتوبر | 2,289,000,000 | %9.7 | 2,452,645,000 | 163,645,000 |
| 11 | نوفمبر | 2,392,500,000 | %10.2 | 2,579,070,000 | 186,570,000 |
| 12 | ديسمبر | 2,497,500,000 | %10.6 | 2,680,210,000 | 182,710,000 |
| | الاجماليات | 23,536,050,000 | %100.0 | 25,285,000,000 | 1,748,950,000 |

النقدية الموفرة بالملايين سنوياً نتيجة استخدام البطاقة ومقارنتها بالمرتبات فقط

1,748,950,000





تحليل الفرضية الرابعة والاستنتاجات:

* فرضية أن 92% من السكان ضمن البطاقة و 8% بالقطاع العام هي فرضية واقعية وقد تكون الاكثر واقعية ، فالقطاع العام حسب الافتراض لن يكون به فعليا 8% من السكان فهي تمثل افراد اسرهم المحرومين من البطاقة وبذلك يكون الرقم الاقرب منطقياً.

* العدد المفترض لحاملي البطاقة المضاعفة (مليون ونصف لأعمار من 60 عام فما فوق وكذلك المقعدين وذوي الاحتياجات الخاصة) لا زال ثابتاً وضمن الـ 92% من السكان وقد ادى ذلك الى ارتفاع تكلفة البطاقة على الدولة ، وبالرغم من ذلك وفرت على الدولة قيمة تجاوزت 1.5 مليار دينار... مما شكل دعم اضافي لفكرة البطاقة وثباتها في هذا الافتراض.



الفرضية الخامسة

فرضيات العمليات الحسابية لبطاقة المنحة الالكترونية
الفرضية الخامسة 2021 (تمويل البطاقة بالمرتبات والدعم)
جميع السكان ضمن البطاقة (لا يوجد قطاع عام)

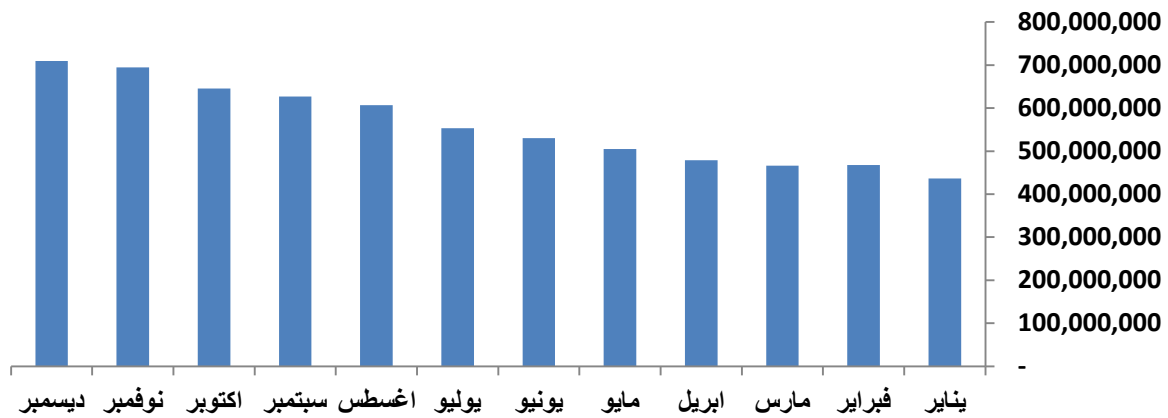
| ر م | الاشهر | قيمة البطاقة | نسبة التضخم | نسبة الزيادة السكانية | عدد حاملي البطاقة للأعمار اكثر من 60 | عدد حاملي البطاقة للأعمار اقل من 60 | قيمة السحب النقدي |
|-----|--------|--|-------------|-----------------------|--------------------------------------|-------------------------------------|-------------------|
| 1 | يناير | 200 | %0 | 0 | 1,500,000 | 5,000,000 | 1,600,000,000 |
| 2 | فبراير | 210 | %5 | 0.01 | 1,515,000 | 5,050,000 | 1,696,800,000 |
| 3 | مارس | 212 | %6 | 0.02 | 1,530,000 | 5,100,000 | 1,729,920,000 |
| 4 | ابريل | 220 | %10 | 0.03 | 1,545,000 | 5,150,000 | 1,812,800,000 |
| 5 | مايو | 230 | %15 | 0.04 | 1,560,000 | 5,200,000 | 1,913,600,000 |
| 6 | يونيو | 240 | %20 | 0.05 | 1,575,000 | 5,250,000 | 2,016,000,000 |
| 7 | يوليو | 250 | %25 | 0.06 | 1,590,000 | 5,300,000 | 2,120,000,000 |
| 8 | اغسطس | 260 | %30 | 0.07 | 1,605,000 | 5,350,000 | 2,225,600,000 |
| 9 | سبتمبر | 270 | %35 | 0.08 | 1,620,000 | 5,400,000 | 2,332,800,000 |
| 10 | اكتوبر | 280 | %40 | 0.09 | 1,635,000 | 5,450,000 | 2,441,600,000 |
| 11 | نوفمبر | 290 | %45 | 0.1 | 1,650,000 | 5,500,000 | 2,552,000,000 |
| 12 | ديسمبر | 300 | %50 | 0.11 | 1,665,000 | 5,550,000 | 2,664,000,000 |
| | | اجمالي عدد حاملي البطاقة في نهاية سنة 2021 م | | | | | |
| | | 7,215,000 | | | | | |
| | | القيمة السنوية المتوقع دفعها لجميع البطاقات (حوالي 25 مليار دينار) | | | | | |
| | | 25,105,120,000 | | | | | |



المرتببات السنوية وما في حكمها + نفقات الدعم (المدفوعة فعلياً للقطاع العام)
ومقارنتها بمدفوعات البطاقة بالفرضية الخامسة 2021 (تمويل البطاقة)
نفقات الدعم (الادوية والمحروقات والكهرباء والنظافة العامة و المياه والصرف الصحي)

| الفرق لصالح البطاقة | قيمة المرتببات وما في حكمها (2018) + نفقات الدعم 2019 | نسبة صرف المرتببات وما في حكمها (2018) | قيمة السحب النقدي بالبطاقة 2021 | الاشهر | ر م |
|---------------------|---|--|---------------------------------|------------|-----|
| 436,800,000 | 2,036,800,000 | %6.4 | 1,600,000,000 | يناير | 1 |
| 467,300,000 | 2,164,100,000 | %6.8 | 1,696,800,000 | فبراير | 2 |
| 466,005,000 | 2,195,925,000 | %6.9 | 1,729,920,000 | مارس | 3 |
| 478,600,000 | 2,291,400,000 | %7.2 | 1,812,800,000 | ابريل | 4 |
| 505,100,000 | 2,418,700,000 | %7.6 | 1,913,600,000 | مايو | 5 |
| 530,000,000 | 2,546,000,000 | %8.0 | 2,016,000,000 | يونيو | 6 |
| 553,300,000 | 2,673,300,000 | %8.4 | 2,120,000,000 | يوليو | 7 |
| 606,825,000 | 2,832,425,000 | %8.9 | 2,225,600,000 | اغسطس | 8 |
| 626,925,000 | 2,959,725,000 | %9.3 | 2,332,800,000 | سبتمبر | 9 |
| 645,425,000 | 3,087,025,000 | %9.7 | 2,441,600,000 | اكتوبر | 10 |
| 694,150,000 | 3,246,150,000 | %10.2 | 2,552,000,000 | نوفمبر | 11 |
| 709,450,000 | 3,373,450,000 | %10.6 | 2,664,000,000 | ديسمبر | 12 |
| 6,719,880,000 | 31,825,000,000 | %100.0 | 25,105,120,000 | الاجماليات | |

النقدية الموفرة بالملايين سنوياً نتيجة استخدام البطاقة ومقارنتها بالمرتببات والدعم
6,719,880,000





تحليل الفرضية الخامسة والاستنتاجات:

* قيمة المرتبات وما في حكمها للعام 2018 ادرجت بالجدول على اساس قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (375) لسنة 2019 بشأن اقرار ترتيبات مالية للعام 2019 - مادة (1) جدول رقم (1) استخدامات الترتيبات المالية للعام المالي 2018 - الباب الاول المرتبات وما في حكمها بقيمة 25,285,000,000 دينار لبيبي ... أي 25 مليار و 285 مليون دينار لبيبي. وكذلك جدول رقم (4) الباب الرابع نفقات الدعم للعام المالي 2019 بقيمة اجمالية قدرها : 6,540,000,000 دينار لبيبي أي ستة مليارات ونصف تقريباً والتي تفصيلاتها كالاتي:

| ر م | البيان | المبلغ بالدينار |
|-----|-------------------------|-----------------|
| 1 | دعم الادوية | 850,000,000 |
| 2 | دعم المحروقات | 4,200,000,000 |
| 3 | دعم الكهرباء | 820,000,000 |
| 4 | دعم النظافة العامة | 410,000,000 |
| 5 | دعم المياه والصرف الصحي | 260,000,000 |

والنتيجة التي وصلنا اليها هي اننا لو قمنا بصرف المنحة الالكترونية ولكافة السكان (ذروة الصرف) 7,215,000 نسمة بالاستناد فقط لبنيين من بنود ميزانية القطاع العام وهي "المرتبات وما في حكمها" + "نفقات الدعم" = 31,825,000,000 فان هذا البنيين سيغطيان قيمة بطاقة المنحة الالكترونية لمدة عام كامل وسنتحصل على فائض وقدره 6,719,880,000 (اكثر من ستة مليار وسبعمئة مليون دينار). ملاحظة :

* دعم الادوية غير مستهدف بالإلغاء (حسب النظرية) ولكن مستهدف بالتدقيق والتنظيم ثم التثبيت.



الفرضية السادسة

فرضيات العمليات الحسابية لبطاقة المنحة الالكترونية
الفرضية السادسة 2021 (تمويل البطاقة بالمرتبات والدعم)
جميع السكان ضمن البطاقة بعدد يفوق 9 ملايين

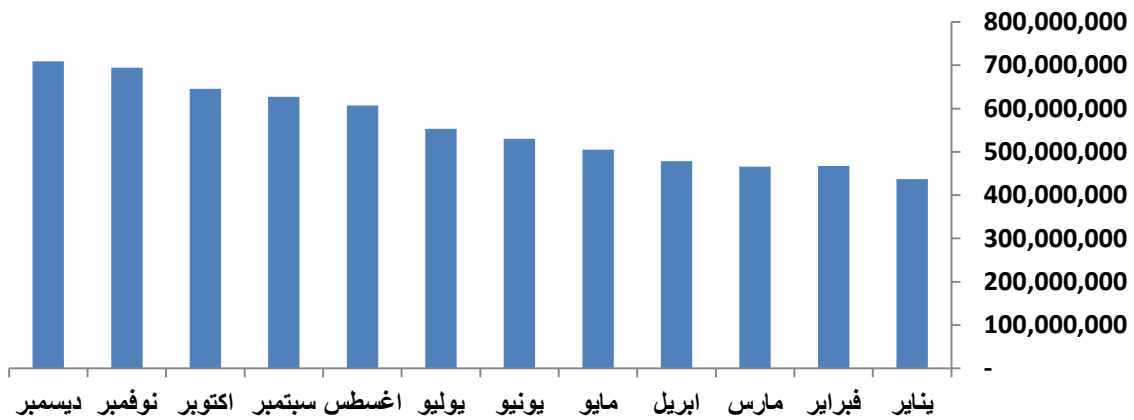
| ر م | الاشهر | قيمة البطاقة | نسبة التضخم | نسبة الزيادة السكانية | عدد حاملي البطاقة للأعمار اكثر من 60 | عدد حاملي البطاقة للأعمار اقل من 60 | قيمة السحب النقدي |
|-----|--------|--|-------------|-----------------------|--------------------------------------|-------------------------------------|-------------------|
| 1 | يناير | 200 | %0 | 0 | 1,500,000 | 7,000,000 | 2,000,000,000 |
| 2 | فبراير | 210 | %5 | 0.01 | 1,515,000 | 7,070,000 | 2,121,000,000 |
| 3 | مارس | 212 | %6 | 0.02 | 1,530,000 | 7,140,000 | 2,162,400,000 |
| 4 | ابريل | 220 | %10 | 0.03 | 1,545,000 | 7,210,000 | 2,266,000,000 |
| 5 | مايو | 230 | %15 | 0.04 | 1,560,000 | 7,280,000 | 2,392,000,000 |
| 6 | يونيو | 240 | %20 | 0.05 | 1,575,000 | 7,350,000 | 2,520,000,000 |
| 7 | يوليو | 250 | %25 | 0.06 | 1,590,000 | 7,420,000 | 2,650,000,000 |
| 8 | اغسطس | 260 | %30 | 0.07 | 1,605,000 | 7,490,000 | 2,782,000,000 |
| 9 | سبتمبر | 270 | %35 | 0.08 | 1,620,000 | 7,560,000 | 2,916,000,000 |
| 10 | اكتوبر | 280 | %40 | 0.09 | 1,635,000 | 7,630,000 | 3,052,000,000 |
| 11 | نوفمبر | 290 | %45 | 0.1 | 1,650,000 | 7,700,000 | 3,190,000,000 |
| 12 | ديسمبر | 300 | %50 | 0.11 | 1,665,000 | 7,770,000 | 3,330,000,000 |
| | | اجمالي عدد حاملي البطاقة في نهاية سنة 2021 م | | | | | |
| | | 9,435,000 | | | | | |
| | | القيمة السنوية المتوقع دفعها لجميع البطاقات (حوالي 31 مليار دينار) | | | | | |
| | | 31,381,400,000 | | | | | |



المرتبات السنوية وما في حكمها + نفقات الدعم (المدفوعة فعلياً للقطاع العام)
ومقارنتها بمدفوعات البطاقة بالفرضية الخامسة 2021 (تمويل البطاقة)
نفقات الدعم (الادوية والمحروقات والكهرباء والنظافة العامة و المياه والصرف الصحي)

| الفرق لصالح البطاقة | قيمة المرتبات وما في حكمها (2018) + نفقات الدعم 2019 | نسبة صرف المرتبات وما في حكمها (2018) | قيمة السحب النقدي بالبطاقة 2021 | الاشهر | ر م |
|---------------------|--|---------------------------------------|---------------------------------|------------|-----|
| 36,800,000 | 2,036,800,000 | %6.4 | 2,000,000,000 | يناير | 1 |
| 43,100,000 | 2,164,100,000 | %6.8 | 2,121,000,000 | فبراير | 2 |
| 33,525,000 | 2,195,925,000 | %6.9 | 2,162,400,000 | مارس | 3 |
| 25,400,000 | 2,291,400,000 | %7.2 | 2,266,000,000 | ابريل | 4 |
| 26,700,000 | 2,418,700,000 | %7.6 | 2,392,000,000 | مايو | 5 |
| 26,000,000 | 2,546,000,000 | %8.0 | 2,520,000,000 | يونيو | 6 |
| 23,300,000 | 2,673,300,000 | %8.4 | 2,650,000,000 | يوليو | 7 |
| 50,425,000 | 2,832,425,000 | %8.9 | 2,782,000,000 | اغسطس | 8 |
| 43,725,000 | 2,959,725,000 | %9.3 | 2,916,000,000 | سبتمبر | 9 |
| 35,025,000 | 3,087,025,000 | %9.7 | 3,052,000,000 | اكتوبر | 10 |
| 56,150,000 | 3,246,150,000 | %10.2 | 3,190,000,000 | نوفمبر | 11 |
| 43,450,000 | 3,373,450,000 | %10.6 | 3,330,000,000 | ديسمبر | 12 |
| 443,600,000 | 31,825,000,000 | %100.0 | 31,381,400,000 | الاجماليات | |

النقدية الموفرة بالملايين سنوياً نتيجة استخدام البطاقة ومقارنتها بالمرتبات والدعم
443,600,000





تحليل الفرضية السادسة والاستنتاجات:

النتيجة التي وصلنا اليها هي اننا لو قمنا بصرف المنحة الالكترونية ولكافة السكان (ذروة الصرف) لعدد 9,435,000 نسمة بالاستناد فقط لبنيين من بنود ميزانية القطاع العام وهي "المرتبات وما في حكمها" + "نفقات الدعم" = 31,825,000,000 فان هذا البنيين سيغطيان قيمة بطاقة المنحة الالكترونية لمدة عام كامل وستحصل على فائض وقدره 443,600,000 (ما يقارب نصف مليار دينار).



المحور السادس : فرضيات طباعة العملة لموازنة التضخم (لا إيرادات للدولة)

هذه الفرضيات تنطلق من نظام موازنة الاسعار الشهري والذي سبق الاشارة الية لتحديد قيمة بطاقة المنحة الالكترونية الشهرية حسب الجدول ادناه.

* حيث تزداد قيمة بطاقة المنحة الالكترونية شهرياً بنفس زيادة التضخم في الاسعار ، وذلك بمجرد تسجيل الاسعار الجديدة شهرياً في جدول متوسط استهلاك الفرد الواحد من السلع الاساسية شهرياً نتحصل على نسبة التضخم الشهري.

* عملياً لا يمكن الوصول الى نقطة توازن الاسعار (عدد من الشهور لم تتغير فيها الاسعار) إلا اذا استمرت الدولة بطباعة النقود لتغطية قيمة البطاقة ومبالغ اخرى تحتاجها الدولة الى ان نصل لنقطة التوازن في الاسعار والتي على اساسها سنتضح ونعرف قيمة العملة المحلية أمام العملات الاخرى خصوصاً الدولار واليورو الجنية الاسترليني .

جدول متوسط استهلاك الفرد الواحد من السلع الاساسية شهرياً

| ر م | بيان السلع | متوسط الكمية لجميع الاعمار | الوحدة | سعر الوحدة | اجمالي القيمة للبطاقة |
|-----|-------------------------------|----------------------------|----------|------------|-----------------------|
| 1 | دقيق | 15 | كيلوجرام | 3.000 | 45.000 |
| 2 | سكر | 4 | كيلوجرام | 3.000 | 12.000 |
| 3 | زيت | 4 | علبة | 5.000 | 20.000 |
| 4 | شاي | 1 | علبة | 7.000 | 7.000 |
| 5 | طماطم | 5 | علبة | 2.000 | 10.000 |
| 6 | مكرونه | 7 | كيلوجرام | 2.000 | 14.000 |
| 7 | رز | 5 | كيلوجرام | 5.000 | 25.000 |
| 8 | حليب | 5 | باكو | 4.000 | 20.000 |
| 9 | حليب مركز | 5 | علبة | 3.000 | 15.000 |
| 10 | اخرى | | | | 32.000 |
| | قيمة بطاقة المنحة الالكترونية | | | | 200.000 |



1- عمليات احتساب قيمة البطاقة الواحدة شهرياً بناءً على نسبة تضخم اسعار السلع الاساسية (المفترضة) :

نسبة التضخم المتوقعة للأسعار وتأثيرها على ارتفاع قيمة البطاقة

| يناير | فبراير | مارس | أبريل | مايو | يونيو | يوليو | أغسطس | سبتمبر | أكتوبر | نوفمبر | ديسمبر |
|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|
| %0 | %5 | %6 | %10 | %15 | %20 | %25 | %30 | %35 | %40 | %45 | %50 |
| 45.000 | 47.250 | 47.700 | 49.500 | 51.750 | 54.000 | 56.250 | 58.500 | 60.750 | 63.000 | 65.250 | 67.500 |
| 12.000 | 12.600 | 12.720 | 13.200 | 13.800 | 14.400 | 15.000 | 15.600 | 16.200 | 16.800 | 17.400 | 18.000 |
| 20.000 | 21.000 | 21.200 | 22.000 | 23.000 | 24.000 | 25.000 | 26.000 | 27.000 | 28.000 | 29.000 | 30.000 |
| 7.000 | 7.350 | 7.420 | 7.700 | 8.050 | 8.400 | 8.750 | 9.100 | 9.450 | 9.800 | 10.150 | 10.500 |
| 10.000 | 10.500 | 10.600 | 11.000 | 11.500 | 12.000 | 12.500 | 13.000 | 13.500 | 14.000 | 14.500 | 15.000 |
| 14.000 | 14.700 | 14.840 | 15.400 | 16.100 | 16.800 | 17.500 | 18.200 | 18.900 | 19.600 | 20.300 | 21.000 |
| 25.000 | 26.250 | 26.500 | 27.500 | 28.750 | 30.000 | 31.250 | 32.500 | 33.750 | 35.000 | 36.250 | 37.500 |
| 20.000 | 21.000 | 21.200 | 22.000 | 23.000 | 24.000 | 25.000 | 26.000 | 27.000 | 28.000 | 29.000 | 30.000 |
| 15.000 | 15.750 | 15.900 | 16.500 | 17.250 | 18.000 | 18.750 | 19.500 | 20.250 | 21.000 | 21.750 | 22.500 |
| 32.000 | 33.600 | 33.920 | 35.200 | 36.800 | 38.400 | 40.000 | 41.600 | 43.200 | 44.800 | 46.400 | 48.000 |
| 200.000 | 210.000 | 212.000 | 220.000 | 230.000 | 240.000 | 250.000 | 260.000 | 270.000 | 280.000 | 290.000 | 300.000 |



2- استنتاج معدل التوازن الثابت لنظرية القيادة الذكية (133.842%)

(استنتاج معدل التوازن الثابت من القرآن الكريم)

| ر م | السورة | عدد آيات السورة | فرق أعداد آيات السور | ثابت القسمة | قيمة التضخم (+) والانكماش (-) | نسبة التضخم (+) والانكماش (-) % |
|-----|----------|-----------------|----------------------|-------------|-------------------------------|---------------------------------|
| 1 | الفاحة | 7 | 0 | 19 | 0.000000 | 0.000000% |
| 2 | البقرة | 285 | 278 | 19 | 14.631579 | 14.63160% |
| 3 | آل عمران | 200 | 85 | 19 | 4.473684 | 4.47370% |
| 4 | النساء | 175 | 25 | 19 | 1.315789 | 1.31580% |
| 5 | المائدة | 122 | 53 | 19 | 2.789474 | 2.78950% |
| 6 | الانعام | 167 | 45 | 19 | 2.368421 | 2.36840% |
| 7 | الاعراف | 206 | 39 | 19 | 2.052632 | 2.05260% |
| 8 | الانفال | 76 | 130 | 19 | 6.842105 | 6.84210% |
| 9 | التوبة | 130 | 54 | 19 | 2.842105 | 2.84210% |
| 10 | يونس | 109 | 21 | 19 | 1.105263 | 1.10530% |
| 11 | هود | 121 | 12 | 19 | 0.631579 | 0.63160% |
| 12 | يوسف | 111 | 10 | 19 | 0.526316 | 0.52630% |
| 13 | الرعد | 44 | 67 | 19 | 3.526316 | 3.52630% |
| 14 | ابراهيم | 54 | 10 | 19 | 0.526316 | 0.52630% |
| 15 | الحجر | 99 | 45 | 19 | 2.368421 | 2.36840% |
| 16 | النحل | 128 | 29 | 19 | 1.526316 | 1.52630% |
| 17 | الاسراء | 110 | 18 | 19 | 0.947368 | 0.94740% |
| 18 | الكهف | 105 | 5 | 19 | 0.263158 | 0.26320% |
| 19 | مريم | 99 | 6 | 19 | 0.315789 | 0.31580% |
| 20 | طه | 134 | 35 | 19 | 1.842105 | 1.84210% |
| 21 | الانبيا | 111 | 23 | 19 | 1.210526 | 1.21050% |
| 22 | الحج | 76 | 35 | 19 | 1.842105 | 1.84210% |
| 23 | المؤمنون | 119 | 43 | 19 | 2.263158 | 2.26320% |



| | | | | | | |
|----------|----------|----|-----|-----|----------|----|
| %3.00000 | 3.000000 | 19 | 57 | 62 | النور | 24 |
| %0.78950 | 0.789474 | 19 | 15 | 77 | الفرقان | 25 |
| %7.84210 | 7.842105 | 19 | 149 | 226 | الشعراء | 26 |
| %6.89470 | 6.894737 | 19 | 131 | 95 | النمل | 27 |
| %0.36840 | 0.368421 | 19 | 7 | 88 | القصص | 28 |
| %1.00000 | 1.000000 | 19 | 19 | 69 | العنكبوت | 29 |
| %0.52630 | 0.526316 | 19 | 10 | 59 | الروم | 30 |
| %1.36840 | 1.368421 | 19 | 26 | 33 | لقمان | 31 |
| %0.15790 | 0.157895 | 19 | 3 | 30 | السجدة | 32 |
| %2.26320 | 2.263158 | 19 | 43 | 73 | الاحزاب | 33 |
| %1.00000 | 1.000000 | 19 | 19 | 54 | سبأ | 34 |
| %0.42110 | 0.421053 | 19 | 8 | 46 | فاطر | 35 |
| %1.89470 | 1.894737 | 19 | 36 | 82 | يس | 36 |
| %5.26320 | 5.263158 | 19 | 100 | 182 | الصفات | 37 |
| %5.05260 | 5.052632 | 19 | 96 | 86 | ص | 38 |
| %0.73680 | 0.736842 | 19 | 14 | 72 | الزمر | 39 |
| %0.63160 | 0.631579 | 19 | 12 | 84 | غافر | 40 |
| %1.63160 | 1.631579 | 19 | 31 | 53 | فصلت | 41 |
| %0.15790 | 0.157895 | 19 | 3 | 50 | الشورى | 42 |
| %2.05260 | 2.052632 | 19 | 39 | 89 | الزخرف | 43 |
| %1.73680 | 1.736842 | 19 | 33 | 56 | الدخان | 44 |
| %1.05260 | 1.052632 | 19 | 20 | 36 | الجاثية | 45 |
| %0.10530 | 0.105263 | 19 | 2 | 34 | الاحقاف | 46 |
| %0.26320 | 0.263158 | 19 | 5 | 39 | محمد | 47 |
| %0.52630 | 0.526316 | 19 | 10 | 29 | الفتح | 48 |
| %0.57890 | 0.578947 | 19 | 11 | 18 | الحجرات | 49 |
| %1.42110 | 1.421053 | 19 | 27 | 45 | ق | 50 |
| %0.78950 | 0.789474 | 19 | 15 | 60 | الذاريات | 51 |
| %0.68420 | 0.684211 | 19 | 13 | 47 | الطور | 52 |



| | | | | | | |
|----------|----------|----|----|----|-----------|----|
| %0.73680 | 0.736842 | 19 | 14 | 61 | النجم | 53 |
| %0.31580 | 0.315789 | 19 | 6 | 55 | القمر | 54 |
| %1.15790 | 1.157895 | 19 | 22 | 77 | الرحمن | 55 |
| %1.15790 | 1.157895 | 19 | 22 | 99 | الواقعة | 56 |
| %3.73680 | 3.736842 | 19 | 71 | 28 | الحديد | 57 |
| %0.36840 | 0.368421 | 19 | 7 | 21 | المجادلة | 58 |
| %0.15790 | 0.157895 | 19 | 3 | 24 | الحشر | 59 |
| %0.57890 | 0.578947 | 19 | 11 | 13 | الممتحنة | 60 |
| %0.05260 | 0.052632 | 19 | 1 | 14 | الصف | 61 |
| %0.15790 | 0.157895 | 19 | 3 | 11 | الجمعة | 62 |
| %0.00000 | 0.000000 | 19 | 0 | 11 | المنافقون | 63 |
| %0.36840 | 0.368421 | 19 | 7 | 18 | التغابن | 64 |
| %0.31580 | 0.315789 | 19 | 6 | 12 | الطلاق | 65 |
| %0.00000 | 0.000000 | 19 | 0 | 12 | التحريم | 66 |
| %1.00000 | 1.000000 | 19 | 19 | 31 | الملك | 67 |
| %1.10530 | 1.105263 | 19 | 21 | 52 | القلم | 68 |
| %0.00000 | 0.000000 | 19 | 0 | 52 | الحاقة | 69 |
| %0.42110 | 0.421053 | 19 | 8 | 44 | المعارج | 70 |
| %0.73680 | 0.736842 | 19 | 14 | 30 | نوح | 71 |
| %0.10530 | 0.105263 | 19 | 2 | 28 | الجن | 72 |
| %0.52630 | 0.526316 | 19 | 10 | 18 | المزمل | 73 |
| %1.94740 | 1.947368 | 19 | 37 | 55 | المدثر | 74 |
| %0.84210 | 0.842105 | 19 | 16 | 39 | القيامة | 75 |
| %0.42110 | 0.421053 | 19 | 8 | 31 | الانسان | 76 |
| %1.00000 | 1.000000 | 19 | 19 | 50 | المرسلات | 77 |
| %0.52630 | 0.526316 | 19 | 10 | 40 | النبا | 78 |
| %0.26320 | 0.263158 | 19 | 5 | 45 | النازعات | 79 |
| %0.15790 | 0.157895 | 19 | 3 | 42 | عبس | 80 |
| %0.68420 | 0.684211 | 19 | 13 | 29 | التكوير | 81 |



| | | | | | | |
|----------|----------|----|----|----|----------|-----|
| %0.52630 | 0.526316 | 19 | 10 | 19 | الانفطار | 82 |
| %0.89470 | 0.894737 | 19 | 17 | 36 | المطففين | 83 |
| %0.57890 | 0.578947 | 19 | 11 | 25 | الانشقاق | 84 |
| %0.15790 | 0.157895 | 19 | 3 | 22 | البروج | 85 |
| %0.26320 | 0.263158 | 19 | 5 | 17 | الطارق | 86 |
| %0.10530 | 0.105263 | 19 | 2 | 19 | الاعلى | 87 |
| %0.36840 | 0.368421 | 19 | 7 | 26 | الغاشية | 88 |
| %0.31580 | 0.315789 | 19 | 6 | 32 | الفجر | 89 |
| %0.63160 | 0.631579 | 19 | 12 | 20 | البلد | 90 |
| %0.26320 | 0.263158 | 19 | 5 | 15 | الشمس | 91 |
| %0.31580 | 0.315789 | 19 | 6 | 21 | الليل | 92 |
| %0.52630 | 0.526316 | 19 | 10 | 11 | الضحى | 93 |
| %0.15790 | 0.157895 | 19 | 3 | 8 | الشرح | 94 |
| %0.00000 | 0.000000 | 19 | 0 | 8 | التين | 95 |
| %0.63160 | 0.631579 | 19 | 12 | 20 | العلق | 96 |
| %0.78950 | 0.789474 | 19 | 15 | 5 | القدر | 97 |
| %0.15790 | 0.157895 | 19 | 3 | 8 | البينة | 98 |
| %0.05260 | 0.052632 | 19 | 1 | 9 | الزلزلة | 99 |
| %0.10530 | 0.105263 | 19 | 2 | 11 | العاديات | 100 |
| %0.05260 | 0.052632 | 19 | 1 | 10 | القارعة | 101 |
| %0.10530 | 0.105263 | 19 | 2 | 8 | التكاثر | 102 |
| %0.26320 | 0.263158 | 19 | 5 | 3 | العصر | 103 |
| %0.31580 | 0.315789 | 19 | 6 | 9 | الهمزة | 104 |
| %0.21050 | 0.210526 | 19 | 4 | 5 | الفيل | 105 |
| %0.00000 | 0.000000 | 19 | 0 | 5 | قريش | 106 |
| %0.05260 | 0.052632 | 19 | 1 | 6 | الماعون | 107 |
| %0.15790 | 0.157895 | 19 | 3 | 3 | الكوثر | 108 |
| %0.15790 | 0.157895 | 19 | 3 | 6 | الكافرون | 109 |
| %0.15790 | 0.157895 | 19 | 3 | 3 | النصر | 110 |



| | | | | | | |
|----------|----------|----|------|------|---------|-----|
| %0.10530 | 0.105263 | 19 | 2 | 5 | المسد | 111 |
| %0.05260 | 0.052632 | 19 | 1 | 4 | الإخلاص | 112 |
| %0.05260 | 0.052632 | 19 | 1 | 5 | الفلق | 113 |
| %0.05260 | 0.052632 | 19 | 1 | 6 | الناس | 114 |
| %133.842 | 133.842 | | 2543 | 6214 | | |

3- عمليات احتساب قيمة المطبوعات النقدية للدولة مقابل كل بطاقة واحدة (شهرياً) باستخدام معدل التوازن الثابت لنظرية القيادة الذكية (%133.842) :

نسبة التضخم المتوقعة للأسعار وتأثيرها على ارتفاع المطبوعات النقدية

| يناير | فبراير | مارس | أبريل | مايو | يونيو | يوليو | أغسطس | سبتمبر | أكتوبر | نوفمبر | ديسمبر |
|----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|
| %0 | %5 | %6 | %10 | %15 | %20 | %25 | %30 | %35 | %40 | %45 | %50 |
| %133.842 | %133.842 | %133.842 | %133.842 | %133.842 | %133.842 | %133.842 | %133.842 | %133.842 | %133.842 | %133.842 | %133.842 |
| 60.229 | 63.240 | 63.843 | 66.252 | 69.263 | 72.275 | 75.286 | 78.298 | 81.309 | 84.320 | 87.332 | 90.343 |
| 16.061 | 16.864 | 17.025 | 17.667 | 18.470 | 19.273 | 20.076 | 20.879 | 21.682 | 22.485 | 23.289 | 24.092 |
| 26.768 | 28.107 | 28.375 | 29.445 | 30.784 | 32.122 | 33.461 | 34.799 | 36.137 | 37.476 | 38.814 | 40.153 |
| 9.369 | 9.837 | 9.931 | 10.306 | 10.774 | 11.243 | 11.711 | 12.180 | 12.648 | 13.117 | 13.585 | 14.053 |
| 13.384 | 14.053 | 14.187 | 14.723 | 15.392 | 16.061 | 16.730 | 17.399 | 18.069 | 18.738 | 19.407 | 20.076 |
| 18.738 | 19.675 | 19.862 | 20.612 | 21.549 | 22.485 | 23.422 | 24.359 | 25.296 | 26.233 | 27.170 | 28.107 |
| 33.461 | 35.134 | 35.468 | 36.807 | 38.480 | 40.153 | 41.826 | 43.499 | 45.172 | 46.845 | 48.518 | 50.191 |
| 26.768 | 28.107 | 28.375 | 29.445 | 30.784 | 32.122 | 33.461 | 34.799 | 36.137 | 37.476 | 38.814 | 40.153 |
| 20.076 | 21.080 | 21.281 | 22.084 | 23.088 | 24.092 | 25.095 | 26.099 | 27.103 | 28.107 | 29.111 | 30.114 |
| 42.829 | 44.971 | 45.399 | 47.112 | 49.254 | 51.395 | 53.537 | 55.678 | 57.820 | 59.961 | 62.103 | 64.244 |
| 267.684 | 281.068 | 283.745 | 294.452 | 307.837 | 321.221 | 334.605 | 347.989 | 361.373 | 374.758 | 388.142 | 401.526 |



4- الوصول لنقطة التوازن الاقتصادي بين قيمة البطاقة الواحدة وما يعادلها من طباعة نقد (شهرياً)

نقطة التوازن الاقتصادي بين التضخم والمطبوعات النقدية للدولة

| يناير | فبراير | مارس | أبريل | مايو | يونيو | يوليو | أغسطس | سبتمبر | أكتوبر | نوفمبر | ديسمبر |
|------------------------------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|
| %0 | %5 | %6 | %10 | %15 | %20 | %25 | %30 | %35 | %40 | %45 | %50 |
| معدل التوازن الثابت %133.842 | | | | | | | | | | | |
| قيمة البطاقة: | | | | | | | | | | | |
| 200.000 | 210.000 | 212.000 | 220.000 | 230.000 | 240.000 | 250.000 | 260.000 | 270.000 | 280.000 | 290.000 | 300.000 |
| قيمة المطبوعات النقدية: | | | | | | | | | | | |
| 267.684 | 281.068 | 283.745 | 294.452 | 307.837 | 321.221 | 334.605 | 347.989 | 361.373 | 374.758 | 388.142 | 401.526 |

5- فرضيات طباعة العملة لموازنة التضخم (لا إيرادات للدولة)

الفرضية الأولى لذروة طباعة العملة Peak Cash للعام 2021

جميع السكان ضمن البطاقة

| ر م | الاشهر | قيمة البطاقة | نسبة التضخم | نسبة الزيادة السكانية | عدد حاملي البطاقة للأعمار أكثر من 60 | عدد حاملي البطاقة للأعمار أقل من 60 | قيمة السحب النقدي | معدل التوازن الثابت | المطبوعات النقدية المفترضة للدولة | | |
|-----|--------|--------------|-------------|-----------------------|--------------------------------------|-------------------------------------|---|---------------------|-----------------------------------|--|--|
| 1 | يناير | 200 | %0 | 0 | 1,500,000 | 5,000,000 | 1,600,000,000 | %133.842 | 2,141,472,000 | | |
| 2 | فبراير | 210 | %5 | 0.01 | 1,515,000 | 5,050,000 | 1,696,800,000 | %133.842 | 2,271,031,056 | | |
| 3 | مارس | 212 | %6 | 0.02 | 1,530,000 | 5,100,000 | 1,729,920,000 | %133.842 | 2,315,359,526 | | |
| 4 | أبريل | 220 | %10 | 0.03 | 1,545,000 | 5,150,000 | 1,812,800,000 | %133.842 | 2,426,287,776 | | |
| 5 | مايو | 230 | %15 | 0.04 | 1,560,000 | 5,200,000 | 1,913,600,000 | %133.842 | 2,561,200,512 | | |
| 6 | يونيو | 240 | %20 | 0.05 | 1,575,000 | 5,250,000 | 2,016,000,000 | %133.842 | 2,698,254,720 | | |
| 7 | يوليو | 250 | %25 | 0.06 | 1,590,000 | 5,300,000 | 2,120,000,000 | %133.842 | 2,837,450,400 | | |
| 8 | أغسطس | 260 | %30 | 0.07 | 1,605,000 | 5,350,000 | 2,225,600,000 | %133.842 | 2,978,787,552 | | |
| 9 | سبتمبر | 270 | %35 | 0.08 | 1,620,000 | 5,400,000 | 2,332,800,000 | %133.842 | 3,122,266,176 | | |
| 10 | أكتوبر | 280 | %40 | 0.09 | 1,635,000 | 5,450,000 | 2,441,600,000 | %133.842 | 3,267,886,272 | | |
| 11 | نوفمبر | 290 | %45 | 0.1 | 1,650,000 | 5,500,000 | 2,552,000,000 | %133.842 | 3,415,647,840 | | |
| 12 | ديسمبر | 300 | %50 | 0.11 | 1,665,000 | 5,550,000 | 2,664,000,000 | %133.842 | 3,565,550,880 | | |
| | | | | | 7,215,000 | | تعداد السكان في نهاية سنة 2021 م | | | | |
| | | | | | 25,105,120,000 | | القيمة السنوية المتوقع دفعها لجميع البطاقات | | | | |
| | | | | | 33,601,194,710 | | القيمة السنوية المتوقع طباعتها من العملة الورقية لتغطية مصاريف الدولة | | | | |



الفرضية الثانية 2021

70% من السكان ضمن البطاقة و30% بالقطاع العام

| ر م | الاشهر | قيمة البطاقة | نسبة التضخم | نسبة الزيادة السكانية | عدد حاملي البطاقة للأعمار اكثر من 60 | عدد حاملي البطاقة للأعمار اقل من 60 | قيمة السحب النقدي | معدل التوازن الثابت | المطبوعات النقدية المفترضة للدولة | |
|-----|--------|--------------|-------------|-----------------------|---|-------------------------------------|-------------------|---------------------|-----------------------------------|--|
| 1 | يناير | 200 | 0% | 0 | 1,500,000 | 3,000,000 | 1,200,000,000 | 133.842% | 1,606,104,000 | |
| 2 | فبراير | 210 | 5% | 0.01 | 1,515,000 | 3,030,000 | 1,272,600,000 | 133.842% | 1,703,273,292 | |
| 3 | مارس | 212 | 6% | 0.02 | 1,530,000 | 3,060,000 | 1,297,440,000 | 133.842% | 1,736,519,645 | |
| 4 | ابريل | 220 | 10% | 0.03 | 1,545,000 | 3,090,000 | 1,359,600,000 | 133.842% | 1,819,715,832 | |
| 5 | مايو | 230 | 15% | 0.04 | 1,560,000 | 3,120,000 | 1,435,200,000 | 133.842% | 1,920,900,384 | |
| 6 | يونيو | 240 | 20% | 0.05 | 1,575,000 | 3,150,000 | 1,512,000,000 | 133.842% | 2,023,691,040 | |
| 7 | يوليو | 250 | 25% | 0.06 | 1,590,000 | 3,180,000 | 1,590,000,000 | 133.842% | 2,128,087,800 | |
| 8 | اغسطس | 260 | 30% | 0.07 | 1,605,000 | 3,210,000 | 1,669,200,000 | 133.842% | 2,234,090,664 | |
| 9 | سبتمبر | 270 | 35% | 0.08 | 1,620,000 | 3,240,000 | 1,749,600,000 | 133.842% | 2,341,699,632 | |
| 10 | اكتوبر | 280 | 40% | 0.09 | 1,635,000 | 3,270,000 | 1,831,200,000 | 133.842% | 2,450,914,704 | |
| 11 | نوفمبر | 290 | 45% | 0.1 | 1,650,000 | 3,300,000 | 1,914,000,000 | 133.842% | 2,561,735,880 | |
| 12 | ديسمبر | 300 | 50% | 0.11 | 1,665,000 | 3,330,000 | 1,998,000,000 | 133.842% | 2,674,163,160 | |
| | | | | | اجمالي عدد حاملي البطاقة في نهاية سنة 2021 م | | 4,995,000 | | | |
| | | | | | القيمة السنوية المتوقع دفعها لجميع البطاقات | | 18,828,840,000 | | | |
| | | | | | القيمة السنوية المتوقع طباعتها من العملة الورقية لتغطية مصاريف الدولة | | 25,200,896,033 | | | |



الفرضية الثالثة 2021

45% من السكان ضمن البطاقة و55% بالقطاع العام

| ر م | الاشهر | قيمة البطاقة | نسبة التضخم | نسبة الزيادة السكانية | عدد حاملي البطاقة للأعمار أكثر من 60 | عدد حاملي البطاقة للأعمار أقل من 60 | قيمة السحب النقدي | معدل التوازن الثابت | المطبوعات النقدية المفترضة للدولة | |
|-----|--------|--------------|-------------|-----------------------|---|-------------------------------------|-------------------|---------------------|-----------------------------------|--|
| 1 | يناير | 200 | %0 | 0 | 1,500,000 | 1,500,000 | 900,000,000 | %133.842 | 1,204,578,000 | |
| 2 | فبراير | 210 | %5 | 0.01 | 1,515,000 | 1,515,000 | 954,450,000 | %133.842 | 1,277,454,969 | |
| 3 | مارس | 212 | %6 | 0.02 | 1,530,000 | 1,530,000 | 973,080,000 | %133.842 | 1,302,389,734 | |
| 4 | أبريل | 220 | %10 | 0.03 | 1,545,000 | 1,545,000 | 1,019,700,000 | %133.842 | 1,364,786,874 | |
| 5 | مايو | 230 | %15 | 0.04 | 1,560,000 | 1,560,000 | 1,076,400,000 | %133.842 | 1,440,675,288 | |
| 6 | يونيو | 240 | %20 | 0.05 | 1,575,000 | 1,575,000 | 1,134,000,000 | %133.842 | 1,517,768,280 | |
| 7 | يوليو | 250 | %25 | 0.06 | 1,590,000 | 1,590,000 | 1,192,500,000 | %133.842 | 1,596,065,850 | |
| 8 | أغسطس | 260 | %30 | 0.07 | 1,605,000 | 1,605,000 | 1,251,900,000 | %133.842 | 1,675,567,998 | |
| 9 | سبتمبر | 270 | %35 | 0.08 | 1,620,000 | 1,620,000 | 1,312,200,000 | %133.842 | 1,756,274,724 | |
| 10 | أكتوبر | 280 | %40 | 0.09 | 1,635,000 | 1,635,000 | 1,373,400,000 | %133.842 | 1,838,186,028 | |
| 11 | نوفمبر | 290 | %45 | 0.1 | 1,650,000 | 1,650,000 | 1,435,500,000 | %133.842 | 1,921,301,910 | |
| 12 | ديسمبر | 300 | %50 | 0.11 | 1,665,000 | 1,665,000 | 1,498,500,000 | %133.842 | 2,005,622,370 | |
| | | | | | اجمالي عدد حاملي البطاقة في نهاية سنة 2021 م | | 3,330,000 | | | |
| | | | | | القيمة السنوية المتوقع دفعها لجميع البطاقات | | 14,121,630,000 | | | |
| | | | | | القيمة السنوية المتوقع طباعتها من العملة الورقية لتغطية مصاريف الدولة | | 18,900,672,025 | | | |



الفرضية الرابعة 2021

92% من السكان ضمن البطاقة و8% بالقطاع العام

| ر م | الاشهر | قيمة البطاقة | نسبة التضخم | نسبة الزيادة السكانية | عدد حاملي البطاقة لأعمار أكثر من 60 | عدد حاملي البطاقة لأعمار أقل من 60 | قيمة السحب النقدي | معدل التوازن الثابت | المطبوعات النقدية المفترضة للدولة |
|-----|--------|--------------|-------------|-----------------------|-------------------------------------|---|-------------------|---------------------|-----------------------------------|
| 1 | يناير | 200 | 0% | 0 | 1,500,000 | 4,500,000 | 1,500,000,000 | 133.842% | 2,007,630,000 |
| 2 | فبراير | 210 | 5% | 0.01 | 1,515,000 | 4,545,000 | 1,590,750,000 | 133.842% | 2,129,091,615 |
| 3 | مارس | 212 | 6% | 0.02 | 1,530,000 | 4,590,000 | 1,621,800,000 | 133.842% | 2,170,649,556 |
| 4 | ابريل | 220 | 10% | 0.03 | 1,545,000 | 4,635,000 | 1,699,500,000 | 133.842% | 2,274,644,790 |
| 5 | مايو | 230 | 15% | 0.04 | 1,560,000 | 4,680,000 | 1,794,000,000 | 133.842% | 2,401,125,480 |
| 6 | يونيو | 240 | 20% | 0.05 | 1,575,000 | 4,725,000 | 1,890,000,000 | 133.842% | 2,529,613,800 |
| 7 | يوليو | 250 | 25% | 0.06 | 1,590,000 | 4,770,000 | 1,987,500,000 | 133.842% | 2,660,109,750 |
| 8 | اغسطس | 260 | 30% | 0.07 | 1,605,000 | 4,815,000 | 2,086,500,000 | 133.842% | 2,792,613,330 |
| 9 | سبتمبر | 270 | 35% | 0.08 | 1,620,000 | 4,860,000 | 2,187,000,000 | 133.842% | 2,927,124,540 |
| 10 | اكتوبر | 280 | 40% | 0.09 | 1,635,000 | 4,905,000 | 2,289,000,000 | 133.842% | 3,063,643,380 |
| 11 | نوفمبر | 290 | 45% | 0.1 | 1,650,000 | 4,950,000 | 2,392,500,000 | 133.842% | 3,202,169,850 |
| 12 | ديسمبر | 300 | 50% | 0.11 | 1,665,000 | 4,995,000 | 2,497,500,000 | 133.842% | 3,342,703,950 |
| | | | | | 6,660,000 | اجمالي عدد حاملي البطاقة في نهاية سنة 2021 م | | | |
| | | | | | 23,536,050,000 | القيمة السنوية المتوقع دفعها لجميع البطاقات | | | |
| | | | | | 31,501,120,041 | القيمة السنوية المتوقع طباعتها من العملة الورقية لتغطية مصاريف الدولة | | | |

نظرية القيادة الذكية تؤكد صحتها عمليا بالتطبيقات السابقة والتي تفترض عدم وجود إيرادات للدولة من النفط والغاز أو مصادر أخرى ودون وضع سعر الدولار والعملات الأجنبية في الحساب ، وأنه عند أخذ كل قواعد نظرية القيادة الذكية الأخرى في الحساب ستتضح فائدتها الاقتصادية الكبرى للبلاد وأن المحاذير والقيود الاقتصادية الحالية عبارة عن أوهام بالرغم من أنها مخترقة هي أيضاً ولا يتم اتباعها ولكن يتم ذكرها من المسؤولين فقط لتبرير دائرة الفساد.



القاعدة الثانية – قاعدة رفع الدعم والتثبيت : (بمجرد انتهاء تطبيق واستقرار القاعدة الاولى)

تتمثل في رفع الدعم عن جميع السلع التموينية والكهرباء والمياه وكذلك الطاقة الكهربائية والمياه والمحروقات بأنواعها نتيجة توفر البنية التحتية لشبكات الامان الاجتماعي (بطاقة المنحة الالكترونية) وتثبيت دعم الادوية والمواصلات والتعليم الاساسي.

قاعدة رفع الدعم والتثبيت:

وهي احدى قواعد نظرية القيادة الذكية والتي تتمثل في :

* رفع الدعم عن جميع السلع التموينية والكهرباء والمياه والصرف الصحي والمحروقات بأنواعها ورفع النظافة العامة من أجل دعم اقتصاد الدولة وتمكينها من تطوير نفسها لتكون دولة منتجة ضمن حركة الاقتصاد العالمي.

* تثبيت دعم الادوية ولكن بناء على تقييم وزارة شؤون الخصخصة والاستثمار والتنظيم الداخلي لوزارة الصحة... وتثبيت المواصلات المجانية بالحافلات مقابل تبادل سير المركبات الخاصة ذات بداية الارقام الفردية والزوجية يومياً وتثبيت مجانية التعليم للمرحلة الاساسية فقط التابعة لوزارة التربية والتعليم الجديدة.

Base for cancelling support and fixing:

It is one of the rules of intelligent leadership theory which is:

- * Cancelling support for all foodstuffs, electricity, water, sanitation, and fuels of all kinds, and public cleanliness in order to support the country's economy and enable it to develop itself into a productive country within the global economic movement.
- * Install drug support, but based on the evaluation of the Ministry of Privatization and Investment Affairs and the internal organization of the Ministry of Health ... and install free transportation by bus in exchange for the daily traffic of private vehicles starting with odd and even numbers and free education for basic stage only of the new Ministry of Education.



تؤكد نظرية القيادة الذكية :

ان الدعم باهظ التكلفة (المالية والإنسانية) وغير فعال والأدلة التالية تثبت ذلك:

* أن الفقير لا يستهلك الكثير من الكهرباء والمياه والمحروقات ولا يستفيد من الدعم السلعي (الدعم السلعي عبارة عن تسهيلات واعتمادات للتجار لا تظهر كرقم معن ولا تسعيرة محددة عند بيع السلع محلياً فهي مجهولة من اولها لآخرها) كما ان الفقير لا يستفيد من الدعم الصحي كثيراً وعلى نفس نمط الدعم السلعي فهما مجال فساد تشترك فيه اطراف عدة ، بالإضافة الى ان معاش الفقير التقاعدي قليل ويعاني الامرين في الحصول عليـة ... الفئة المتضررة من رفع الدعم هي الفئة المستفيدة من مناصب ووظائف الدولة ذات المرتبات الكبيرة والمتعددة وذات الاسراف الشديد في الكهرباء والمياه والمحروقات والأدوية ، كما ان معاشاتها التقاعدية كبيرة جداً بالإضافة الى كونها ممتلئة للعقارات وإيراداتها متنوعة وهي التي ستفعل ما بوسعها لإفشال النظرية ومنع الفقراء من حقوقهم في الوطن.

تؤكد نظرية القيادة الذكية :

انها تستهدف رفع الدعم السنوي المدفوع فعلياً في العام 2019 (حسب الجدول) للاستفادة من تلك المبالغ في دعم بطاقة المنحة الالكترونية:

(استخدام الدعم السنوي المدفوع فعلياً في العام 2019 كمؤشر) باستثناء دعم الادوية

| المبلغ بالدينار | البيان | ر م |
|-----------------|---------------------------|-----|
| 0 | دعم الادوية (850,000,000) | 1 |
| 4,200,000,000 | دعم المحروقات | 2 |
| 820,000,000 | دعم الكهرباء | 3 |
| 410,000,000 | دعم النظافة العامة | 4 |
| 260,000,000 | دعم المياه والصرف الصحي | 5 |
| 5,690,000,000 | الاجمالي | |



* المبالغ السابقة ادرجت بالجدول على اساس قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (375) لسنة 2019 بشأن اقرار ترتيبات مالية للعام 2019 - جدول رقم (4) الباب الرابع نفقات الدعم للعام المالي 2019 بقيمة اجمالية قدرها 6,540,000,000 دينار ليبي أي ستة مليارات ونصف تقريباً ... ولم تظهر ضمنها الدعم السلعي (تم تجاهله) والمعروف انه عبارة عن تسهيلات واعتمادات للتجار لا تظهر كرقم معن ولا تسعيرة محددة عند بيع السلع محلياً.... مما قد يعنى ان الدعم السنوي اكثر من هذا الرقم بكثير.

كما ان النظرية استبعدت قيمة دعم الادوية 850,000,000 (ثمانمائة وخمسون مليون دينار ليبي) بالرغم من انها رقم كبير جداً.... لنصل الى اجمالي قيمة الدعم المستهدف من النظرية بالإلغاء وهو 5,690,000,000 (خمسة مليار وستمائة وتسعون مليون دينار ليبي).

* تكلفة منتجات الطاقة تشهد ارتفاعاً مستمراً نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأولية وزيادة المطالب الاجتماعية لزيادة عدد السكان الأمر الذي غالباً ما يساهم في توسيع عجز الميزانية العامة للدولة ، فلا بد من الغاء الدعم لزيادة شبكات الأمان الاجتماعي ومراقبة تنفيذ آليات لتحديد الأسعار تلقائياً حسب تقلبات التكلفة العالمية ، ثم اعادة هيكلة قطاع صناعة الغذاء والطاقة بناء على ذلك.

* عدم وجود أي شفافية أو الوعي بشأن تكلفة الدعم.

* دعم الأسعار اصبح جزءاً من " العقد الاجتماعي للدولة " لعدة عقود ، بمعنى تعود عليه المواطنون وأصبح جزءاً من حياتهم وغالباً ما حل محل الدعم النقدي وغيرها من أشكال الدعم المباشر للدخل التي لم تستخدم على نطاق واسع .

* يلاحظ ان دعم الأسعار ليس قوياً بشكل كاف وعادة ما يعاني قصوراً في التمويل ، فهو يمثل في المتوسط بأقل من 7% من إجمالي الناتج المحلي من الإنفاق العام في الدول النامية حسب تقرير الامم المتحدة أما في ليبيا فمثل نسبة تزيد عن 13% ، ونتيجة لذلك غالباً ما تتكيف الدولة مع الصدمات عن طريق زيادة الدعم أو زيادة التوظيف والمرتبات في القطاع العام كلما حدثت مواجهة وزيادة للمطالب الاجتماعية مما يرفع الدعم الى اكثر من 13% لامتناس الصدمات ولنقص الخبرة والكفاءة في الادارة لدى القائمين على الدولة .



* وجود شعور متأصل باستحقاق الدعم كما تعتبر أسعار الطاقة المنخفضة حقاً للمواطنين وعنصراً أساسياً من عناصر الشرعية التي تمثل بديلاً للمشاركة السياسية مما يستلزم البديل الذي نقتصره بدعم البنية التحتية لشبكات الأمان الاجتماعي (بطاقة المنحة الإلكترونية).

* ارتفاع متوسط الإنفاق على الدعم يخلق فجوة بين الأسعار الدولية والمحلية - وهو عبء متزايد يصعب تحمله وخصوصاً دعم الطاقة الذي يستحوذ على النصيب الأكبر في الإنفاق الذي يزيد عن أربعة مليارات دينار ليبي.

* نعرف تماماً أن الدولة تزعم أن الدعم هو لتعزيز مدخولات المواطنين الفعلية ومكافحة الفقر من خلال توفير أسعار في المتناول للمنتجات الاستهلاكية واسعة الاستخدام ، وكذلك لحماية السكان من الصدمات التي تسببها التقلبات الكبيرة في أسعار السلع الأولية وأسعار الصرف ، حيث يمثل الدعم أداة أيضاً لتوزيع الثروة الطبيعية بين السكان ، وفي كثير من الدول تساعد الحكومات صناعات معينة وتدعم توظيف العمالة في القطاع الخاص عن طريق دعم المنتجين ، من خلال توفير المحروقات بأقل من سعر السوق ولكن ثبت وبالدليل القاطع أن الدعم غالباً ما يفتقر إلى الفعالية وينحاز لغير الفقراء ولم يستهدف الفئات المستحقة له مباشرة ولم يحقق مردودة كأداة للحماية الاجتماعية بالرغم من أنه يصل إلى الفقراء إلى حد ما.

* المستفيدين الحقيقيين من الدعم هم الأغنياء الذين يستهلكون قدرًا أكبر من السلع المدعمة ، وخاصة منتجات الطاقة ففي إحدى الدول النامية على سبيل المثال ، حصلت أفقر شريحة من السكان والتي تمثل 40% من السكان على نسبة 3% من دعم المحروقات وقد تكررت الحصول على نسب مشابهة في دول أخرى مما يعتبر إهداراً للأموال وليبيا ليست بعيدة عن هذا .

* يفرض الدعم عملية تشويه للأسعار النسبية في الاقتصاد ، مما يزيد من الاستهلاك المفرط وسوء توزيع الموارد ويؤدي هذا بدوره إلى تخفيض الموارد القابلة للتصدير ومن ثم يحد من تراكم الثروة لدى البلدان المصدرة للنفط ويضعف الحساب الجاري لدى البلدان المستوردة للطاقة المعالجة (والتي قد تكون مصدرة للنفط الخام والغاز أيضاً) وكذلك يؤدي الاستهلاك المفرط إلى تفاقم الاختناق المروري وتفاقم الظروف الصحية والبيئية وإلى عدم كفاءة التخصص في الإنتاج المحلي ، وهو ما يحدث غالباً في الصناعات الأقل استخداماً للعمالة والأكثر كثافة في استخدام الطاقة ، مما يجعل بطاقة المنحة الإلكترونية حلاً مثالياً لرفع الدعم دون مشاكل.



* يؤدي الدعم بالضرورة إلى تثبيط الاستثمار في قطاع الطاقة ، ويشجع التهريب وينشط السوق السوداء ، مما يؤدي إلى نقص المنتجات المدعومة في السوق المحلي كما يتسبب الدعم في الإضرار بالنمو فبالرغم من إمكانية استخدامه لمساندة القطاع الإنتاجي على المدى القصير ، نجد أن للدعم أثارا خافضة للنمو الممكن على المدى الطويل ، من خلال تشوهات الأسعار وقصور الاستثمار في القطاعات كثيفة الاستخدام للعمالة وذات الاستخدام المنخفض للطاقة ، وزيادة عدم المساواة المرتبط بعدم الكفاءة في مساندة الفقراء.

تؤكد نظرية القيادة الذكية :

ان فرص نجاح رفع الدعم مرتبط بنجاح بطاقة المنحة الالكترونية ثم النقاط التالية:

1- الإعداد الجيد لرفع الدعم وذلك بالتخطيط الدقيق ثم التنفيذ بمساعدة فنية متخصصة:

* يتم رفع الدعم تدريجيا وخلال ثلاثة اشهر بعد الاطمئنان الى استلام اغلب المواطنين لقيمة بطاقة المنحة الالكترونية والاطمئنان للحلول الناجحة المتعلقة بمشاكل تنفيذها ... بمعنى آخر استقرار استلامها من المواطنين.

* رفع الدعم عن جميع السلع التموينية يجب ان يقابله بالضرورة السماح لتجار المواد الغذائية الاستيراد بحرية من اموالهم الخاصة ودون قيود في التسعيرة ودون ضرائب ودون جمارك (فقط مصاريف المناولة والنقل) والسماح لتجار صغار جدد الدخول للسوق دون عوائق بحيث يكون المعوق الوحيد لهم هو التحليل للتأكد من سلامة المواد الغذائية من جميع النواحي الصحية والبيئية وقابليتها للاستهلاك الادمي ، بحيث لا يشمل ذلك الكشف الشكلي للصلاحيية المكتوبة على العبوات أو الاكياس بل التأكد الفعلي ووضع صلاحية حقيقية ذات منشأ علمي نتيجة التحليل ، وطبعاً هذا يستلزم بالضرورة التجهيز والتحضير المسبق لمعامل وخبراء ذو مصداقية.



2- الالتزام القوي من جانب الحكومة من خلال التواصل مع المجتمع والتجار بشكل علني والتعهد باعمال القانون على الحكومة والتجار والمجتمع على حد سواء وتشجيعهم على فتح مصانع للسلع التموينية الاساسية تكون موادها الخام ذات منشأ زراعى محلي والتوسع في الدراسات الجامعية والفنية المحلية لهذا الموضوع " بمقابل مادي معن ومجزي " ومنحها فرصتها في انتاج قرارات وخطط الحكومة.

3- تعزيز أو استحداث منظومة رصد لتخفيف أثر رفع الدعم وذلك بقيام الدولة بشراء وتوفير السلع الغير متوفرة بالسوق وعرضها بسعر تكلفتها الحقيقي دون دعم الى حين تمكن التجارة الحرة من استيعاب الوضع واستقرار سوق التضخم.

تؤكد نظرية القيادة الذكية :

* ان على الحكومة عدم انتظار اوضاع اقتصادية مواتية أو معدلات نمو اقتصادي مرتفعة لأن هذا سيؤدي بالضرورة الى ايقاف حركة التفكير والركون الى الانشغال بصرف الاموال مما يؤسس لاقتصاد واستقرار وهمي استمر سابقا وحاليا لسنوات وادى الى التخلف في كل شىء.

* ان بطاقة المنحة الالكترونية تؤسس بحق قيام زراعة محلية وصناعة لها لتوفر استجلاب البذور ومعاملها والآلات والمعدات الزراعية وتوفير العمالة والخبرة ناهيك عن توفر الاراضي الصالحة ... ان المطلوب فقط فك القيود المتمثلة في الضرائب والجمارك والرخص وترك القطاع الخاص يعمل بحرية .. ولكن المنتفعين والجهلة لن يتركوا الامر يمر هكذا ونتوقع منهم الكثير لإفشال النظرية وابطس التوقعات "النوم في الخط".



القاعدة الثالثة - قاعدة التصفية والإصدار

خلال البدء في تطبيق القاعدة الاولى يبدأ تنفيذ هذه القاعدة)

وهي تتمثل في فرض عملية تصفية كل الشركات الخاصة القائمة خلال ثلاث سنوات أو أقل .. والبدء في التنفيذ الفوري بإصدار مجاني لمؤسسات خاصة معفاة من الضرائب والرسوم لمدة 10 سنوات وذلك لكل مواطن (ورقة واحدة) مع اعلان الغاء جميع انواع التراخيص وأذون المزاولة الصادرة من جميع الوزارات والهيئات بكل أنواعها.

قاعدة التصفية والإصدار:

- وهي احدى قواعد نظرية القيادة الذكية والتي تتمثل في :
- * تصفية كل الشركات الخاصة القائمة خلال ثلاث سنوات.
- * إصدار مجاني فوري بورقة واحدة لمؤسسات خاصة معفاة من الضرائب والرسوم لمدة 10 سنوات برقم سجل تجاري لكل رقم وطني تستخدم للتجارة والصناعة ولكل انواع الانشطة بلا حدود.
- * الغاء جميع انواع التراخيص وأذون المزاولة الصادرة من جميع الوزارات والهيئات.
- * اعلان الدولة عن مشروع القانون التجاري الجديد الذي يمنح الشرعية للمؤسسات الخاصة المعفاة من الضرائب ويلغي نظام التراخيص وأذون المزاولة واستبدالها بشهادة الدولة.

Filter and Release Rule:

It is one of the rules of intelligent leadership theory which is:

- * Cancellation of all existing private companies within three years.
- * Immediate free issuance on one card to private institutions that are exempt from taxes and fees for a period of 10 years with a commercial registration number for each national number used for trade and industry and for all types of activities without limits.
- * Cancellation of all types of licenses and practice permits issued by all ministries and agencies.
- * The state's announcement of the new commercial law that gives legitimacy to private institutions that are exempt from taxation and cancels the system of licenses and permits to practice and replace them with a state certificate.



تؤكد نظرية القيادة الذكية :

ان تكوين اقتصاد قوي يستلزم اولا تكوين قاعدة تجارية صلبة.

* تؤكد النظرية ان ضوابط انشاء الشركات والمصانع والمدارس والجامعات وغيرها الموجودة حالياً مجرد اضحوكة والاستمرار بها جعل الاقتصاد مجرد رشايوي ومعارف ، كما ان الرسوم المدفوعة اصبحت مجرد اتاوة لقاطعي الطريق "الموظفون العموميون" مما حيد جمهور كبير من المثقفين والتجار والمستثمرين وأصحاب الافكار النيرة... والكلام في هذا الموضوع يطول ويطول ويكاد لا يصل الى نهاية له .. وعليه فان قلة الكلام فيه أفضل.

القاعدة و الاهداف :

ان الاصدار المجاني الفوري بورقة واحدة لمؤسسة خاصة مغفاه من الضرائب والرسوم لمدة 10 سنوات برقم سجل تجاري آلي لكل رقم وطني تستخدم للتجارة والصناعة ولكل انواع الانشطة بلا حدود.... يمكن توضيحه كما يلي:

تماما مثل استخراج وثيقة الرقم الوطني للمواطن من المنظومة في بيته (ورقة واحدة) يستخرج مؤسسة للتجارة والصناعة خاصة بأسمة صالحة للعمل لمدة 50 عاماً (ورقة واحدة ولمرة واحدة - بمعنى لا يمكن له استخراج اكثر من مؤسسة - مع شرط تجاوز العمر 18 سنة) مغفاه من الضرائب والرسوم لمدة 10 سنوات ولها رقمها الخاص في السجل التجاري(رقم تلقائي تنتجه منظومة الرقم الوطني) ولا يستلزم لها تسجيل بالضرائب او غرفة التجارة والصناعة أو ترخيص (اذن مزاولة) أو تسجيل بأي جهة كانت وخصوصاً مصلحة الجمارك المستهدفة بالإلغاء لاحقاً في هذه النظرية والسبب سهولة الحصول على معلومات كاملة عنها بمجرد كتابة الرقم الوطني أو رقم سجلها التجاري في المنظومة.

* يستخدم المواطن مؤسسة التجارة والصناعة هذه في جميع انواع الانشطة كالتصدير والاستيراد لكافة انواع البضائع والمركبات والخدمات العامة وكذلك في الإنشاء والتعمير والخدمات النفطية وإقامة وإنشاء جميع انواع المصانع والمصارف والمدارس والجامعات والمراكز التدريبية والاستشارية وكل شيء حلال ...



نظرية القيادة الذكية تؤكد :

طالما المواطن باستطاعته ادارة ذلك النشاط فليفعل ، لا جود لعائق يسمى نوع النشاط ولا للكلام الفارغ الخاص بفصل التجارة عن الصناعة ولا لإهدار الوقت والمال في دائرة بيروقراطية في غاية السخف... الصيدلي في صيدليته عليه اثبات صحة شهادته عن طريق الاختبارات التي توفرها وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي وكذلك الطبيب وفني المعامل والمحامي ومحرر العقود وغير ذلك... تؤكد النظرية ان الرخص الورقية غير ذات قيمة ومرتع للرشوة والفساد ولم تكن عملية تنظيمية يوماً بل كانت للضغط من اجل الرشوة.



متطلبات انجاح القاعدة

* تطويع القوانين لهذا الامر بإجراء التعديلات اللازمة على القانون التجاري... وخصوصاً فيما يتعلق باتفاق اثنين فأكثر من المواطنين على ضم مؤسساتهم في شركة واحدة ذات نشاط محدد مع انتاج قوانين ومواد محددة وواضحة حول غرامات التأخير والتعويضات التي قد تترتب نتيجة اخفاق الدولة أو المؤسسة الخاصة على حد سواء وبشكل قاطع وملزم للجميع.

* الاعلان عن رغبة الدولة في انهاء الشركات القائمة خلال ثلاث سنوات.

* ترك ضوابط تلك المؤسسات الخاصة تفرضها طبيعة عملها وجودة انتاجها فالمؤسسة الخاصة التي خدماتها ومنتجاتها غير جيدة ستخرج من السوق بطبيعة الحال ولن يتم قبول خدماتها ومنتجاتها من قبل المواطنين أو القطاع العام أو المؤسسات والشركات الأخرى فلا داعي لوضع شروط مسبقة يتم التلاعب بها فيما بعد من القائمين عليها وندخل مرة أخرى في دورة انتاج للرشوة والمعارف والفساد.

* على الدولة وضع ضوابط ضمن مشروع القانون التجاري الجديد لصالح تلك المؤسسات الخاصة تتمثل في الخدمة المجانية لتحليل جودة المنتجات والزيارات الفنية التشجيعية لزيادة جودة الانتاج ومنح مزيد من التسهيلات والتطمينات مع تجريم اي عملية ضغط والتفاف حول تلك المؤسسات من قبل القائمين بالدولة ، كما يجب ان يتضمن مشروع القانون التجاري الجديد عن حق تلك المؤسسات في التعويض المباشر من الدولة اذا تعرضت لأي عملية ابتزاز أو تسويق أو تأخير خلال قيامها بأعمالها.

* يجب على الدولة تحفيز ودعم تلك المؤسسات الخاصة مالياً وفنياً ومعلوماتياً والعمل على تحسين جودة منتجاتها وخدماتها وتحييد غرفة التجارة والصناعة عن طريقها ، وإذا كان وجود غرفة التجارة والصناعة ضرورياً فإن على الغرفة تقديم تلك الخدمات او بعض منها نظير رسوم مخفضة وان دفع تلك الرسوم يجب ان يكون مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بنوع الخدمات المقدمة لكل مؤسسة على حده ... لم يعد مقبولاً ان نعيش في عصر القرون الوسطى وتتحول الغرفة الى عملية جباية او اتاوة جماعية دون تقديم أي خدمة أو فائدة مما جعلها معوق لاقتصاد الدولة.



الدليل على صحة النظرية

* السؤال الاول :

كم مدرسة او جامعة اقللت لعدم مطابقتها لمقاييس ومواصفات مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية؟
الاجابة : قليل وقليل جداً.

* السؤال الثاني :

هل مقاييس ومواصفات الجودة للمدارس والجامعات فقط للمكان الدراسي أم لجودة العملية التعليمية؟
الاجابة : انها لجودة المكان فقط ... لم نسمع بتحديد مناهج واختبارات معينة أو تطويرها وكذلك نفس الشيء للمعلم ومواصفاته.... الموضوع الحاصل حالياً كله عبطي عبثي منذ اكثر من عشر سنوات رغم ان الاجتماعات والندوات والمؤتمرات حول ذات الموضوع كلفت الدولة اكثر بعشرات المرات من تكلفة انتاجه وتطبيقه .

* السؤال الثالث :

كم مصنع او شركة أو مصحة أو صيدلية اقللت لعدم مطابقتها للمقاييس ومواصفات؟
الاجابة : قليل وقليل جداً.

* السؤال الرابع :

هل هناك معايير لقياس جودة منتجات وخدمات المصانع والشركات والمصحات ؟
الاجابة : لا يوجد ولن يوجد في المستقبل فالموضوع كله كان ولا زال عبارة عن دورة انتاج للرشوة والمعارف والفساد بجميع انواعه.
انها الدولة الورقية



* السؤال الخامس:

هل نحتاج الى معايير لقياس جودة منتجات وخدمات المصانع والشركات والمصحات والصيدليات ؟
الاجابة : نعم نحتاج ... ولكنهم لا يقولون ذلك بل يقولون لدينا المعايير والمعامل ومراكز الابحاث ولدينا
ولدينا ... انها دائرة الكذب المكملة لدورة انتاج الرشوة والمعارف والفساد.

* الحرس البلدي يقف على الصلاحية المكتوبة على علبة المنتج ولا يقف على محتوى العلبة نفسها هل هي
فاسدة أم لا ... فهو لا يملك الامكانيات العلمية والمعامل البحثية قبل الانتاج وخلالها وبعده ، لن نقول يجب دعم
الحرس البلدي بل نقول أين تلك المعامل وأين الخبراء المنضويين تحت الحرس البلدي والأهم من ذلك ما هو
نظام العمل واللوائح المنظمة المعلنة لهذه الاعمال ... أين معايير الجودة الفنية التي يجب ان يتبعها ؟.

* نتائج المعمل والتحليل والعينات المأخوذة تعمل بحددها الأدنى وعلى الدولة تطويرها.

* لا يوجد شيء بالمعنى الحقيقي اسمه رخصة استيراد وتصدير ولماذا لا توجد قائمة معلنة متجددة تحدد لكل
المؤسسات الممنوعات والمسموحات في الاستيراد والتصدير ، ان عدم وجود تلك القائمة هو عمل متعمد
يخدم فقط دورة انتاج الرشوة والمعارف والفساد.

* يجب ان تعلن وزارة أمن الموانئ المقترحة بدلا عن مصلحة الجمارك وتلتزم بقائمة متجددة تحدد لكل
المؤسسات الممنوعات والمسموحات في الاستيراد والتصدير ، وفي ذلك الاعلان تقرر صراحة عن حق تلك
المؤسسات في التعويض من الدولة اذا خالفت الدولة ذلك أو قامت بتعريض المؤسسات لآي عملية ابتزاز أو
تسويق أو تأخير... بدون ذلك سيتم تدمير النظرية كلها أمام عباقرة التخريب الموجودون بالقطاع العام.
* طرح مشروع القانون التجاري الجديد وتسريع احكامه وخصوصا قضايا التعويض وغرامات التأخير ضد
الدولة ، حتى نصل الى كبح جماح عملية الشد للخلف التي يتبعها موظفو القطاع العام وليتحمل المقصرين فيه
نتائج اعمالهم لا ان يتم نسبتها الى سمعة الدولة عن قصد لتدمير الاقتصاد الوطني.



التوصيات

1- الغاء جميع انواع التراخيص وأذن المزاولة الصادرة من جميع الوزارات والهيئات وان يكون البديل هو شهادة الدولة والتي يتم التحصل عليها عن طريق الاختبارات التي توفرها وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي والتي تمثل اعتماداً لصحة المستوى التعليمي للوزير والبرلماني والطبيب والمهندس وفنى المعامل والصيدلي والمعلم والمدير ولكافة انواع الوظائف والمهن بالقطاع العام أو الخاص. (لمزيد من التفصيل يمكنك الاطلاع على منتجات وتخصصات تلك الوزارة الفتية والتي سيكون على عاتقها انهاء دائرة الرشاوي والفساد عن طريق اختبارات الكترونية و وحدات تعليمية موجودة ومجربة وجاهزة للعمل وليست خيالاً).

2- اعلان الدولة عن تصفية كل الشركات الخاصة القائمة خلال ثلاث سنوات وان عليها ضبط ساعتها على اساس ذلك فاستمرار على الوضع القديم هو "انتحار اقتصادي".

3- البدء الفوري بإصدار مجاني فوري (ورقة واحدة) لمؤسسات خاصة معفاة من الضرائب والرسوم لمدة 10 سنوات برقم سجل تجاري آلي - لكل رقم وطني - تستخدم للتجارة والصناعة ولكل انواع الانشطة بلا حدود عن طريق منظومة الرقم الوطني بالشكل المقترح التالي:

مؤسسة (يكتب اسم المواطن) للتجارة والصناعة (يكتب رقم السجل التجاري)
(يكتب - المؤسسة معفاة من جميع أنواع الضرائب والرسوم لمدة 10 سنوات)
(مسموح بمزاولة جميع انواع الانشطة التجارية والصناعية حسب القانون)
المدة القانونية للمؤسسة 50 سنة قابلة للتجديد

العبارات البسيطة اعلاه قد تنقل البلاد الى مصاف الدول المتقدمة



4- اعلان الدولة عن مشروع القانون التجاري الجديد الذي يمنح الشرعية للمؤسسات الخاصة المعفاة من الضرائب ويلغي نظام التراخيص وأون المزاوله واستبدالها بشهادة الدولة الصادرة من وزارة شهادة الدولة للامتحانات الالكترونية والبحث العلمي.

5- يجب ان تعلن وزارة أمن الموانئ المقترحة بدلا عن مصلحة الجمارك وتلتزم بقائمة متجددة تحدد لكل المؤسسات (الممنوعات والمسموحات في الاستيراد والتصدير) ، وفي ذلك الاعلان تقرر صراحة عن حق تلك المؤسسات في التعويض اذا لم تلتزم الوزارة بذلك.... وتقتصر النظرية ان يتم الاعلان عن ذلك على موقع الوزارة على شبكة الانترنت.



القاعدة الرابعة - قاعدة تخفيض التمكين ونزع المهام

تخفيض التمكين ونزع مهام وزارة التعليم بشقيها العام والعالى (الجامعى) ومنحها اسم وزارة التربية والتعليم بمهام جديدة ومحددة (وهى تمثل القاعدة الاولى لمفهوم التعليم الجديد)

قاعدة تخفيض التمكين ونزع المهام:

وهى احدى أهم قواعد نظرية القيادة الذكية والتي تتمثل فى : ضرورة فصل الاختصاصات ومنع تشكلها فى كيان واحد (وزارة ، هيئة ، مصلحة ... الخ) ، حسب النظرية يكون من غير المسموح به ان تتركز جميع الاختصاصات (وان كانت متشابهة ومكملة لبعضها) فى جهة واحدة لأن ذلك سيمنع وعن قصد امكانية المحاسبة والمسائلة والتعديل والتطوير وسيؤدي عن قصد أو بدون قصد الى تغول تلك الجهة وصولاً الى عدم الانتاجية ومقرراً باهظ التكلفة ومشكلة غير قابلة للحل.

تخفيض التمكين ونزع مهام وزارة التعليم بشقيها العام والعالى ومنحها اسم:

وزارة التربية والتعليم بمهام جديدة ومحددة.

ان وزارة التعليم القديمة (بشقيها) وكافة المؤسسات التابعة والمساندة لها تحولت الى مخرب كبير للعملية التعليمية جمعت حولها كل الاختصاصات والنتيجة هى ان لا سلطة فوقها تحاسبها وتردعها .. و الأسوأ انه لا مجال لتغييرها أو تطويرها.

Empowerment Reduction and Task Removal Rule:

It is one of the most important rules of intelligent leadership theory, which is: the need to separate the competencies and prevent their formation in one entity (ministry, body, interest ... etc), according to the theory that it is not allowed that all specializations (albeit similar and complementary to each other) be concentrated in One party, because that will prevent, on purpose, the possibility of accountability, accountability, amendment and development, and will, intentionally or unintentionally, lead to the transgression of that body to non-productivity and a costly headquarters and an insoluble problem.



Reducing empowerment and removing the tasks of the Ministry of Education, both public and university, and giving it a name:

The Ministry of Education with new and specific tasks.

The old Ministry of Education (both sides) and all the affiliated and supportive institutions have turned into a major saboteur for the educational process, around which all specializations have been gathered, and the result is that there is no authority over it to hold it accountable and deter it .. What is worse is that there is no room to change or develop it.

أهداف القاعدة الاولى لمفهوم التعليم الجديد:

* تخفيض مهام وزارة التعليم بشقيها العام والعالى (الجامعى) ومنحها اسم وزارة التربية والتعليم ويستلزم لذلك الغاء كافة المؤسسات التابعة والمساندة لوزارة التعليم القديمة (بشقيها) وإلغاء قوانينها ولوائحها والإدارات المرتبطة بها .

* وزارة التربية والتعليم الجديدة تختص بالتربية والتعليم للمرحلة الاساسية فقط (الابتدائى والإعدادى) حسب المناهج التقليدية المعدة بالخصوص والتي سيتم تطويرها باستمرار لتصبح الكترونية بالتعاون مع (وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكترونى والبحث العلمى وهى الوزارة المختصة بإنتاج المناهج والامتحانات التقليدية و الالكترونية وكذلك النتائج والشهادت ونظام العمل بكامل العملية التعليمية).

* ان وزارة التربية والتعليم الجديدة التي تتبعها جميع مدارس المرحلة الاساسية (الابتدائى والإعدادى) فقط بالبلاد سوف ينصب كل اهتمامها على تدريس المناهج وتطوير مدرسيها ، وطبعا لها الحق فى تعديل المناهج وتطويرها بالتعاون مع وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكترونى والبحث العلمى التي لها اليد الطولى فى ذلك ، حيث لن يسمح لوزارة التربية والتعليم الجديدة باحتكار العملية التعليمية فهى طرف منفذ للعملية التعليمية يجب مراقبته ومحاسبته على جودة خدماته ولن يسمح له بان يكون الحكم والجلاد فى نفس الوقت ... ما آلت اليه اوضاع التعليم من تدنى وانهيار كان نتيجة حتمية للتصرفات التحكمية والمنفردة الصادرة من وزارة التعليم القديمة (بشقيها).



* تقوم وزارة التربية والتعليم الجديدة بالتعاون مع (وزارة شهادة الدولة لامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي) على إنتاج ونشر الكتب المنهجية وتعديلاتها دورياً على شكل ملفات PDF بحيث يقوم الطالب أو ولي أمره بطباعتها على ورق تصوير عادي ، لن تقوم الدولة بطباعة الكتب المنهجية على الاطلاق (لا مخازن بعد الان).

* يلغى مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية ويسرح جميع العاملين به وتوكل عملية انتاج وتطوير المناهج لوزارة التربية والتعليم الجديدة ووزارة شهادة الدولة لامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي فيما يخص المرحلة الاساسية وما عدا ذلك يكون من اختصاص وزارة شهادة الدولة لامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي.

* شكل الكتاب المنهجي المطبوع على ورق تصوير عادي ليس "مقبولاً" وهنا ستدخل مؤسسات القطاع الخاص المختصة بالتصوير في منافسة عادلة لإدخال اساليب بسيطة وجميلة على الكتاب المصور بحيث يكون افضل واغوى من الكتاب المطبوع في المطابع وهذا سيوفر الكثير من فرص العمل.

* ستقوم وزارة التربية والتعليم الجديدة بالتعاون مع وزارة شهادة الدولة لامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي في دمج الكتب المنهجية وشروحها بشكل الكتروني في تابلت او هواتف ذكية مما سيضمن استحداث اساليب الكترونية متجددة ورخيصة الثمن وذات فائدة كبرى.



القاعدة الخامسة - قاعدة زيادة التمكين وتركيز المهام

زيادة التمكين وتركيز المهام بإنشاء وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي (وهي تمثل القاعدة الثانية لمفهوم التعليم الجديد)

قاعدة زيادة التمكين وتركيز المهام:

وهي قاعدة من قواعد نظرية القيادة الذكية وبناء على هذه القاعدة يجب انشاء جهة جديدة تقوم بأعمال واختصاصات تم نزعها من جهة او جهات اخري بشرط تركيز المهام لتسهيل المحاسبة والمسائلة ولتقليل التكلفة وزيادة المرونة والقدرة على التعديل والتطوير ومنع التغول.

زيادة التمكين وتركيز المهام

بإنشاء وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي

Increased empowerment and focus of tasks rule:

It is a rule of intelligent leadership theory, and based on this rule, a new entity must be created that carries out tasks and specializations that have been removed from one side or other entities, provided the tasks are focused to facilitate accountability and accountability, to reduce cost, increase flexibility, and the ability to modify and develop and prevent abuse.

Increased empowerment and focus of tasks by establishing the Ministry of State Certificate for Examinations, E-Learning and Scientific Research.



تخصصات ومنتجات وزارة شهادة الدولة لامتحانات والتعليم الإلكتروني والبحث العلمي:

1- إنتاج المناهج التقليدية والإلكترونية.

- تتولى الوزارة إنتاج الكتب المنهجية وتعديلاتها دورياً على شكل ملف PDF للمرحلة الأساسية والثانوية والجامعية والمعاهد العليا (تتعاون مع وزارة التربية والتعليم الجديدة بالنسبة لمناهج الدولة للأساسيات) لتقوم بنشرها (بدون طباعة ورقية) على الطلاب لكافة المراحل بكافة طرق النشر الإلكترونية بحيث يتم عرضها (بعد تخفيض حجمها والحفاظ على جودتها) في موقعها على شبكة الانترنت وذلك لكافة المناهج الأساسية والثانوية والجامعية والمعاهد العليا ليسهل طباعتها مباشرة وكذلك فتحها على الهواتف والحواسيب وغير ذلك.

- تتولى الوزارة مونتاج الكتب المنهجية وتعديلاتها دورياً على شكل ملف فيديو منطوق (المعنى الحقيقي للكتاب الإلكتروني) وعرضها على موقع الوزارة الإلكتروني.

- تتولى الوزارة مونتاج شروح للكتب المنهجية وتعديلاتها دورياً على شكل ملف فيديو (مثل شروح المعلم التلفزيونية للمنهج الدراسي) وعرضها على موقع الوزارة الإلكتروني.

- تسلم مناهج الدولة للأساسيات على شكل ملفات PDF ، كما تسلم الكتب الإلكترونية للمناهج على شكل ملف فيديو بالإضافة إلى تسليم شروح المعلم التلفزيونية على شكل ملف فيديو إلى:

وزارة التربية والتعليم الجديدة لتقوم بنشرها (بدون طباعة ورقية) على موقعها الإلكتروني لينزلها طلاب كافة الصفوف مع عرضها بكافة طرق النشر الإلكترونية بحيث يمكن عرضها من خلال الهواتف والحواسيب والتلفزيونات وغير ذلك بشكل يضمن جودتها... (يتكفل الطلاب بطباعتها ورقياً).

- تسلم مناهج الدولة للثانويات على شكل ملفات PDF ، كما تسلم الكتب الإلكترونية للمناهج على شكل ملف فيديو بالإضافة إلى تسليم شروح المعلم التلفزيونية على شكل ملف فيديو إلى:

المدارس الخاصة والدولية لتقوم بنشرها (بدون طباعة ورقية) على موقعها الإلكتروني لينزلها طلاب كافة الصفوف مع عرضها بكافة طرق النشر الإلكترونية بحيث يمكن عرضها من خلال الهواتف والحواسيب والتلفزيونات وغير ذلك بشكل يضمن جودتها... (يتكفل الطلاب بطباعتها ورقياً).



- تسلم مناهج الدولة للجامعات والمعاهد العليا على شكل ملفات PDF ، كما تسلم الكتب الالكترونية للمناهج على شكل ملف فيديو بالإضافة الى تسليم شروح المعلم التلفزيونية على شكل ملف فيديو الى:
الجامعات الخاصة والمعاهد العليا لتقوم بنشرها (بدون طباعة ورقية) على موقعها الالكتروني لينزلها طلاب كافة الصفوف مع عرضها بكافة طرق النشر الالكترونية بحيث يمكن عرضها من خلال الهواتف والحواسيب والتلفزيونات وغير ذلك بشكل يضمن جودتها... (يتكفل الطلاب بطباعتها ورقياً).

2- انتاج الامتحانات التقليدية والالكترونية:

- الامتحانات التقليدية والالكترونية هي وسيلة الحصول على شهادة الدولة وهي ايضاً لكل امتحانات طلبة التعليم الاساسي بوزارة التربية والتعليم الجديدة أو بالقطاع الخاص من الثانويات الى الدراسات الجامعية العليا مروراً بالمعاهد العليا (يضاف اليها الثانويات المدعومة من الدولة بمنحة وهي ثانويات الشرطة والقضاء والحرس والحرس البلدي والدفاع والثانويات الطبية والفنية وغيرها).

- الامتحانات الالكترونية تبدأ كوسيلة احتياطية عند تعثر الامتحانات التقليدية ولكن يجب ان يتم تعويد الطلبة عليها في جميع الاوقات وصولاً الى ترسيخها في الدولة.

- هذه الوزارة هي من تقوم بتجهيز مواعيد ثابتة للامتحانات النهائية التقليدية وتعديلها لكل او بعض المناطق.

- هذه الوزارة هي من تقوم بتجهيز وإنتاج دائم للامتحانات الالكترونية لكافة المناهج والمتوفرة في جميع الاوقات لمن يرغب في قياس قدراته والاستمتاع بالاثراء المعرفي حتى قبل ان يدخل المرحلة الدراسية او خلالها.

- هذه الوزارة هي من تقوم بتجهيز وإنتاج للامتحانات التقليدية والالكترونية واجراؤها ومراقبتها وجمعها وتصحيحها ونشر نتائجها دون أي تدخل من وزارة التربية والتعليم الجديدة.

- المخزون الاستراتيجي العلمي من الامتحانات لكافة القطاعات يكون لدى هذه الوزارة.

(وزارة التربية والتعليم الجديدة مقامها الاول والأخير هي تنفيذ العملية التعليمية الخاصة بتدريس المناهج

فقط)



3- انتاج شهادت الدولة المختلفة:

أنواع شهادت الدولة التي تنتجها الوزارة:

1- شهادة الدولة العلمية

وهي تستعمل كرخصة لمزاولة أي نشاط بالقطاع العام أو الخاص (تجاري أو صناعي أو خدمي أو تعليمي أو عدلي).

2- شهادة الدولة لجودة الموظف

وهي تستعمل كتقرير كفاءة للموظف أو العامل للتقدم في الدرجات الوظيفية بجهات العمل.

3- شهادة الدولة لجودة المنتج

وهي تستعمل للشركة أو المصنع أو الخط الانتاجي كشهادة جودة للمنتجات أو الخدمات المقدمة.

اولاً : شهادة الدولة العلمية

- شهادة الدولة العلمية هي البديل الشرعي والوحيد لما يسمى حالياً بالجودة أو اذن المزاولة.

- شهادة الدولة العلمية هي المدخل الشرعي والوحيد للعمل بقطاعات الدولة وخصوصاً موظفي الوزارات والوزراء انفسهم ومرشحي الانتخابات جميعهم.

هي شرط اساسي للعمل بقطاعات الدولة ... لا يسمح لأي أحد بالعمل في قطاعات الدولة المختلفة إلا بهذه الشهادة (رئيس وزراء ، وزير ، برلماني ، طبيب ، مهندس ، استاذ جامعي ، مدير مدرسة ، معلم ، استاذ جامعي ، عميد ، موظف .. الخ).

- شهادة الدولة العلمية هي المدخل الشرعي والوحيد للعمل بالقطاع الخاص وخصوصاً العاملين بالمجال الصحي (اطباء و ممرضين ومشرفين وصيادلة وفنيي تحاليل ومعامل) والتعليمي (مدراء مدارس ومدرسين ومشرفين).. فهي البديل عن اذن المزاولة أو الرخصة وبطريقة ذكية جداً.



طريقة انتاج شهادة الدولة العلمية:

- يتقدم حامل شهادة الدبلوم أو الشهادة الاعدادية أو الثانوية أو الشهادة الجامعية (بكالوريوس - ليسانس - ماجستير - دكتوراه) الى موقع الوزارة الالكتروني ويستلزم ذلك تعبئة النموذج المعد بالخصوص ليكتب مستواه العلمي ولا يستلزم منه ارفاق شهادته أو حتى صورة منها ، بعد ذلك يتحصل اليأ من الوزارة على موعد لإجراء الاختبارات اللازمة حسب تخصصه مرفقة بمقررات الوحدات التعليمية التي سيخضع للاختبار فيها وطريقة الاسئلة ومثال حول الاجابات... (يتوجه المتقدم الى مبنى امتحانات شهادة الدولة وهو مبنى مجهز بالخصوص) وفي حال نجاحه (له الحق في ثلاث فرص من الامتحانات كل ستة أشهر) يتحصل على شهادة الدولة في ذلك التخصص صلاحيتها لمدة عامين فقط ... بعد عامين عليه الخضوع لنفس العملية والمتحصل على درجة النجاح من الفرصة الاولى يعطى 1000 دينار كمكافأة والنجاح من الفرصة الثانية يعطى 500 دينار والنجاح من الفرصة الثالثة يجب ان يدفع للوزارة 500 دينار) لأن الهدف هو اثراء البحث العلمي والتشجيع وليس الافساد وكبت الابتكار والاجتهاد كما هو حاصل في الحصول على رخص مزاولة النشاط وما يعترئها من فساد فالسكوت عليها جريمة.



انتاج شهادة الدولة العلمية

باستخدام معيار CEQS 2020-02

يتم انتاج شهادة الدولة العلمية حسب نظام CEQS عن طريق اختبار الكتروني لكل تخصص شامل وفرعي من التخصصات التالية :

| رقم | التخصص الشامل (بعدد 18 سؤال) | التخصص الفرعي (بعدد 18 سؤال) |
|-----|-----------------------------------|--|
| 1 | التخصصات الهندسية | الهندسة المدنية الهندسة المعمارية هندسة المساحة هندسة الطاقة المتجددة بالإضافة الى تخصصات اخرى |
| 2 | التخصصات الطبية | الطب التمريض المختبرات الطبية بالإضافة الى تخصصات اخرى |
| 3 | تخصصات الحاسوب | علم الحاسوب نظم المعلومات الحاسوبية نظم المعلومات الإدارية بالإضافة الى تخصصات اخرى |
| 4 | تخصصات الآداب | التاريخ العلوم السياسية اللغة العربية وآدابها بالإضافة الى تخصصات اخرى |
| 5 | تخصصات الشريعة | أصول الدين |



الفقه وأصوله
الإمامة والوعظ والإرشاد
بالإضافة الى تخصصات اخرى

اللغة الانجليزية وآدابها
اللغة الفرنسية وآدابها
اللغة الاسبانية وآدابها
اللغة الايطالية وآدابها
بالإضافة الى تخصصات اخرى

القانون

تربية الطفل
التربية الخاصة
التدريب والتدريس الالكتروني
بالإضافة الى تخصصات اخرى

التربية الرياضية
بالإضافة الى تخصصات اخرى

علوم الطيران
بالإضافة الى تخصصات اخرى

ادارة الأعمال
اقتصاد المال والأعمال
التمويل
العلوم المالية والمصرفية
المحاسبة وقانون الأعمال
المحاسبة
نظم المعلومات الادارية
نظم المعلومات المحاسبية
بالإضافة الى تخصصات اخرى

تخصصات اللغات

تخصصات القانون

تخصصات التربية

تخصصات الرياضة

تخصصات هندسة الطيران

تخصصات إدارة الأعمال

6

7

8

9

10

11



الرياضيات
الفيزياء
الكيمياء
الأحياء
علوم الأرض والبيئة
بالإضافة الى تخصصات اخرى

تخصصات العلوم الأساسية

12

طريقة تنفيذ عملية انتاج شهادة الدولة العلمية عبر الاختبار الالكتروني

1- أساس عملية التنفيذ:

تتم عملية التنفيذ باستخدام نظام القيد الثلاثي المتمثل في :

- 1- قيد النطاق **Scope** وهو الذي يهتم بكافة البرامج العلمية التعليمية التي تم القيام بها من اجل التحصل على الشهادة العلمية.
- 2- قيد التكلفة أو التتبع **Cost or Traceability** وهو الذي يهتم بالتكاليف مع تتبع عملية التحصل على الشهادة العلمية.
- 3- قيد الوقت **Time** أو **Schedule** وهو الذي يهتم بالوقت المستغرق من اجل التحصل على الشهادة العلمية..... حيث ان الجودة **Quality** عبارة نتاج عمل القيود الثلاثة معاً.



2- ترجمة عملية التنفيذ في اختبار الكتروني:

تتم الترجمة في اختبار الكتروني عبر التقسيمات التالية:
اولاً الاسئلة الاساسية : وهي الاسئلة الافتتاحية الضرورية.
ثانياً اسئلة القيود :

- 1- أسئلة النطاق Scope Questions وتتمثل في قسمين بعدد 18 سؤال.
- 2- أسئلة التكلفة أو التتبع Cost or Traceability Questions وتتمثل في قسمين بعدد 18 سؤال.
- 3- أسئلة الوقت Time Questions أو Schedule وتتمثل في قسم واحد بعدد 9 أسئلة
وبذلك يكون المجموع عدد 45 سؤال يضاف اليهم سؤال واحد شامل للقيود الثلاثة ليكتمل مجموع 46 سؤال.

3- تقييم نتيجة الاختبار الكتروني وإظهار النتيجة:

حسب (معيار الجودة الالكترونية الشاملة CEQS 2020-02) تتم عملية التقييم بالاعتماد على خريطة الجودة الالكترونية الخاصة بشهادة الجودة الالكترونية الشاملة للشهادة العلمية التي تترجم اجابات الاسئلة الالكترونية الى نقاط للحصول على نسبة الجودة الشاملة لكل من :
جودة المعلومات في التخصص الشامل ، جودة المعلومات في التخصص الفرعي ، جودة المدد الزمنية للدراسة ، جودة الاختبارات ، جودة الوحدات التعليمية ، جودة المعلومات الشاملة.

حيث تم تلخيص بيانات نسبة الجودة الالكترونية (حسب المعيار) في 6 بنود :
جودة المعلومات في التخصص الشامل ، جودة المعلومات في التخصص الفرعي ، جودة المدد الزمنية للدراسة ، جودة الاختبارات ، جودة الوحدات التعليمية ، جودة المعلومات الشاملة.



* نقاط اجابات الاسئلة (حسب المعيار) :

يكون اقصى عدد لخيارات الاجابة هو 10 اجابات أو أقل ، يسمح باختيار اجابة واحدة فقط و يتم تسجيل قيمة النقاط للإجابة الواحدة حسب نوع السؤال فبعض الاجابات تبدأ نقاطها من 2 نقطة نزولاً الى جزء من النقطة أو الصفر والعكس صحيح في اسئلة اخرى ، والبعض الاخر تبدأ من 1 نقطة نزولاً الى جزء من النقطة أو الصفر والعكس صحيح في اسئلة اخرى ، والبعض الاخر تبدأ من 4 أو 3 نقاط نزولاً الى جزء من النقطة أو الصفر والعكس صحيح في اسئلة اخرى.

* أنواع الاسئلة (حسب المعيار) :

بالإضافة الى ما سبق من تحديد تسجيل قيمة النقاط للإجابات فان تلك النقاط تسجل نهائياً حسب التقسيم التالي :

- 1- الاسئلة الاستعلامية Query questions لها نصف مجموع النقاط .
- 2- الاسئلة المرتبطة Related questions تكمل بعضها في مجموع النقاط .
- 3- الاسئلة المنفصلة Separate questions لها مجموع نقاطها كاملة.

وهذا التقسيم يضمن توافق الاجابات مع بعضها البعض في الحصول على نقاط افضل ، ولكن في حالة عدم توافق الاجابات فهذا يؤدي الى خسائر في النقاط.



ثانياً شهادة الدولة لجودة وكفاءة الموظف

انتاج شهادة الدولة لجودة وكفاءة الموظف

باستخدام معيار CEQS 2020-03

يتم انتاج شهادة الدولة لجودة وكفاءة الموظف حسب نظام CEQS عن طريق اختبار الكتروني لكل وظيفة كالتالي :

- 1- التحقق من سلوكه الشخصي وانتظامه بالمواعيد والحضور وعلاقته بالآخرين وأمانته وحفظه للأسرار.
- 2- التحقق من مهارته العملية ومدى قدرته على اكتساب مهارات جديدة وقدرته على تطوير ذاته وظيفياً.
- 3- التحقق من مدى تنفيذه للمهام الموكلة اليه وتحمله المسؤولية ودقة تنفيذ الاعمال والالتزام برؤية وأهداف وأنظمة المؤسسة.

طريقة تنفيذ عملية انتاج شهادة الدولة لجودة وكفاءة الموظف

عبر الاختبار الالكتروني

1- أساس عملية التنفيذ:

تتم عملية التنفيذ باستخدام نظام القيد الثلاثي المتمثل في :

- 1- قيد النطاق **Scope** وهو الذي يهتم بسلوكه الشخصي وانتظامه بالمواعيد والحضور وعلاقته بالآخرين وأمانته وحفظه للأسرار.

- 2- قيد التكلفة أو التتبع **Cost or Traceability** وهو الذي يهتم بمهارته العملية ومدى قدرته على اكتساب مهارات جديدة وقدرته على تطوير ذاته وظيفياً.



3- قيد الوقت **Time** أو **Schedule** وهو الذي يهتم بمدى تنفيذه للمهام الموكلة اليه في الوقت المحدد وتحمله المسؤولية ودقة تنفيذ الاعمال والالتزام برؤية وأهداف وأنظمة المؤسسة. حيث ان الجودة **Quality** عبارة نتاج عمل القيود الثلاثة معاً.

2- ترجمة عملية التنفيذ في اختبار الكتروني:

تتم الترجمة في اختبار الكتروني عبر التقسيمات التالية:

اولاً الاسئلة الاساسية : وهي الاسئلة الافتتاحية الضرورية.

ثانياً اسئلة القيود :

1- أسئلة النطاق **Scope Questions** وتتمثل في قسمين بعدد 18 سؤال.

2- أسئلة التكلفة أو التتبع **Cost or Traceability Questions** وتتمثل في قسمين بعدد 18 سؤال.

3- أسئلة الوقت **Time Questions** أو **Schedule** وتتمثل في قسم واحد بعدد 9 أسئلة

وبذلك يكون المجموع عدد 45 سؤال يضاف اليهم سؤال واحد شامل للقيود الثلاثة ليكتمل مجموع 46 سؤال.

3- تقييم نتيجة الاختبار الكتروني وإظهار النتيجة:

حسب (معيار الجودة الالكترونية الشاملة 2020-03 CEQS) تتم عملية التقييم بالاعتماد على خريطة الجودة الالكترونية الخاصة بشهادة الجودة الالكترونية الشاملة لجودة وكفاءة الموظف التي تترجم اجابات الاسئلة الالكترونية الى نقاط للحصول على نسبة الجودة الشاملة لكل من :



جودة السلوك الشخصي ، جودة الحضور والانصراف ، جودة الاهتمام ، جودة الالتزام بالتعليمات ، جودة قدرات التطوير ، جودة قدرات التدريب ، جودة قدرات تحمل المسؤولية ، جودة الانجاز ، جودة القدرات المعرفية ، جودة تقبل التوجيهات ، جودة التعامل مع التغيرات ، جودة التعامل مع المستجدات ، جودة السلامة والوقاية ، جودة تجنب العقوبات والجزاءات ، جودة الاهداف ، جودة المقترحات ، جودة الاسئلة ، جودة تقييم العمل ، جودة ادارة الاختلاف ، جودة خدمات جهة العمل ، جودة جهة العمل في الالتزام بمعايير الجودة ، جودة عدم انقطاع خدمة جهة العمل ، جودة حجم وتعقيد المشكلة بجهة العمل ، جودة التفرفة ، جودة سرعة الاداء

جودة الخصائص الشخصية ، جودة الانضباط ، جودة مفهوم الجودة ، جودة سرعة الاستجابة للأوامر ، جودة التزويد بالمعلومات ، جودة الاسلوب في التعامل ، جودة الرضا للمتعاملين ، جودة سرعة الاستجابة للمتعاملين ، جودة الشفافية ، جودة مهنية التقييم ، جودة الغرض من التقييم ، جودة الحافز ، جودة المعلومات الشاملة.

حيث تم تلخيص بيانات نسبة الجودة الالكترونية (حسب المعيار) في 8 بنود :

جودة السلوك الشخصي ، جودة الحضور والانصراف ، جودة الانجاز ، جودة التعامل ، جودة السلامة والاهداف ، جودة جهة العمل ، جودة الانضباط والشفافية ، الجودة المهنية.

* نقاط اجابات الاسئلة (حسب المعيار) :

يكون اقصى عدد لخيارات الاجابة هو 10 اجابات أو أقل ، يسمح باختيار اجابة واحدة فقط و يتم تسجيل قيمة النقاط للإجابة الواحدة حسب نوع السؤال فبعض الاجابات تبدأ نقاطها من 3.5 نقطة نزولا الى جزء من النقطة أو الصفر والعكس صحيح في اسئلة اخرى ، والبعض الاخر تبدأ من 1 أو 0.75 نقطة نزولا الى جزء من النقطة أو الصفر والعكس صحيح في اسئلة اخرى.



* أنواع الاسئلة (حسب المعيار) :

بالإضافة الى ما سبق من تحديد تسجيل قيمة النقاط للإجابات فان تلك النقاط تسجل نهائياً حسب التقسيم التالي

:

1- الاسئلة الاستعلامية Query questions لها نصف مجموع النقاط .

2- الاسئلة المرتبطة Related questions تكمل بعضها في مجموع النقاط .

3- الاسئلة المنفصلة Separate questions لها مجموع نقاطها كاملة.

وهذا التقسيم يضمن توافق الاجابات مع بعضها البعض في الحصول على نقاط افضل ، ولكن في حالة عدم توافق الاجابات فهذا يؤدي الى خسائر في النقاط.



ثالثاً شهادة الدولة لجودة المنتج

انتاج شهادة الدولة لجودة المنتج

باستخدام معيار CEQS 2020-01

يتم انتاج شهادة الدولة لجودة المنتج حسب نظام CEQS من بداية انتاج المنتج حتى استهلاكه عن طريق اختبار الكتروني لكل منتج نهائي حسب الخطوات التالية :

- 1- التحقق من جودة المواد الداخلة في التصنيع (كل عنصر على حده) مع بيان مدى توافق التداخل فيما بينها.
- 2- التحقق من مراحل الإمداد للتصنيع (النقل و التخزين للعناصر و المكونات).
- 3- التحقق من التصنيع و مراحل و نسبة تدخل الآلة و العنصر البشري في التصنيع.
- 4- التحقق من التعبئة و التغليف و العناصر و المواد المستخدمة في المرحلة.
- 5- التحقق من النقل و التخزين بما يتناسب و المنتج الكامل.
- 6- التحقق من كتابة المنتج و العناصر و تاريخ الإنتاج و إنتهاء الصلاحية و طرق الحفظ و التخزين و العرض على الغلاف.
- 7- التحقق من مدى ما يقدمه المنتج من فائدة للمستهلك و درجة رضا المستهلك عن المنتج
- 8- التحقق من ان كل ما سبق تم بناء على معايير الجودة الالكترونية الشاملة.



طريقة تنفيذ عملية انتاج شهادة الدولة لجودة المنتج عبر الاختبار الالكتروني

1- أساس عملية التنفيذ:

تتم عملية التنفيذ باستخدام نظام القيد الثلاثي المتمثل في :

- 1- قيد النطاق **Scope** وهو الذي يهتم بكافة الأنشطة والأفعال التي يجب القيام بها للانتهاء من المنتج النهائي.
- 2- قيد التكلفة أو التتبع **Cost or Traceability** وهو الذي يهتم بالتكاليف ومتعلقاتها وتتبع حركة الانتاج حتى الانتهاء من المنتج النهائي في الاسواق.
- 3- قيد الوقت **Time** أو **Schedule** وهو الذي يهتم بالوقت اللازم للانتهاء من الأنشطة حتى الانتهاء من المنتج النهائي.... حيث ان الجودة **Quality** عبارة نتاج عمل القيود الثلاثة معاً.

2- ترجمة عملية التنفيذ في اختبار الكتروني:

تتم الترجمة في اختبار الكتروني عبر التقسيمات التالية:
اولاً الاسئلة الاساسية : وهي الاسئلة الافتتاحية الضرورية.
ثانياً اسئلة القيود :

- 1- أسئلة النطاق **Scope Questions** وتتمثل في قسمين بعدد 18 سؤال.
- 2- أسئلة التكلفة أو التتبع **Cost or Traceability Questions** وتتمثل في قسمين بعدد 18 سؤال.
- 3- أسئلة الوقت **Time Questions** أو **Schedule** وتتمثل في قسم واحد بعدد 9 أسئلة
وبذلك يكون المجموع عدد 45 سؤال يضاف اليهم سؤال واحد شامل للقيود الثلاثة ليكتمل مجموع 46 سؤال.



3- تقييم نتيجة الاختبار الالكتروني وإظهار النتيجة:

حسب (معيار الجودة الالكترونية الشاملة CEQS 2020-01) تتم عملية التقييم بالاعتماد على خريطة الجودة الالكترونية الخاصة بشهادة الجودة الالكترونية الشاملة للمنتج الصناعي التي تترجم اجابات الاسئلة الالكترونية الى نقاط للحصول على نسبة الجودة الشاملة لكل من :

جودة وزن المنتج النهائي ، جودة المواد الخام ، جودة اوزان المواد الخام ، جودة كميات الانتاج للورديات ، جودة العمالة ، جودة موديلات الالات ، جودة منشأ الالات ، جودة الطاقة الانتاجية الفعلية ، جودة سلامة الالات الفرعية ، جودة تدخل الالات في الانتاج ، جودة معلومات الانتاج

جودة الرضا عن المنتج ، جودة مصدر المياه ، جودة مصدر الكهرباء ، جودة كميات الانتاج للوردية ، جودة عدد الورديات ، جودة عدد ايام العمل ، جودة ج تكاليف الانتاج الشهري ، جودة اجمالي تكاليف الانتاج اليومي ، جودة اجمالي تكاليف المواد الخام الشهرية ، جودة اجمالي تكاليف المواد الخام اليومية ، جودة اجمالي تكاليف العمالة الشهرية ، جودة اجمالي التكاليف الاخرى الشهرية ، جودة اجمالي كميات التالف اليومية ، جودة اجمالي تكاليف التالف اليومية ، جودة تكلفة الوحدة من المواد الخام ، جودة تكلفة الوحدة من العمالة ، جودة تكلفة الوحدة من التكاليف الاخرى ، جودة تكلفة التخلص من المخلفات الشهرية ، جودة تكلفة الوحدة للتخلص من المخلفات ، جودة تكلفة الوحدة من التسويق ، جودة تكلفة الوحدة الواحدة ، جودة عدد ساعات العمل الصباحي ، جودة عدد ساعات العمل المسائي ، جودة متوسط عدد ساعات العمل للوردية ، جودة زمن انتاج الوحدة الواحدة بدون تغليف ، جودة زمن انتاج الوحدة الواحدة بالتغليف ، جودة الزمن اليومي لنقل الانتاج للمخزن ، جودة الزمن اليومي لبقاء الانتاج بالمخزن ، جودة كميات الانتاج اليومية الصادرة للسوق ، جودة صلاحية المنتج النهائي

جودة الوصف الشامل.

حيث تم تلخيص بيانات نسبة الجودة الالكترونية (حسب المعيار) في 11 بند :

الاوزان ، المواد الخام ، العمالة ، الالات ، الرضا، كميات الانتاج ، تكاليف الانتاج ، كميات الفاقد ، تكاليف الوحدة ، التوقيت ، جودة الانتاج.



* نقاط اجابات الاسئلة (حسب المعيار) :

يكون اقصى عدد لخيارات الاجابة هو 10 اجابات أو أقل ، يسمح باختيار اجابة واحدة فقط و يتم تسجيل قيمة النقاط للإجابة الواحدة حسب نوع السؤال فبعض الاجابات تبدأ نقاطها من 3.5 نقطة نزولاً الى جزء من النقطة أو الصفر والعكس صحيح في اسئلة اخرى ، والبعض الاخر تبدأ من 1 نقطة نزولاً الى جزء من النقطة أو الصفر والعكس صحيح في اسئلة اخرى.

* أنواع الاسئلة (حسب المعيار) :

بالإضافة الى ما سبق من تحديد تسجيل قيمة النقاط للإجابات فان تلك النقاط تسجل نهائياً حسب التقسيم التالي :

1- الاسئلة الاستعلامية Query questions لها نصف مجموع النقاط .

2- الاسئلة المرتبطة Related questions تكمل بعضها في مجموع النقاط .

3- الاسئلة المنفصلة Separate questions لها مجموع نقاطها كاملة.

وهذا التقسيم يضمن توافق الاجابات مع بعضها البعض في الحصول على نقاط افضل ، ولكن في حالة عدم توافق الاجابات فهذا يؤدي الى خسائر في النقاط.

4- انتاج البحث العلمي عن طريق قاعدة البحث العلمي والدراسة بالخارج:

- لقد تم التلاعب بمعنى البحث العلمي بشكل افرغه من مضمونه ولكي نختصر ذلك فان البحث العلمي هو البحوث والدراسات المحلية في الاساس وعند تعذر تطبيقها محلياً يتم دراستها بالخارج بغرض فهمها لتطبيقها محلياً (أين الدراسات المحلية أولاً؟) اذاً الدراسة بالخارج هي بغرض استجلاب التخصصات الحديثة والالات والمعدات أو استجلاب فكرة تصنيعها محلياً والسبيل الى ذلك هو تطوير الدراسة محلياً أولاً ثم بناء على تحديد النقص نذهب للدراسة بالخارج.

حسب نظرية القيادة الذكية فان الدراسة بالخارج لا تعني شيئاً إلا اذا كانت موجهة لأغراض محددة وواضحة. (نريد تخصص معين أو انتاج سلعة معينة أو آلة معينة أو خط انتاجي معين)



قاعدة البحث العلمي والدراسة بالخارج:

وهي قاعدة تعمل ضمن قاعدة زيادة التمكين وتركيز المهام وبناء على هذه القاعدة يتم ايفاد الطلبة للدراسة بالخارج بناء على معيارين متسلسلين:

الاول : تفوق الطالب واجتيازه لاختبارات شهادة الدولة المعدة بالخصوص.

الثاني : وجود صناعة او مهنة معينة ضمن برنامج الدولة تحتاج لهذا النوع من العلم.

ويقصد بالتسلسل هنا هو ضرورة توفر المعيار الاول (شهادة الدولة) للوصول للمعيار الثاني.

هذه القاعدة تؤسس لقاعدة مبتكرة في غاية الاهمية :

قاعدة مشاريع الدولة للأجيال القادمة :

1- مشروع تعبيد مياه البحر 2 - المشروع الفضائي الخاص للأقمار الصناعية

3- مشروع تحلية مياه البحر للحصول على الطاقة الكهربائية وتجنب تسونامي

The base of scientific research and study abroad:

It is a rule that works within the rule to increase empowerment and focus tasks, and based on this rule, students are dispatched to study abroad based on two serial criteria:

The first: The student excels and passes the state certification exams specifically prepared.

Second: The presence of a specific industry or profession within the state's program requires this type of science.

The sequence here means that the first criterion (state certificate) is necessary to reach the second criterion.

This base establishes a very important innovative rule:

The base of state projects for future generations:

1- Seawater paving project 2 - Special satellite project

3- Seawater desalination project to obtain electric power and avoid the tsunami



الدليل على صحة ووجوب انشاء

وزارة شهادة الدولة لامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي

الكل يعرف ان المتعاقبين على وزارة التعليم القديمة بشقيها كانت ولا زالت مصدر لدورة انتاج الرشوة والفساد ولكن ذلك له حدود ولن يستمر خصوصاً اذا تمت الاجابة على الاسئلة التالية بأمانة والتي هي في الحقيقة الدليل على صحة ووجوب انشاء وزارة شهادة الدولة لامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي:

السؤال الاول:

هل توجد دراسة صادرة من وزارة التعليم القديمة بشقيها توضح بالأرقام اسماء الاشخاص الموفدين للدراسة بالخارج وكذلك الجامعات التي تخرجوا منها وكذلك المبالغ التي صرفت عليهم.
الاجابة : لا يمكن الحصول على هذه الدراسة فتصميم نظام الدراسة بالخارج لا يعدوا كونه مصدر لدورة انتاج الرشوة والفساد.... الغافلين فقط ومنعدي الضمير يقولون عكس ذلك والتقارير والأرقام التي سيبرزونها لا يمكن منها فهم شيء (نحن نتكلم عن دراسة وليس تقارير.. فما بالك لو تكلمنا عن الموثوقية).

السؤال الثاني:

لنفترض وجود دراسة صادرة من وزارة التعليم القديمة بشقيها توضح على الاقل شهادات الخريجين من الخارج عن فترة ما .. فما الذي ستلاحظه؟
الاجابة : ستلاحظ ان 99% من التخصصات متوفرة محلياً والدولة لا تحتاج لهذا النوع من العلم.

السؤال الثاني:

ما معيار مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية في اعتماد تلك الشهادات :

1- هل يقوم باعتماد الشهادات الصادرة من جامعات غير معترف بها؟

الاجابة : لا يعتمدها لدى المركز قائمة بالجامعات المعترف بها.



سيظهر هنا سؤال بسيط ... لماذا تعج الجامعات العامة بخريجين تلك الجامعات والمتحصلين على شهادة الجودة من نفس المركز قديماً وحديثاً؟

الاجابة : انها دورة انتاج الرشوة والفساد والكذب... عباقرة وخبراء في هذا المجال.

2- هل يقوم باعتماد الشهادات الصادرة من جامعات معترف بها ولكنها ورقة مزورة؟

الاجابة : يعتمدها لدى المركز قائمة بالجامعات المعترف بها فالشهادة مجرد ورقة لو تم اتقان تزويرها فلا مانع .

3- هل يقوم باعتماد الشهادات الصادرة من جامعات معترف بها ولكنها ورقة غير مزورة؟

(يقصد بالورقة غير المزورة انها شهادة صادرة من الجامعة فعلاً واسم الخريج معن على موقع الجامعة ولكنه لم يدرس بها .. واطروحة التخرج اعدها الباكستاني الذي يعمل بكشك التصوير الملاصق للجامعة)
الاجابة : يعتمدها فالجودة بالمركز ورقية لا اكثر ولا اقل .

اذاً نظرية القيادة الذكية تؤكد ان الموضوع كله يتعلق بـ شهادة الدولة و الامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي.... اذا اردنا ان نخطو الى الامام؟

أي أن انشاء وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي اصبح ضرورة ملحة يفرضها الواقع بقوة ، يجب ان يكون لدينا وزارة مختصة بالامتحانات والنتائج وتعمل على التدقيق في شهادات كل انواع المدارس والجامعات العامة والخاصة والدولية العاملة داخل البلاد عن طريق الاختبارات الالكترونية بعد تسليم الطالب مقررات الوحدات التعليمية الخاصة بتخصصه والمرحلة التي وصل اليها حتى لا يتم ظلم أحد.

وهي ايضاً وزارة مختصة بمنح موظفي القطاع العام كلهم حق العمل فيه (فهي تعني خضوع الموظفين بالدولة لاختبارات للتأكد من جودة شهادتهم ومستوياتهم العلمية بالوظيفة قبل توليهم وظائفهم العامة وكل عامين يتكرر هذا العمل لتجديد الافكار والاذهان والرقي بالدولة.

وهي ايضاً وزارة مختصة بمنح الشهادة للمجتهدين الذين قاموا بدراسة تخصصات او مراحل دراسية اخرى متقدمة عن مرحلتهم ويرغبون في دخول امتحانات الكترونية للحصول على شهادة اخرى لتلك المرحلة المتقدمة أو التخصص الاخر .. بمعنى ان بناء الدولة يحتاج الى تسهيل قراءة العلوم وتنوعها لدى المواطن ... فلا مانع ان يتحصل المواطن على اكثر من شهادة في تخصصات مختلفة وبمستويات اعلى من المرحلة التي وصل اليها ... بل ويجب التشجيع على ذلك والإعلان عن مكافآت مجزية لمن يجتهد.



التوصيات

-1

تؤكد نظرية القيادة الذكية وجوب الغاء وتسريح موظفي الكيانات الضبابية التالية:
(عن طريق تحويلهم لوزارة شؤون الخصخصة والاستثمار والتنظيم الداخلي لتقييم المباني و الاجهزة
والمعدات والمركبات "وذلك بعد انتهاء خدمات جميع العاملين بها" وتحويلها الى وزارات الدولة المختلفة
وخصوصاً وزارة التعليم الجديدة ووزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي)
لأن وجودهم معوق حقيقى لوزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي ولا
يمكن بأي حال قبول انتقالهم اليها أو الى وزارة التعليم الجديدة.
بالإضافة الى تكلفة بقاؤهم الباهظة على الدولة والتي تزيد سنويا عن 6 مليار دينار ليبي.

The Intelligent Leadership theory asserts that the following foggy entities must be abolished and dismissed:

(By transferring them to the Ministry of Privatization and Investment Affairs and the internal organization to evaluate buildings, devices, equipment and vehicles "after finishing the services of all their employees" and transferring them to the various state ministries, especially the new Ministry of Education and the Ministry of State Certificate for Examinations, E-Learning and Scientific Research)

Because their presence is a real impediment to the Ministry of State Certificate for Examinations, Electronic Education and Scientific Research, and their transfer to it or to the new Ministry of Education cannot be accepted in any way.

In addition to the high cost of their stay in the country, which exceeds 6 billion Libyan dinars annually.

ديوان وزارة التعليم

مراقبات التعليم بالمناطق

مصلحة التفتيش التربوي

المركز الوطني للامتحانات

مصلحة المرافق التعليمية



- الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني.
مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية
اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم
الهيئة الوطنية لرعاية الموهوبين والمتفوقين
الهيئة العامة للبحوث والعلوم والتكنولوجيا
هيئة ابحاث العلوم الانسانية والاجتماعية
المركز العام للتدريب وتطوير التعليم
مركز المتفوقين – بنغازي
المركز العربي لأبحاث الصحراء وتنمية المجتمعات الصحراوية
المركز الليبي للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء
مركز بحوث التقنيات الحيوية
المركز الوطني للبحوث الطبية
المركز المتقدم للتقنية
المركز المتقدم لتقنيات اللحام
المركز المهني للسباكة
المركز العالي للتدريب والإنتاج
مركز بحوث اللدائن
المعمل المتقدم للتحاليل الكيميائية
مركز المنظومات الالكترونية والبرمجيات
مركز بحوث ودراسات الطاقة الشمسية
المركز الوطني للغات الحية
مركز بحوث العلوم الاقتصادية
مركز البحوث والدراسات الاقتصادية – العجيلات
مركز البحوث الهندسية وتقنية المعلومات
مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية
مركز دراسات وبحوث علوم وتكنولوجيا البيئة
مركز ابحاث شجرة الزيتون

مركز المعلومات والتوثيق بوزارة التعليم القديمة





-2

تؤكد نظرية القيادة الذكية وجوب بدء خصخصة المعاهد و الكيانات الجامعية التالية:
(عن طريق تحويلهم لوزارة شؤون الخصخصة والاستثمار والتنظيم الداخلي لتقييم المباني و الاجهزة
والمعدات والمركبات وتحويلها الى قطاع خاص بالكلية ، والانتهاء من ذلك خلال أقل من سنة واحدة ،
حيث يتم منح اعضاء الادارة والأساتذة حق الخصخصة قبل المستثمرين "او بالشراكة بينهم" لأن تكلفة
بقاء تلك الكيانات باهظ على الدولة و يزيد سنويا عن واحد مليار دينار ليبي).

The Intelligent Leadership theory asserts that the following universities and colleges should be privatized:

(By transferring them to the Ministry of Privatization and Investment Affairs and internal organization to evaluate buildings, devices, equipment and vehicles and transferring them to a private sector in the college, and finishing that within less than one year, where members of the administration and professors are granted the right to privatization before the investors "or in partnership between them" because the cost of maintaining that Entities are exorbitant for the country and annually exceed one billion Libyan dinars).

الكليات التقنية والمعاهد المتوسطة والعليا التابعة لهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني.

معهد تاجورني – مالطا

الأكاديمية الليبية

جامعة طرابلس

جامعة بنغازي

جامعة سبها

جامعة مصراتة

جامعة سرت

جامعة غريان

جامعة عمر المختار



جامعة النجم الساطع

جامعة الزاوية

الجامعة الاسمرية الاسلامية

جامعة السيد محمد بن علي السنوسي

جامعة صبراتة

جامعة الزيتونة

جامعة بنى وليد

جامعة المرقب

جامعة طبرق

جامعة الجفرة

جامعة اجدابيا

الجامعة المفتوحة

جامعة الزنتان

جامعة الجفارة

جامعة فزان

جامعة السدرة

جامعة نالوت



مشروع اللائحة التنفيذية

لمفهوم التعليم الجديد

تثبيت مجانية التعليم للمرحلة الابتدائية والإعدادية واحتكارها للقطاع العام وتحويل المرحلة الثانوية والجامعية والمعاهد العليا للقطاع الخاص مع استثناءات خاصة ، والهدف في المقام الاول هو اعطاء العملية التعليمية قيمتها ثم الاستثمار فيها لتقويتها وتطويرها.

أولاً محور المرحلة الاساسية (الابتدائية والإعدادية)

المرحلة الاساسية (الابتدائية والإعدادية) يجب ان تكون مجانية ومدعومة من الدولة لأقصى حد ولكن بعدة شروط هي :

الشرط الأول:

المرحلة الاساسية لا يسمح للقطاع الخاص بها وهي محتكرة تماما للقطاع العام (وزارة التربية والتعليم الجديدة).

الشرط الثاني:

ان يكون توقيت الدراسة اليومي فترة واحدة فقط كالتالي :
* الدوام الدراسي للصف الاول الابتدائي حتى الصف الرابع:

| | |
|-----------|------------|
| من الساعة | حتى الساعة |
| 9 صباحا | 12 ظهرا |

* الدوام الدراسي للصف الخامس الابتدائي حتى الصف السادس:

| | |
|-----------|------------|
| من الساعة | حتى الساعة |
| 9 صباحا | 2 ظهرا |

* الدوام الدراسي للصف الاول الإعدادي (السابع) حتى الصف التاسع:

| | |
|-----------|------------|
| من الساعة | حتى الساعة |
| 9 صباحا | 5 مساء |



تؤكد النظرية :

ان هذا الدوام يعطي فرصة كبيرة للطالب وللمدرس من اقامة الصلاة في جماعة والحصول على دروس فقهية في النظافة والأخلاق ثم إقامة التدريبات الرياضية والحوارات الثقافية والترفيهية بالإضافة الى مراجعة المناهج الدراسية وتطوير العلاقات والعمل الجماعي.

المشروط الثالث : (السنة الدراسية فترة واحدة)

1- ان تكون المدة الزمنية للعملية التعليمية والاختبارات معلنة ومحددة مسبقاً ضمن فترة واحدة مدتها 4 شهور (عطلة اسبوع واحد بعد شهرين) :

* تاريخ بداية ونهاية الدراسة للصف الاول الابتدائي حتى الصف الثالث:

| | | | |
|---------------------------------|---------------------|--------------------------------|---------------------|
| تاريخ بداية الاختبارات النهائية | تاريخ نهاية الدراسة | تاريخ بداية الامتحانات النصفية | تاريخ بداية الدراسة |
| لا يوجد | الاول من شهر مايو | لا يوجد | الاول من شهر يناير |

* تاريخ بداية ونهاية الدراسة للصف الرابع الابتدائي حتى الصف السادس:

| | | | |
|---------------------------------|---------------------|--------------------------------|---------------------|
| تاريخ بداية الاختبارات النهائية | تاريخ نهاية الدراسة | تاريخ بداية الامتحانات النصفية | تاريخ بداية الدراسة |
| الخامس عشر من شهر مايو | الاول من شهر مايو | الخامس عشر من شهر مارس | الاول من شهر يناير |

* تاريخ بداية ونهاية الدراسة للصف السابع حتى الصف التاسع:

| | | | |
|---------------------------------|---------------------|--------------------------------|---------------------|
| تاريخ بداية الاختبارات النهائية | تاريخ نهاية الدراسة | تاريخ بداية الامتحانات النصفية | تاريخ بداية الدراسة |
| الخامس عشر من شهر مايو | الاول من شهر مايو | الخامس عشر من شهر مارس | الاول من شهر يناير |



2- ان تكون المناهج معدة حصرياً من (وزارة التربية والتعليم الجديدة) ولكن بالتعاون مع (وزارة شهادة الدولة لامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي) بحيث تكون مبسطة وشديدة الاختصار وان لا يتم طباعتها بالمطابع وتبقى على هيئة ملفات PDF (تسمى مناهج الدولة للأساسيات - القابلة للتعديل سنوياً)... اولياء الامور يتحصلون من موقع وزارة التربية والتعليم الجديدة على ملفات المناهج PDF ويقومون بتصويرها وتجليدها وزارة التربية والتعليم الجديدة توفر لهم بالموقع المناهج منطوقة (وهي عبارة عن ملف فيديو يسمى كتاب الكتروني) + شروحات للمناهج (ملف فيديو آخر) + اختبارات الكترونية للمناهج على موقع الوزارة... وكل ذلك يمكن وضعه في تابلت تعليمي يباع في الاسواق لمن يرغب في ذلك ... وهو عادة رخيص الثمن ولكن قيمته العلمية لا تقدر بثمن.

تنبيه مهم :

* وجود المناهج على شكل ملفات PDF دون طباعة ورقية يخفف اعباء وأوهام صعوبة التعديل والتطوير ويصبح من السهل بمكان التعديل والتطوير بشكل فائق السرعة وهو احد اهم معوقات انتاج المناهج المتطورة ذات سهولة الفهم في البلاد ... كما يجب التوضيح بأن تلك المناهج لا يجوز وسمها وسم العار الذي اضحك علينا العالم بأسره عندما قام مركز المناهج التعليمية بوسم العار التالي :

جميع الحقوق محفوظة لا يجوز نشر أى جزء من هذا الكتاب أو تخزينه أو تسجيله أو تصويره بأية وسيلة داخل ليبيا دون موافقة خطية من ادارة المناهج بمركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية بليبيا.

*** لم يتبق إلا كلمة لا يجوز قراءته ؟ *** ولأول مرة نعرف ان مركز المناهج هو صاحب الملكية الفكرية لكل النظريات والاختراعات العلمية في العالم؟ ***

3- تسجيل وانتقال الطلاب:

لوزارة التربية والتعليم الجديدة غرفة رئيسية بها منظومة رئيسية مرتبطة بموقع الوزارة على شبكة الانترنت والتي بدورها مرتبطة بحاسوب داخل كل مدرسة على طول البلاد وعرضها (لا توجد مناطق تعليمية او مراقبات أو لجان .. كلها تلغى ويسرح موظفوها).



* لكل مدرسة صفحة تفاعلية خاصة على موقع (وزارة التربية والتعليم الجديدة) مصرح بدخولها فقط لمدير المدرسة ونائبه وفيها يقومون بتسجيل الطلاب (يمنح الطالب رقماً اليا بالمنظومة يظل ملازماً له وغير قابل للتعديل ويبلغ به الطالب وولي امرة مع سهولة التعديل عند حدوث أي اخطاء من المدرسة مباشرة فالمنظومة لا تلغي البيانات السابقة وتبقي كمرجعية بتواريخها)

* عندما ينتقل الطالب .. يكفي فقط اختيار خيار منتقل ليظهر خيار المدارس التي يرغب بالانتقال لها وإذا كانت غير مسجلة يتم اضافتها بمعرفة الوزارة فالمدارس تعرف بأرقامها وليس باسمائها فقط.

* تتولى المدارس تفريغ درجات أعمال السنة من حضور وغياب ودرجات الامتحانات النصفية وأي تطبيقات في صفحتها التفاعلية الخاصة بها على موقع (وزارة التربية والتعليم الجديدة).

* تتولى (وزارة التربية والتعليم الجديدة) بالإعلان عن الامتحانات النصفية وتواريخ اقامتها ونوعيتها (تقليدية أو الكترونية) ثم اقامة الامتحانات نفسها واستقبال النتائج الكترونياً من المدارس وفلترتها وتعديل اخطاؤها في الصفحة التفاعلية الخاصة بالمدرسة.

* تتولى (وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي) بالإعلان عن اماكن الامتحانات النهائية وتواريخ اقامتها ونوعيتها (تقليدية أو الكترونية) ثم اقامة الامتحانات نفسها والإشراف عليها وإصدار نتائجها وشهاندتها دون أي تدخل من (وزارة التربية والتعليم الجديدة).

* تحال النتائج اليا الى صفحة المدرسة التفاعلية على موقع (وزارة التربية والتعليم الجديدة) (بها اسماء الناجحون ودرجاتهم والراسبون ومن لهم دور ثاني) ليقوم مدير المدرسة أو نائبه بطباعتها وإعلانها بالمدرسة.



الشرط الرابع :

ان يتم استغلال باقي السنة ابتداء من الخامس عشر من اغسطس في :

1- دروس تقوية منهجية للمناهج الدراسية للمراحل كلها.

2- اجراء امتحانات الدور الثاني والثالث بشكل الكتروني (امتحانات الكترونية) عن طريق (وزارة شهادة

الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي).

3- القيام بندوات ودورات تدريبية.

4- القيام بالمعارض ومنتجات الطلبة.

5- القيام بالمهرجانات الرياضية.

تؤكد النظرية :

ان المال الذي سيتم توفيره هائل جدا لو تم التطبيق باحترافية... والأهم من المال هو المستوى التعليمي الذي سنصل اليه نتيجة تفرغ وزارة التربية والتعليم الجديدة للعملية التعليمية وخروجها من الاعمال الورقية.



ثانياً محور المرحلة الثانوية (الاول والثاني والثالث الثانوي)

* المرحلة الثانوية غير مجانية وغير مدعومة من الدولة ولذلك فهي تحول للقطاع الخاص (محلي أو دولي) وبرعاية كاملة من وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي....(تسمى مرحلة الثانوية العامة) بقسميها الادبي والعلمي.

* تلغى المعاهد المتوسطة العامة والخاصة وبدلاً منها يجري تثبيت (ثانويات الشرطة والقضاء والدفاع والحرس والحرس البلدي والثانويات الطبية والفنية وغيرها) وفيها يتم دعم الطالب بمنحة شهرية اقلها 500 دينار وبرعاية كاملة من وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي....(تسمى مرحلة الثانويات التخصصية).

إذا المرحلة الثانوية تكون حسب الشروط التالية:

الشرط الأول:

* مرحلة الثانوية العامة لا يسمح للقطاع العام بها ما عدا الثانويات التخصصية (ثانويات الشرطة والقضاء والدفاع والحرس والحرس البلدي والثانويات الطبية والفنية وغيرها) وفيها يتم دعم الطالب بمنحة شهرية اقلها 500 دينار) مع الغاء المعاهد المتوسطة العامة والخاصة واستبدالها بالثانويات التخصصية .

* مرحلة الثانوية العامة مسموحة للقطاع الخاص فقط (محلي أو دولي) ولا علاقة للقطاع العام بها.

* إلزام المدارس الخاصة (المحلية والدولية) وكذلك الثانويات التخصصية بالمناهج المعدة من (وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي).

* يسمح للمدارس الخاصة (المحلية والدولية) وكذلك الثانويات التخصصية بزيادة المناهج ولكن لن تكون ضمن المجموع الا بموافقة الوزارة.



* يسمح للمدارس الخاصة (المحلية والدولية) وكذلك الثانويات التخصصية بطلب تعديل المناهج أو زيادتها أو انقاصها من (وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي) لتأخذ ذلك في الحسبان العام المقبل بعد التدقيق والدراسة لتكون ضمن المجموع.

الشهادة الصادرة عند انتهاء المرحلة الثانوية من وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي للمدارس الخاصة (المحلية والدولية) تسمى شهادة الثانوية العامة وهي تسمح للخريج الالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا محلياً ودولياً.

الشهادة الصادرة عند انتهاء المرحلة الثانوية من وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي ثانويات الشرطة والقضاء والدفاع والحرس والحرس البلدي والثانويات الطبية والفنية وغيرها تسمى شهادة الثانوية التخصصية وهي تسمح للخريج بالعمل في كافة قطاعات الدولة حسب تخصصه وحسب التوجيه بالعمل (أي أن الخريجين منها يتكفل القطاع العام بتوظيفهم وفق خطة الدولة).

الشرط الثاني:

ان يكون توقيت الدراسة اليومي فترة واحدة فقط كالتالي :

* الدوام الدراسي للصف الاول ثانوي حتى الصف الثالث الثانوي:

| | |
|-----------|------------|
| من الساعة | حتى الساعة |
| 9 صباحا | 5 مساء |

تؤكد النظرية :

ان هذا الدوام يعطي فرصة كبيرة للطالب والمدرس من اقامة الصلاة في جماعة والحصول على دروس فقهية في النظافة والأخلاق ثم إقامة التدريبات الرياضية والحوارات الثقافية والترفيهية بالإضافة الى مراجعة المناهج الدراسية وتطوير العلاقات والعمل الجماعي.



الشرط الثالث : (السنة الدراسية فترة واحدة)

1- ان تكون المدة الزمنية للعملية التعليمية والاختبارات معلنة ومحددة مسبقاً ضمن فترة واحدة ومدتها 4 شهور (عطلة اسبوع واحد بعد شهرين) :

* تاريخ بداية ونهاية الدراسة للصف الاول الثانوي حتى الصف الثالث الثانوي

| | | | |
|---------------------------------|---------------------|--------------------------------|---------------------|
| تاريخ بداية الاختبارات النهائية | تاريخ نهاية الدراسة | تاريخ بداية الامتحانات النصفية | تاريخ بداية الدراسة |
| الخامس عشر من شهر مايو | الاول من شهر مايو | الخامس عشر من شهر مارس | الاول من شهر يناير |

2- ان تكون المناهج معدة فقط من (وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي) بشكل بسيط وشديد الاختصار وان لا يتم طباعتها بالمطابع وتبقى على هيئة ملفات PDF (تسمى مناهج الدولة للثانويات – القابلة للتعديل سنوياً)... الطلاب واولياء الامور يتحصلون من موقع (وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي) على ملفات المناهج PDF ويقومون بتصويرها وتجليدها (وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي) توفر لهم بالموقع المناهج منطوقة (وهي عبارة عن ملف فيديو يسمى كتاب الكتروني) + شروحات للمناهج (ملف فيديو آخر) + اختبارات الكترونية للمناهج على موقع الوزارة... وكل ذلك يمكن وضعه في تابلت تعليمي يباع في الاسواق لمن يرغب في ذلك.

3- تسجيل وانتقال الطلاب:

لوزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي غرفة رئيسية بها منظومة رئيسية مرتبطة بموقع الوزارة على شبكة الانترنت والتي بدورها مرتبطة بحاسوب داخل كل مدرسة (خاصة أو دولية أو ثانويات الشرطة والقضاء والدفاع والحرس والحرس البلدي والثانويات الفنية وغيرها) على طول البلاد وعرضها.



* لكل مدرسة خاصة أو دولية للثانوية العامة ولكل مدرسة للثانوية التخصصية (ثانويات الشرطة والقضاء والدفاع والحرس والحرس البلدي والثانويات الطبية و الفنية وغيرها) صفحة تفاعلية خاصة على موقع (وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي) مصرح بدخولها فقط لمدير المدرسة ونائبه وفيها يتم تسجيل الطلاب (يمنح الطالب رقماً اليا بالمنظومة يظل ملازماً له وغير قابل للتعديل ويبلغ به الطالب وولي امره).

(هنا يجب التنبيه الى ضرورة وجوب استعمال اسم مدرسة وليس ثانوية أو معهد أو اكااديمية أو كلية)

* عندما ينتقل الطالب .. يكفي فقط اختيار خيار منتقل ليظهر خيار المدارس التي يرغب بالانتقال لها وإذا كانت غير مسجلة يتم اضافتها بمعرفة الوزارة فالمدارس تعرف بأرقامها وليس باسمائها فقط.

* تتولى المدارس تفريغ درجات أعمال السنة من حضور وغياب ودرجات الامتحانات النصفية وأي تطبيقات في صفحتها التفاعلية الخاصة بها على موقع (وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي).

* تتولى مدارس الثانويات العامة والثانويات التخصصية بالإعلان عن الامتحانات النصفية وتواريخ اقامتها ونوعيتها (تقليدية أو الكترونية) ثم اقامة الامتحانات نفسها وتفريغ النتائج الكترونياً في الصفحة التفاعلية.

* تتولى (وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي) بالإعلان عن اماكن الامتحانات النهائية وتواريخ اقامتها ونوعيتها (تقليدية أو الكترونية) ثم اقامة الامتحانات نفسها والإشراف عليها وإصدار نتائجها وشهائدها.

* تحال النتائج اليا الى صفحة المدرسة التفاعلية على موقع (وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي) (بها اسماء الناجحون ودرجاتهم والراسبون ومن لهم دور ثاني) ليقوم مدير المدرسة أو نائبه بطباعتها وإعلانها بالمدرسة.



الشرط الرابع :

ان يتم استغلال باقي السنة ابتداء من الخامس عشر من اغسطس في :

1- دروس تقوية منهجية للمناهج الدراسية للمراحل كلها.

2- اجراء امتحانات الدور الثاني والثالث بشكل الكتروني (امتحانات الكترونية) عن طريق (وزارة شهادة

الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي).

3- القيام بندوات ودورات تدريبية.

4- القيام بالمعارض ومنتجات الطلبة.

5- القيام بالمهرجانات الرياضية.

تؤكد النظرية :

ان هذه الطريقة الوحيدة لفرض سيطرة الدولة على مدارس الثانوية العامة (الخاصة والدولية) ومدارس

الثانويات التخصصية (سيطرة المناهج والامتحانات لا سيطرة ورقية فارغة كإذن مزاولة أو جودة ليس لها

علاقة بجودة الاختبارات والمناهج).



ثالثاً محور المرحلة الجامعية والمعاهد العليا

المرحلة الجامعية والمعاهد العليا غير مجانية وغير مدعومة من الدولة ولذلك فهي تحول للقطاع الخاص (محلي أو دولي) ولكن برعاية كاملة من وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي وحسب الشروط التالية:

الشرط الأول:

* المرحلة الجامعية والمعاهد العليا لا يسمح للقطاع العام بها حيث تقوم وزارة شؤون الخصخصة والاستثمار الداخلي بعملية النقل للقطاع الخاص.

* المرحلة الجامعية والمعاهد العليا مسموحة للقطاع الخاص (محلي أو دولي)

* إلتزام الجامعات والمعاهد الخاصة (المحلية والدولية) بالمناهج المعدة من (وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي).

* يسمح للجامعات والمعاهد الخاصة (المحلية والدولية) بزيادة المناهج ولكن لن تكون ضمن المجموع الا بموافقة الوزارة.

* يسمح للجامعات والمعاهد الخاصة (المحلية والدولية) بطلب تعديل المناهج أو زيادتها أو انقاصها من (وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي) لتأخذ ذلك في الحسبان العام المقبل بعد التدقيق والدراسة لتكون ضمن المجموع.



الشرط الثاني:

ان يكون توقيت الدراسة اليومي فترة واحدة أو فترتين بحد أقصى السابعة مساء.

الشرط الثالث :

1- ان تكون المدة الزمنية للعملية التعليمية والاختبارات معلنة ومحددة مسبقاً

* تاريخ بداية ونهاية السنة أو الفصل الدراسي

| تاريخ بداية الاختبارات النهائية | تاريخ نهاية الدراسة | تاريخ بداية الامتحانات النصفية | تاريخ بداية الدراسة |
|------------------------------------|---------------------|-----------------------------------|---------------------|
| | | | |

2- ان تكون المناهج معدة فقط من (وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي)

بشكل موسع ومفصل علمياً وان لا يتم طباعتها بالمطابع وتبقى على هيئة ملفات PDF (تسمى مناهج الدولة

للجامعات والمعاهد العليا - القابلة للتعديل سنوياً) ولا يسمح للأستاذ الجامعي بتدريس منهج خاص قام

بإعداده...الطلاب يتحصلون من موقع (وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث

العلمي) على ملفات المناهج PDF ويقومون بتصويرها وتجليدها (وزارة شهادة الدولة للامتحانات

والتعليم الالكتروني والبحث العلمي) توفر لهم بالموقع المناهج منطوقة (وهي عبارة عن ملف فيديو يسمى

كتاب الكتروني) + شروحات للمناهج (ملف فيديو آخر) + اختبارات الكترونية للمناهج على موقع الوزارة...

وكل ذلك يمكن وضعه في تابلت تعليمي يباع في الاسواق لمن يرغب في ذلك .

* تنبيه مهم : وجود المناهج على شكل ملفات PDF دون طباعة ورقية يخفف اعباء وأوهام صعوبة التعديل

والتطوير ويصبح من السهل بمكان التعديل والتطوير بشكل فائق السرعة وهو أحد اهم معوقات انتاج المناهج

في البلاد.



3- تسجيل وانتقال الطلاب:

لوزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي غرفة رئيسية بها منظومة رئيسية مرتبطة بموقع الوزارة على شبكة الانترنت والتي بدورها مرتبطة بحاسوب داخل كل جامعة أو معهد عالي (خاصة أو دولية) على طول البلاد وعرضها.

* لكل جامعة أو معهد عالي (خاصة أو دولية) صفحة تفاعلية خاصة على موقع (وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي) مصرح بدخولها فقط للعميد ونائبه او للمسجل العام أو رئيس لجنة الامتحانات وفيها يتم تسجيل الطلاب (يمنح الطالب رقماً اليا بالمنظومة يظل ملازماً له وغير قابل للتعديل ويبلغ به الطالب وولي امرة).

* عندما ينتقل الطالب .. يكفي فقط اختيار خيار منتقل ليظهر خيار الجامعات أو المعاهد العليا التي يرغب بالانتقال لها وإذا كانت غير مسجلة يتم اضافتها بمعرفة الوزارة (فالجامعات أو المعاهد تعرف بأرقامها وليس باسمائها فقط) طبعاً بعد موافقة الجامعة أو المعهد المراد الانتقال اليه.

* تتولى الجامعات أو المعاهد العليا تفرغ درجات أعمال السنة من حضور وغياب ودرجات الامتحانات النصفية وأي تطبيقات في صفحتها التفاعلية الخاصة بها على موقع (وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي) وفقاً لنظام الدرجات المعطن من الوزارة.

(وحيث ان مناهج المواد الدراسية ومنظومة الامتحانات لدى الوزارة فان التسجيل والمعادلة لا لزوم له إلا للقادمين من دولة اخري فتقوم الوزارة بإخضاعهم لاختبارات الكترونية للتأكد من صحة مستنداتهم .)

* تتولى الجامعات أو المعاهد العليا (الخاصة أو الدولية) بالإعلان عن الامتحانات النصفية وتواريخ اقامتها ونوعيتها (تقليدية أو الكترونية) ثم اقامة الامتحانات نفسها وتفرغ النتائج الكترونياً في الصفحة التفاعلية.

* تتولى (وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي) بالإعلان عن اماكن الامتحانات النهائية وتواريخ اقامتها ونوعيتها (تقليدية أو الكترونية) ثم اقامة الامتحانات نفسها والإشراف عليها وإصدار نتائجها وشهادتها.



* تحال النتائج اليا الى صفحة الجامعات أو المعاهد العليا التفاعلية على موقع (وزارة شهادة الدولة لامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي) (بها اسماء الناجحون ودرجاتهم والراسبون ومن لهم دور ثاني) ليقوم عمداء الجامعات أو المعاهد العليا بطباعتها وإعلانها.

الشرط الرابع :

ان يتم استغلال باقي السنة ابتداء من الخامس عشر من اغسطس في :

- 1- دروس تقوية منهجية للمناهج الدراسية للمراحل كلها.
- 2- اجراء امتحانات الدور الثاني والثالث بشكل الكتروني (امتحانات الكترونية) عن طريق (وزارة شهادة الدولة لامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي).
- 3- القيام بندوات ودورات تدريبية.
- 4- القيام بالمعارض ومنتجات الطلبة.
- 5- القيام بالمهرجانات الرياضية.

تؤكد النظرية :

ان هذه الطريقة الوحيدة لفرض سيطرة الدولة على الجامعات و المعاهد العليا الخاصة والدولية (سيطرة المناهج والامتحانات لا سيطرة ورقية فارغة كإذن مزاولة أو جودة ليس لها علاقة بجودة الاختبارات والمناهج).



مكونات وميزانية

وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي (تقديراً)

أولاً المكونات:

تتكون الوزارة من ثلاث مباني :

(الاول والثاني غرفتي عمل أما الثالث فهو مبنى امتحانات شهادة الدولة)

1- مبنى يشكل الغرفة الرئيسية للمدارس المرتبطة بمنظومة حاسوبية رئيسية مرتبطة بموقع الوزارة على شبكة الانترنت والتي بدورها مرتبطة بحاسوب داخل كل مدرسة تعليم اساسي (عامة - تابعة لوزارة التعليم الجديدة) ولكل مدرسة ثانوية عامة (خاصة أو دولية) ولكل مدرسة ثانوية تخصصية (ثانويات الشرطة والقضاء والدفاع والحرس والحرس البلدي والثانويات الفنية وغيرها) على طول البلاد وعرضها.

يعمل بالمبنى 190 موظف ويتكون من الاساسيات التالية:

* عدد 3 خوادم (1 يعمل واثنين احتياط) يديرها 5 موظفين.

* عدد 100 حاسوب (كل حاسوب يتابع من 100 الى 200 صفحة تفاعلية للمدارس على موقع الوزارة الالكتروني يديرها 100 موظف ، مرتبطة بمنظومة اتصالات هاتفية لمتابعة مدراء المدارس وتصحيح اخطاء التسجيل على كل الصفحات التفاعلية للمدارس.

* عدد 25 مبرمج ومختص مناهج يعملون على إنتاج الكتب المنهجية وتعديلها دورياً على شكل ملفات PDF ونشرها على موقع الوزارة بالاستناد الى اصول المناهج السابقة وإنتاج مناهج جديدة.

* عدد 15 موظف للتعاون من وزارة شؤون الخوصصة والاستثمار الداخلي في الاستفادة من المباني والأجهزة والمعدات والمركبات للكيانات الضبابية التعليمية السابقة وأعمال اخرى.



* عدد 25 مبرمج وموظف للاختبارات الالكترونية.

* عدد 5 مهندسين يديرون موقع الوزارة وصفحاتها الخاصة بالمدارس على (شبكة الانترنت) وهي شبكة داخلية للوزارة.

* عدد 5 مختصين بالحفظ الالكتروني ومعالجة البيانات.

* عدد 10 مدراء للإدارة العليا والإدارات الفرعية

2- مبنى يشكل الغرفة الرئيسية للجامعات والمعاهد العليا المرتبطة بمنظومة حاسوبية رئيسية مرتبطة بموقع الوزارة على شبكة الانترنت والتي بدورها مرتبطة بحاسوب داخل كل الجامعات والمعاهد العليا الخاصة والدولية على طول البلاد وعرضها.

يعمل بالمبنى 140 موظف ويتكون من الاساسيات التالية:

* عدد 3 خوادم (1 يعمل واثنين احتياط) يديرها 5 موظفين.

* عدد 50 حاسوب (كل حاسوب يتابع من 50 الى 100 صفحة تفاعلية للجامعات على موقع الوزارة الالكتروني يديرها 50 موظف ، مرتبطة بمنظومة اتصالات هاتفية لمتابعة مدراء وعمداء الجامعات والمعاهد العليا تعمل على تصحيح اخطاء التسجيل على كل صفحة تفاعلية لكل جامعة او معهد.

* عدد 35 مبرمج ومختص برمجي يعملون على إنتاج الكتب المنهجية وتعديلاتها دوريا على شكل ملفات PDF ونشرها على موقع الوزارة بالاستناد الى اصول المناهج السابقة وإنتاج مناهج جديدة.

* عدد 25 مبرمج للاختبارات الالكترونية.

* عدد 5 مهندسين يديرون موقع الوزارة وصفحاتها الخاصة بالجامعات والمعاهد العليا على (شبكة الانترنت) وهي شبكة داخلية للوزارة.



* عدد 5 مختصين بالحفظ الالكتروني ومعالجة البيانات.

* عدد 5 موظفين للأعمال الادارية والنقل.

* عدد 10 مدراء للإدارة العليا والإدارات الفرعية.

3- مبنى امتحانات شهادة الدولة المرتبط بمنظومة حاسوبية رئيسية مرتبطة بموقع الوزارة على شبكة الانترنت والتي بدورها مرتبطة بحاسوب داخل كل حاسوب داخل المبنى .
(هو احد مباني وزارة التعليم القديمة يتم اختياره بعناية)

يعمل بالمبنى 40 موظف ويتكون من الاساسيات التالية:

* عدد 2 خوادم (1 يعمل وواحد احتياط) يديرها 3 موظفين.

* عدد 200 حاسوب (كل حاسوب مربوط بالاختبارات الالكترونية على موقع الوزارة الالكتروني يديرها 5 موظفين .

* عدد 15 مبرمج ومختص يعملون على إنتاج الاختبارات الالكترونية للمناهج وتعديلاتها دوريا ونشرها على موقع الوزارة.

* عدد 5 اختصاصيين في تصنيف الوحدات التعليمية.

* عدد 5 مهندسين يديرون موقع الوزارة واختباراتها على (شبكة الانترنت) وهي شبكة داخلية للوزارة.

* عدد 2 مختصين بالحفظ الالكتروني ومعالجة البيانات.

* عدد 2 موظفين للأعمال الادارية والنقل.

* عدد 3 مدراء للإدارة العليا والإدارات الفرعية.



ثانياً : تكاليف الانجاز وتكاليف المرتبات السنوية للغرفة الرئيسية للمدارس

1- تكاليف مرتبات الغرفة الرئيسية للمدارس

| الغرفة الرئيسية للمدارس | | | المرتب | الدرجة الوظيفية | ر م |
|-------------------------|----------------|-------|------------|-----------------|-----|
| القيمة السنوية | القيمة الشهرية | العدد | | | |
| 42,000 | 3,500 | 7 | 500 | الاولى | 1 |
| 126,000 | 10,500 | 14 | 750 | الثانية | 2 |
| 1,200,000 | 100,000 | 100 | 1000 | الثالثة | 3 |
| 150,000 | 12,500 | 10 | 1250 | الرابعة | 4 |
| 450,000 | 37,500 | 25 | 1500 | الخامسة | 5 |
| 210,000 | 17,500 | 10 | 1750 | السادسة | 6 |
| 336,000 | 28,000 | 14 | 2000 | السابعة | 7 |
| 270,000 | 22,500 | 10 | 2250 | الثامنة | 8 |
| 2,784,000 | 232,000 | 190 | الاجماليات | | |

2- تكاليف الشراء والتركيب للمنظومات والأجهزة والمعدات

| الغرفة الرئيسية للمدارس | | | سعر الوحدة | الدرجة الوظيفية | ر م |
|-------------------------|------------|------------|------------|----------------------|-----|
| القيمة الاجمالية | قيمة مضافة | العدد | | | |
| 1,000,000 | 250,000 | 3 | 250,000 | الخوادم | 1 |
| 217,000 | 17,000 | 100 | 2,000 | حواسيب | 2 |
| 500,000 | 250,000 | 1 | 250,000 | تجهيزات قواعد بيانات | 3 |
| 300,000 | 150,000 | 1 | 150,000 | تجهيزات برمجية | 4 |
| 540,000 | 270,000 | 3 | 90,000 | ملحقات | 5 |
| 320,000 | 160,000 | 1 | 160,000 | اثاث | 6 |
| 600,000 | 300,000 | 1 | 300,000 | شبكات واتصالات | 7 |
| 380,000 | 190,000 | 1 | 190,000 | مصاريف متنوعة | 8 |
| 3,857,000 | 1,587,000 | الاجماليات | | | |



ثالثاً : تكاليف الانجاز وتكاليف المرتبات السنوية للغرفة الرئيسية للجامعات والمعاهد

1- تكاليف مرتبات الغرفة الرئيسية للجامعات والمعاهد العليا

| الغرفة الرئيسية للجامعات والمعاهد العليا | | | المرتب | الدرجة الوظيفية | ر م |
|--|----------------|-------|------------|-----------------|-----|
| القيمة السنوية | القيمة الشهرية | العدد | | | |
| 24,000 | 2,000 | 4 | 500 | الاولى | 1 |
| 72,000 | 6,000 | 8 | 750 | الثانية | 2 |
| 600,000 | 50,000 | 50 | 1000 | الثالثة | 3 |
| 120,000 | 10,000 | 8 | 1250 | الرابعة | 4 |
| 630,000 | 52,500 | 35 | 1500 | الخامسة | 5 |
| 525,000 | 43,750 | 25 | 1750 | السادسة | 6 |
| 120,000 | 10,000 | 5 | 2000 | السابعة | 7 |
| 135,000 | 11,250 | 5 | 2250 | الثامنة | 8 |
| 2,226,000 | 185,500 | 140 | الاجماليات | | |

2- تكاليف الشراء والتركيب للمنظومات والأجهزة والمعدات

| الغرفة الرئيسية للجامعات والمعاهد العليا | | | سعر الوحدة | الدرجة الوظيفية | ر م |
|--|------------|-------|------------|----------------------|-----|
| القيمة الاجمالية | قيمة مضافة | العدد | | | |
| 1,000,000 | 250,000 | 3 | 250,000 | الخوادم | 1 |
| 117,000 | 17,000 | 50 | 2,000 | حواسيب | 2 |
| 500,000 | 250,000 | 1 | 250,000 | تجهيزات قواعد بيانات | 3 |
| 300,000 | 150,000 | 1 | 150,000 | تجهيزات برمجية | 4 |
| 480,000 | 240,000 | 3 | 80,000 | ملحقات | 5 |
| 320,000 | 160,000 | 1 | 160,000 | اثاث | 6 |
| 600,000 | 300,000 | 1 | 300,000 | شبكات واتصالات | 7 |
| 380,000 | 190,000 | 1 | 190,000 | مصاريف متنوعة | 8 |
| 3,697,000 | 1,557,000 | | الاجماليات | | |



رابعاً تكاليف مبنى امتحانات شهادة الدولة

1- تكاليف مرتبات الموظفين بمبنى امتحانات شهادة الدولة

| مبنى امتحانات شهادة الدولة | | | المرتب | الدرجة الوظيفية | ر م |
|----------------------------|----------------|-------|------------|-----------------|-----|
| القيمة السنوية | القيمة الشهرية | العدد | | | |
| 24,000 | 2,000 | 4 | 500 | الاولى | 1 |
| 36,000 | 3,000 | 4 | 750 | الثانية | 2 |
| 120,000 | 10,000 | 10 | 1000 | الثالثة | 3 |
| 75,000 | 6,250 | 5 | 1250 | الرابعة | 4 |
| 90,000 | 7,500 | 5 | 1500 | الخامسة | 5 |
| 105,000 | 8,750 | 5 | 1750 | السادسة | 6 |
| 96,000 | 8,000 | 4 | 2000 | السابعة | 7 |
| 81,000 | 6,750 | 3 | 2250 | الثامنة | 8 |
| 627,000 | 52,250 | 40 | الاجماليات | | |

2- تكاليف الشراء والترتيب للمنظومات والأجهزة والمعدات

| مبنى امتحانات شهادة الدولة | | | سعر الوحدة | الدرجة الوظيفية | ر م |
|----------------------------|------------|-------|------------|----------------------|-----|
| القيمة الاجمالية | قيمة مضافة | العدد | | | |
| 750,000 | 250,000 | 2 | 250,000 | الخوادم | 1 |
| 417,000 | 17,000 | 200 | 2,000 | حواسيب | 2 |
| 500,000 | 250,000 | 1 | 250,000 | تجهيزات قواعد بيانات | 3 |
| 300,000 | 150,000 | 1 | 150,000 | تجهيزات برمجية | 4 |
| 540,000 | 270,000 | 3 | 90,000 | ملحقات | 5 |
| 640,000 | 320,000 | 2 | 160,000 | اثاث | 6 |
| 600,000 | 300,000 | 1 | 300,000 | شبكات واتصالات | 7 |
| 380,000 | 190,000 | 1 | 190,000 | مصاريف متنوعة | 8 |
| 4,127,000 | 1,747,000 | | الاجماليات | | |



المجاميع النهائية

| | |
|------------|---|
| 6,641,000 | مجموع تكاليف الغرفة الرئيسية للمدارس |
| 5,923,000 | مجموع تكاليف الغرفة الرئيسية للجامعات والمعاهد العليا |
| 4,754,000 | مجموع تكاليف مبنى امتحانات شهادة الدولة |
| 17,318,000 | الاجمالي النهائي |

نلاحظ هنا انه بالإمكان انشاء وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي بعدد 370 موظف فقط وبميزانية سنوية أقل من (18 مليون دينار) وهذه مبالغ لا تقارن بالمبالغ الضخمة المرصود لوزارة التعليم القديمة بشقيها (حوالي 8 مليار دينار ليبي كل سنة) وحتى لو تم التدقيق بمبلغ الـ (18 مليون دينار) وتبين انه غير كافي ويتطلب الضعف او ثلاثة اضعاف ، ممكن يكون هذا صحيح ولكنه يبقى مؤشر على مدى الاسراف الغير مبرر لوزارة التعليم القديمة.



تابع القاعدة الخامسة - قاعدة زيادة التمكين وتركيز المهام

زيادة التمكين وتركيز المهام بإنشاء وزارة شؤون الخصخصة والاستثمار والتنظيم الداخلي.

قاعدة زيادة التمكين وتركيز المهام:

وهي قاعدة من قواعد نظرية القيادة الذكية وبناء على هذه القاعدة يجب انشاء جهة جديدة تقوم بأعمال واختصاصات تم نزعها من جهة او جهات اخري بشرط تركيز المهام لتسهيل المحاسبة والمسائلة ولتقليل التكلفة وزيادة المرونة والقدرة على التعديل والتطوير ومنع التغول والإسراف.

زيادة التمكين وتركيز المهام

بإنشاء وزارة شؤون الخصخصة والاستثمار والتنظيم الداخلي

Increased empowerment and focus of tasks rule:

It is a rule of intelligent leadership theory, and based on this rule, a new entity must be created that carries out tasks and specializations that have been removed from one side or other entities, provided the tasks are focused to facilitate accountability and accountability, to reduce cost, increase flexibility, ability to modify and develop, and prevent abuse and wastefulness.

Increased empowerment and focus of tasks by establishing the Ministry of Privatization, Investment and Internal Organization.



تخصصات ومنتجات وزارة شؤون الخصخصة والاستثمار والتنظيم الداخلي

اولاً : المساهمة في اعداد مشروع قانون الخصخصة والاستثمار والتنظيم الداخلي الجديد وإنتاج لائحته التنفيذية بناء على (عمليات التقييم للقطاع العام مع وضع اسعار مخفضة):

- 1- وضع قائمة أسعار ثابتة للمباني والهناجر المستهدفة حسب المناطق والإعلان عنها محلياً.
- 2- وضع قائمة أسعار ثابتة لأثاث المباني المستهدفة حسب المناطق والإعلان عنها محلياً.
- 3- وضع قائمة أسعار ثابتة للأجهزة والمعدات الموجودة بالمباني المستهدفة حسب المناطق والإعلان عنها محلياً.
- 4- وضع قائمة أسعار ثابتة لمركبات الجهات المستهدفة بأنواعها والإعلان عنها محلياً.
- 5- وضع قائمة أسعار ثابتة للملحقات والمنظومات وغيرها لكافة الجهات المستهدفة والإعلان عنها محلياً.

ثانياً الالتزام بسرعة تقييم الجهات المستهدفة التالية:

1- جهات تابعة لوزارة الاقتصاد والصناعة

| | |
|--|-----------------------------------|
| ديوان وزارة الاقتصاد والصناعة | مشروع شبكة ليبيا للتجارة |
| مكاتب الاقتصاد والصناعة بالمناطق | صندوق موازنة الاسعار |
| المؤسسة الوطنية للتعددين | صندوق ضمان الاقراض لأغراض التشغيل |
| الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة | مركز البحوث الصناعية |
| الهيئة العامة للمناطق الصناعية | مركز المعلومات والتوثيق الاقتصادي |
| هيئة النهوض بالصناعة الوطنية | مركز المعلومات والتوثيق الصناعي |
| البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة | هيئة سوق المال |

الجهات اعلاه تكلف الدولة في السنة الواحدة اكثر من 250 مليون دينار ليبي ... والتوقعات التي لا مفر منها (نتيجة التقييم) هو الغاء بعضاً منها وضم بعضها في كيان واحد جديد والأهم من ذلك هو ضرورة استلام المباني وتجهيزاتها وإعادة توزيعها حسب النظام الجديد بشكل يضمن العدالة في الانتاج والاستثمار... مع ضرورة القيام بالاتي:



1- الغاء مركز المعلومات والتوثيق الاقتصادي وإلغاء مركز المعلومات والتوثيق الصناعي وإنشاء بدلاً عنهم بالوزارة إدارة أو قسم المحفوظات الإلكترونية الجديدة التابع لوزارة الرقابة الإلكترونية ومؤشرات الفساد.

2- الغاء صندوق موازنة الاسعار وكل متعلقاته القانونية.

3- الغاء الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة وإلغاء قرار تأسيس الهيئة رقم (89) لسنة 2009.

4- الغاء نظام رخص الاستيراد والتصدير والعمل بها ضمن نظام القائمة المعلنة من وزارة أمن الموانئ.

5- استحداث إدارة أو قسم العطاءات الإلكترونية الجديدة بالوزارة والغاء أي لجان أو أقسام موازية مع وجوب تبعية إدارة أو قسم العطاءات الإلكترونية الجديدة لوزارة العطاءات الإلكترونية المسؤولة عن إدارة العطاءات والطلبات بالبلاد.

6- القيام بكل ما يلزم من الغاء وتغيير وضم.

ان بطاقة المنحة الإلكترونية ستتسبب في خروج 80% تقريباً من الموظفين (على الأقل) من تلك الوزارة مما يجعل تقييمها سريعاً هو امر ملح وذو فائدة.



2- جهات تابعة لوزارة المواصلات

| | |
|---|---------------------------------|
| المركز الوطني للارصاد الجوية | ديوان وزارة المواصلات |
| مركز المعلومات والتوثيق | مكاتب المواصلات والنقل بالمناطق |
| جهاز تنفيذ مشروعات المواصلات | مصلحة الطرق والجسور |
| جهاز تنفيذ وإدارة طريق امساعد / راس اجدير | مصلحة الطيران المدني |
| مصلحة النقل البري | مصلحة الموانئ والنقل البحري |
| | مصلحة المطارات |

الجهات اعلاه تكلف الدولة في السنة الواحدة اكثر من 300 مليون دينار ليبي ... والتوقعات بعد التقييم هو الغاء بعضاً منها وضم بعضها في كيان واحد جديد والأهم من ذلك هو ضرورة استلام المباني وتجهيزاتها وإعادة توزيعها حسب النظام الجديد بشكل يضمن العدالة في الانتاج والاستثمار. ... مع ضرورة القيام بالاتي:

1- الغاء مركز المعلومات والتوثيق وإنشاء بدلاً عنه بالوزارة ادارة أو قسم المحفوظات الالكترونية الجديدة التابع لوزارة الرقابة الالكترونية ومؤشرات الفساد.

2- استحداث ادارة أو قسم العطاءات الالكترونية الجديدة بالوزارة والغاء اي لجان او اقسام موازية مع وجوب تبعية ادارة أو قسم العطاءات الالكترونية الجديدة لوزارة العطاءات الالكترونية المسؤولة عن ادارة العطاءات والطلبات بالبلاد.

3- تثبيت المواصلات المجانية بالحافلات مقابل تبادل سير المركبات الخاصة ذات بداية الارقام الفردية والزوجية يومياً بحيث تخصم المخالفات المرورية من بطاقة المنحة الالكترونية.

4- الغاء مصلحة الموانئ والنقل البحري وكذلك مصلحة المطارات التابعة لوزارة المواصلات وضمها الى وزارة أمن الموانئ الجديدة بمهام جديدة وموظفين جدد... مصلحة الموانئ والنقل البحري تكلف الدولة سنويا اكثر من 17 مليون دينار منها فقط اكثر من 15 مليون دينار كمرتبات سنوية (لها إيرادات خجولة بقيمة 25 مليون دينار).. أما مصلحة المطارات فهي تكلف الدولة سنويا اكثر من 55 مليون دينار منها فقط اكثر من 45 مليون دينار كمرتبات سنوية (لها إيرادات خجولة بقيمة 30 مليون دينار).

ان بطاقة المنحة الالكترونية ستتسبب في خروج 70% تقريباً من الموظفين (على الأقل) من تلك الوزارة مما يجعل تقييمها سريعاً هو امر ملح وذو فائدة.



3- جهات تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية

| | |
|--|--|
| مركز السواني لتأهيل وإعادة تأهيل ذوي الإعاقة | ديوان وزارة الشؤون الاجتماعية |
| مركز تأهيل وإعادة تأهيل المعاقين – بنغازي | مكاتب الشؤون الاجتماعية بالمناطق |
| مركز جالو لتأهيل وإعادة تأهيل الحالات للعلاج الطبيعي | الهيئة العامة لصندوق التضامن الاجتماعي |
| مركز الدراسات الاجتماعية | الهيئة الليبية للإغاثة |
| مركز المعلومات والتوثيق | دار الوفاء لرعاية العجزة والمسنين |
| مركز باب درنة للامومة والطفولة | صندوق دعم الزواج |
| مركز مزدة للامومة والطفولة | مجمع المرج للرعاية الاجتماعية الشاملة |
| مركز المخيلي للامومة والطفولة | مركز تأهيل وإعادة تأهيل المعاقين – جنزور |

الجهات اعلاه تكلف الدولة في السنة الواحدة حوالي مليار دينار ليبي ... ولا يختلف أحد على أهميتها للمجتمع ، ولكن طالما بطاقة المنحة الالكترونية موجود فان نظرية القيادة الذكية تؤكد على تطوير هذه الوزارة وذلك بتركيز مهامها في أربع هيئات فقط هي :

الهيئة العامة للإغاثة ، الهيئة العامة للرعاية ، الهيئة العامة للتأهيل ، الهيئة العامة للطفولة

1- إيقاف العمل بالقانون رقم (15) لسنة 1984 م بشأن قواعد الزواج واحالته الى دار الافتاء الليبية حول مشروعيتها الاسلامية وخصوصاً المادة الثامنة منه ونتائجها المتعلقة بحرمان اولاد الام الليبية من ميراثها ... والعمل بالنتائج الواردة من دار الافتاء الليبية حوله.

قال تعالى (لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ ۗ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا (7) وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا (8) وَلِيَحْشَ الَّذِينَ نَوَّوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (9) إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا (10)) سورة النساء.



2- ضرورة الغاء مركز المعلومات والتوثيق وإنشاء بدلاً عنه بالوزارة ادارة أو قسم المحفوظات الالكترونية الجديدة التابع لوزارة الرقابة الالكترونية ومؤشرات الفساد.

3- ضرورة استحداث ادارة أو قسم العطاءات الالكترونية الجديدة بالوزارة والغاء اي لجان او اقسام موازية مع وجوب تبعية ادارة أو قسم العطاءات الالكترونية الجديدة لوزارة العطاءات الالكترونية المسؤولة عن ادارة العطاءات والطلبات بالبلاد.

4- اعادة النظر في وجود الهيئة العامة لصندوق التضامن الاجتماعي (التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية) التي تكلف الدولة 765 مليون دينار سنوياً منها فقط 745 مليون للمعاشات الاساسية ، حيث يجب احالة قيمتهم كمكتسب للبطاقة لأنهم سيكونون بالتأكد ضمن عدد حاملي البطاقة المضاعفة (مليون ونصف لأعمار من 60 عام فما فوق مضافاً اليهم المقعدين وذوي الاحتياجات الخاصة وجميعهم يتقاضون ضعف قيمة البطاقة بدلا عن المعاش الاساسي / التقاعدي / اعانات وغير ذلك) ... فقد ثبت حسابياً ان قيمة البطاقة المضاعفة اكثر مما يتقاضونه من الهيئة.

5- استمرار تقديم الخدمات والإعانات للمحتاجين داخل البلاد حسب تخصصات الهيئات الجديدة للوزارة الهيئة العامة للإغاثة ، الهيئة العامة للرعاية ، الهيئة العامة للتأهيل ، الهيئة العامة للطفولة.

ان بطاقة المنحة الالكترونية ستتسبب في خروج 70% تقريباً من الموظفين (على الأقل) من تلك الوزارة مما يجعل تقييمها سريعاً هو امر ملح وذو فائدة.



4- جهات تابعة لوزارة التخطيط

| | |
|--|------------------------|
| المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية | ديوان وزارة التخطيط |
| المركز الليبي للاعتماد | مكاتب التخطيط بالمناطق |
| معهد التخطيط | مصلحة المساحة |
| | مصلحة الاحصاء والتعداد |

الجهات اعلاه تكلف الدولة في السنة الواحدة اكثر من 34 مليون دينار ليبي ... والتوقعات التي لا مفر منها (نتيجة التقييم) هو الغاء بعضاً منها وضم بعضها في كيان واحد جديد والأهم من ذلك هو ضرورة استلام المباني وتجهيزاتها وإعادة توزيعها حسب النظام الجديد بشكل يضمن العدالة في الانتاج والاستثمار. ... مع ضرورة:

1- الغاء مصلحة الاحصاء والتعداد وإنشاء بدلاً عنها بالوزارة ادارة أو قسم المحفوظات الالكترونية الجديدة التابع لوزارة الرقابة الالكترونية ومؤشرات الفساد.

2- اعادة هيكلة معهد التخطيط وضمه ليكون برعاية كاملة من وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي ضمن مرحلة الثانويات التخصصية.

3- استحداث ادارة أو قسم العطاءات الالكترونية الجديدة بالوزارة والغاء اي لجان او اقسام موازية مع وجوب تبعية ادارة أو قسم العطاءات الالكترونية الجديدة لوزارة العطاءات الالكترونية المسؤولة عن ادارة العطاءات والطلبات بالبلاد.

4- تقييم المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية و المركز الليبي للاعتماد بغرض ضمه الى وزارة شهادة الدولة للامتحانات الالكترونية والبحث العلمي.

ان بطاقة المنحة الالكترونية ستتسبب في خروج 90% تقريباً من الموظفين (على الأقل) من تلك الوزارة مما يجعل تقييمها سريعاً هو امر ملح وذو فائدة.



5- جهات تابعة لوزارة الحكم المحلي

| | |
|-------------------------------|--|
| ديوان وزارة الحكم المحلي | جهاز ادارة المدن التاريخية |
| المجالس البلدية | الامانة العامة للمجلس الاعلى للإدارة المحلية |
| جهاز الحرس البلدي | اللجنة المركزية لانتخابات المجالس المحلية |
| جهاز تنمية وتطوير مدينة غدامس | |

الجهات اعلاه تكلف الدولة في السنة الواحدة اكثر من 600 مليون دينار ليبي ... ولا يختلف أحد على أهميتها ، ولكن طالما أن بطاقة المنحة الالكترونية موجود فان نظرية القيادة الذكية تؤكد على تطوير آلية عمل المجالس البلدية لأنها وفق النظرية لن تستقبل ميزانيات من الدولة لتنفقها على المشاريع بل ستكون هناك إدارة مستقلة داخل المجلس البلدي اسمها (ادارة أو قسم العطاءات الالكترونية الجديدة) تتبع مباشرة لوزارة العطاءات الالكترونية والتي عن طريقها تتم الطلبات والعطاءات بالسرعة القصوى لصالح المجلس البلدي ليتفرغ بدوره للتركيز في وظيفته الاساسية وهي خدمة المجتمع والتخطيط لاحتياجاته وليس مقرا ورقياً للصفقات.

ننبه هنا انه ووفقاً للنظرية ستكون إدارة أو قسم العطاءات الالكترونية الجديدة الذي يتبع مباشرة لوزارة العطاءات الالكترونية موجودا في كل وزارات وهيئات ومؤسسات القطاع العام حتى انه سيكون موجودا في وزارة الحكم المحلي نفسها وضمن المجالس البلدية نفسها ايضاً.

مع ضرورة الغاء الشؤون الادارية والمحفوظات وإنشاء بدلاً عنها بالوزارة إدارة أو قسم المحفوظات الالكترونية الجديدة التابع لوزارة الرقابة الالكترونية ومؤشرات الفساد.

* تقترح النظرية اعادة هيكلة الحرس البلدي وإنشاء الهيئة العامة للحرس البلدي بمهام جديدة ضمن وزارة شهادة الدولة للامتحانات الالكترونية والبحث العلمي (يعمل حسب مشروع قانون الحرس البلدي الجديد) بحيث يكون اغلب العاملين بالهيئة من اصحاب الشهادات العليا وخريجي ثانويات الحرس البلدي.



* تعمل الهيئة العامة للحرس البلدي تحت توجيهات وزارة شهادة الدولة للامتحانات الالكترونية والبحث العلمي بأسلوب علمي منظم ومدروس وضمن مشروع قانون الحرس البلدي الجديد للخروج من الطريقة النمطية التقليدية (ورقة الرخصة المعلقة في المحل والبحث عن تاريخ الصلاحية للسلع والتفتيش والفرح باكتشاف المخالفات دون خطة لمعالجتها ومنع حدوثها).

كما ننبه ايضا الى ان اللجنة المركزية لانتخابات المجالس المحلية تكلف الدولة سنوياً مبلغ 50 مليون دينار ليبي وبالتالي يجب مراجعة نظامها وطريقتها المكلفة في العمل... فالنظام الالكتروني لا يكلف إلا بضعة الالاف ... الرقم هائل جداً والفساد قابح به لا محالة؟

ان بطاقة المنحة الالكترونية ستتسبب في خروج 90% تقريباً من الموظفين (على الأقل) من تلك الوزارة مما يجعل تقييمها سريعاً هو امر ملح وذو فائدة.



6- جهات تابعة لوزارة العمل والتأهيل

| | |
|-----------------------------------|------------------------------------|
| مركز رفع الكفاءة المهنية بالزاوية | ديوان وزارة العمل والتأهيل |
| المركز الليبي الكوري لمهن البناء | مكاتب العمل والتأهيل بالمناطق |
| معهد الثقافة العمالية | المعهد الوطني للإدارة |
| صندوق التسهيلات المالية | مركز ضمان الجودة والمعايير المهنية |
| | مركز المعلومات والتوثيق |

الجهات اعلاه تكلف الدولة في السنة الواحدة اكثر من 840 مليون دينار ليبي ... والتوقعات التي لا مفر منها (نتيجة التقييم) هو الغاء بعضاً منها وضم بعضها في كيان واحد جديد والأهم من ذلك هو ضرورة استلام المباني وتجهيزاتها وإعادة توزيعها حسب النظام الجديد بشكل يضمن العدالة في الانتاج والاستثمار. مع ضرورة :

1- الغاء مركز المعلومات والتوثيق وإنشاء بدلاً عنه بالوزارة ادارة أو قسم المحفوظات الالكترونية الجديدة التابع لوزارة الرقابة الالكترونية ومؤشرات الفساد.

2- اعادة هيكلة المعهد الوطني للإدارة ومعهد الثقافة العمالية وضمهما ليكونا برعاية كاملة من وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي ضمن مرحلة الثانويات التخصصية ، ونفس الوضع لمركز ضمان الجودة والمعايير المهنية.

3- استحداث ادارة أو قسم العطاءات الالكترونية الجديدة بالوزارة والغاء اي لجان او اقسام موازية مع وجوب تبعية ادارة أو قسم العطاءات الالكترونية الجديدة لوزارة العطاءات الالكترونية المسؤولة عن ادارة العطاءات والطلبات بالبلاد.

ان بطاقة المنحة الالكترونية ستتسبب في خروج 80% تقريباً من الموظفين (على الأقل) من تلك الجهات مما يجعل تقييمها سريعاً هو امر ملح وذو فائدة.



7- جهات تابعة لوزارة المالية + بنود صرف

| | |
|--|---|
| معهد التدريب المالي والمحاسبي | ديوان وزارة المالية |
| مركز المعلومات والتوثيق | مراقبات ومكاتب الخدمات المالية بالمناطق |
| الاحكام القضائية والمصالحات | مخصصات المراقبين الماليين بالسفارات والقنصليات بالخارج |
| تعويضات الاموال المؤممة والوحدات الانتاجية والسكنية | مصلحة الجمارك |
| ديوان العلاج في الخارج | مصلحة الضرائب |
| المساهمات والاشتراكات بالمنظمات الدولية | مصلحة املاك الدولة |
| العمل السياسي | صندوق تصفية الشركات العامة والأجهزة المنحلة |
| المتفرقات | مرتبات وقروض محدودى الدخل وشهداء الواجب |

الجهات اعلاه تكلف الدولة في السنة الواحدة اكثر من مليار ونصف دينار ليبي ... والتوقعات التي لا مفر منها (نتيجة التقييم) هو الغاء بعضاً منها وضم بعضها في كيان واحد جديد والأهم من ذلك هو ضرورة استلام المباني وتجهيزاتها وإعادة توزيعها حسب النظام الجديد بشكل يضمن العدالة وخصوصاً بتسمية ودعم كيان مهم وهو شهداء الواجب وعدم ربطه بمرتبات وقروض محدودى الدخل مع ضرورة القيام بالاتي:

1- الغاء مصلحة الجمارك التابعة لوزارة المالية وتسريح الموظفين بها وإلغاء قوانينها ولوائحها وضمها باسم ادارة الجمارك في وزارة أمن الموانئ الجديدة بمهام جديدة وموظفين جدد (ضمن مشروع قانون الجمارك الجديد) ... لقد بلغت تكلفته مصلحة الجمارك السنوية على الدولة اكثر من 269 مليون دينار ليبي ... منها فقط 261 مليون كمرتبات فقط... دون فائدة منها وأصبحت معوق كبير لأي مشروع اقتصادي للنمو... واستمرار وجودها بهذا الشكل سيؤدي حتماً لدمار الدولة اقتصادياً... يجب انهاء وجودها ومنع موظفيها من دخول الوضع الجديد.



2- الغاء مصلحة الضرائب التابعة لوزارة المالية وتسريح الموظفين بها وإلغاء قوانينها ولوائحها وتأجيل بديل عنها لمدة أقلها 5 سنوات ، حيث بلغت تكلفته مصلحة الضرائب السنوية على الدولة أكثر من 50 مليون دينار ليبي ... منها فقط 42 مليون كمرتبات فقط ... دون فائدة منها وأصبحت معوق كبير للاستثمار المحلي والخارجي فهي لا تتكيف ابدا مع الظروف المحيطة وتعتمد على بعض القوانين لإفساد البيئة الاقتصادية وطرده المستثمرين المحليين منها قانون الضرائب رقم (7) لسنة 2010 بشأن ضرائب الدخل ولائحته التنفيذية وقانون رقم (44) لسنة 1970 ولائحته التنفيذية ، بالإضافة الى المفهوم العيبط لرسوم الدمغة وما تشكل عنه من طوابير لمندوبي الشركات مما زاد تكاليف بقاء الشركات الخاصة فاعتمدت على الصفقات وإنهاء أعمالها ووجودها فورا بعد ذلك والبحث عن الاستقرار وفتح مصانع في دول اخرى ، مما شكل في النهاية مفهوم السرقة والفساد بدلا من الاقتصاد.

3- الغاء مركز المعلومات والتوثيق وإنشاء بدلا عنه بالوزارة إدارة أو قسم المحفوظات الالكترونية الجديدة التابع لوزارة الرقابة الالكترونية ومؤشرات الفساد.

4- اعادة النظر في طريقة عمل مصلحة املاك الدولة وغيرها من الاجسام الغريبة بالوزارة واقتراح حلول بشأنها أهمها الالغاء.

5- اعادة النظر في ديوان العلاج بالخارج فهو يكلف أكثر من 185 مليون دينار ليبي سنويا وهو ثمن اقامة مستشفى تخصصي من اعلى المستويات... وليس ذلك فقط بل يجب اقتراح قوانين خاصة بالاستثمار الطبي داخل البلاد ضمن مشروع قانون الخصخصة والاستثمار والتنظيم الداخلي ومنح كل التسهيلات للمستثمرين الليبيين والأجانب.... كما يجب توضيح العلاقة بينه وبين بند العلاج بالخارج لوزارة الصحة بقيمة سنوية بلغت 130 مليون دينار وأيضا بند العلاج بالداخل لوزارة الصحة بقيمة سنوية بلغت 130 مليون دينار ايضا.

6- اعادة هيكلة معهد التدريب المالي والمحاسبي وضمه ليكون برعاية كاملة من وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي ضمن مرحلة الثانويات التخصصية.



7- القيام بدراسة واقية لبند المتفرقات والذي يزيد عن 664 مليون دينار سنويا لبيان هل هذا الرقم له علاقة بالاعتمادات الاستيرادية للسلع التموينية (الدعم السلعي).

8- استحداث ادارة أو قسم العطاءات الالكترونية الجديدة بالوزارة والغاء اى لجان او اقسام موازية مع وجوب تبعية ادارة أو قسم العطاءات الالكترونية الجديدة لوزارة العطاءات الالكترونية المسؤولة عن ادارة العطاءات والطلبات بالبلاد.

ان بطاقة المنحة الالكترونية ستتسبب في خروج 70% تقريباً من الموظفين (على الأقل) من تلك الوزارة مما يجعل تقييمها سريعاً هو امر ملح وذو فائدة.



8- جهات تابعة لوزارة التعليم

أولاً المراكز والهيئات واللجان

| | |
|---|---|
| مركز بحوث التقنيات الحيوية | ديوان وزارة التعليم |
| المركز الوطني للبحوث الطبية | مراقبات التعليم بالمناطق |
| المركز المتقدم للتقنية | مصلحة التفتيش التربوي |
| المركز المتقدم لتقنيات اللحام | المركز الوطني للامتحانات |
| المركز المهني للسباكة | مصلحة المرافق التعليمية |
| المركز العالي للتدريب والإنتاج | الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني. |
| مركز بحوث اللدائن | مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية |
| المعمل المتقدم للتحليل الكيميائية | اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم |
| مركز المنظومات الالكترونية والبرمجيات | الهيئة الوطنية لرعاية الموهوبين والمتفوقين |
| مركز بحوث ودراسات الطاقة الشمسية | الهيئة العامة للبحوث والعلوم والتكنولوجيا |
| المركز الوطني للغات الحية | هيئة ابحاث العلوم الانسانية والاجتماعية |
| مركز بحوث العلوم الاقتصادية | المركز العام للتدريب وتطوير التعليم |
| مركز البحوث والدراسات الاقتصادية - العجيلات | مركز المتفوقين - بنغازي |
| مركز البحوث الهندسية وتقنية المعلومات | المركز العربي لأبحاث الصحراء وتنمية المجتمعات الصحراوية |
| مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية | المركز الليبي للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء |
| مركز ابحاث شجرة الزيتون | مركز دراسات وبحوث علوم وتكنولوجيا البيئة |
| | مركز المعلومات والتوثيق بوزارة التعليم |

الجهات اعلاه تكلف الدولة في السنة الواحدة اكثر من 6 مليار دينار ليبي ... والتوقعات التي لا مفر منها (نتيجة التقييم) هو الغاء بعضاً منها وضم بعضها في كيان واحد جديد والأهم من ذلك هو ضرورة استلام المباني وتجهيزاتها وإعادة توزيعها حسب النظام الجديد بشكل يضمن العدالة مع ضرورة القيام بالاتي:

1- الغاء مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية فالبديل ضمن خدمات وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي.



2- الغاء مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية فالبديل ضمن خدمات وزارة شهادة الدولة لامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي.

3- الغاء باقي المكونات وضمها حسب الحاجة الى وزارة التربية والتعليم الجديدة و وزارة شهادة الدولة لامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي مع وتثبيت مجانية التعليم للمرحلة الاساسية فقط التابعة لوزارة التربية والتعليم الجديدة.

4- الغاء مركز المعلومات والتوثيق وانشاء بالوزارة ادارة أو قسم المحفوظات الالكترونية الجديدة التابع لوزارة الرقابة الالكترونية ومؤشرات الفساد (للعمل داخل وزارة التربية والتعليم الجديدة).

5- استحداث ادارة أو قسم العطاءات الالكترونية الجديدة بالوزارة والغاء اي لجان او اقسام موازية مع وجوب تبعية ادارة أو قسم العطاءات الالكترونية الجديدة لوزارة العطاءات الالكترونية المسؤولة عن ادارة العطاءات والطلبات بالبلاد.



ثانيا الجامعات والمعاهد العليا

| | |
|------------------|---|
| جامعة صبراتة | الكليات التقنية والمعاهد المتوسطة والعليا التابعة للهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني. |
| جامعة الزيتونة | معهد تاجورني - مالطا |
| جامعة بنى وليد | الأكاديمية الليبية |
| جامعة المرقب | جامعة طرابلس |
| جامعة طبرق | جامعة بنغازي |
| جامعة الجفرة | جامعة سبها |
| جامعة اجدابيا | جامعة مصراتة |
| الجامعة المفتوحة | جامعة سرت |
| جامعة الزنتان | جامعة غريان |
| جامعة الجفارة | جامعة عمر المختار |
| جامعة فزان | جامعة النجم الساطع |
| جامعة السدرة | جامعة الزاوية |
| جامعة نالوت | الجامعة الاسمية الاسلامية |
| | جامعة السيد محمد بن علي السنوسي |

الجهات اعلاه تكلف الدولة في السنة الواحدة اكثر من 1 مليار دينار ليبي ... والتوقعات التي لا مفر منها (نتيجة التقييم) هو الاستثمار فيها جميعها والأهم من ذلك هو ضرورة استلام المباني وتجهيزاتها وإعادة توزيعها حسب النظام الجديد بشكل يضمن العدالة في الاستثمار حيث يتم منح اعضاء الادارة والأساتذة حق الخصخصة قبل المستثمرين "او بالشراكة بينهم".



9- جهات تابعة لوزارة الصحة

| | |
|---|---|
| مركز الطب الميداني والدعم | ديوان وزارة الصحة |
| الهيئة الوطنية لزراعة القرنية | مكاتب الصحة بالمناطق |
| مؤسسة الرعاية الصحية | مجلس التخصصات الطبية |
| المستشفيات التعليمية | المجلس الصحي العام |
| المستشفيات العامة والمركزية | المجلس الوطني لتحديد المسؤولية الطبية |
| المستشفيات القروية | مجلس التدريب الصحي |
| المستشفيات والمراكز التخصصية | جهاز الامداد الطبي |
| المختبرات الطبية ومصارف الدم | جهاز خدمات الاسعاف والطوارئ |
| المراكز العلاجية | جهاز خدمات الاسعاف الطائر |
| العيادات المجمعّة وعيادات الاسنان | المركز الوطني لمكافحة الامراض |
| اللجنة العليا لمتابعة اوضاع المصابين بنغازي | البرنامج الوطني لزراعة الاعضاء |
| العلاج بالخارج | مركز تنمية القوى العاملة الطبية |
| العلاج بالداخل | مركز المعلومات والتوثيق الصحي |
| العناصر الطبية والطبية المساندة (المغتربين) | المركز الوطني للإطراف الصناعية |
| تحسين الخدمات الصحية والعلاجية | المركز الليبي لليقظة والمعلومات الدوائية ومراقبة السموم |
| | مركز اعتماد المؤسسات الصحية |

الجهات اعلاه تكلف الدولة في السنة الواحدة اكثر من 3.5 مليار دينار ليبي ... والتوقعات التي لا مفر منها (نتيجة التقييم) هو ابقاء و الغاء بعضاً منها والاستثمار في البعض الاخر كما يلي :

1- خصصة 50% من المستشفيات التعليمية وطرحها للاستثمار الداخلي والخارجي لتخفيض كلفتها الباهظة سنوياً والتي بلغت اكثر من 700 مليون دينار ليبي.

2- خصصة 30% من المستشفيات العامة والمركزية وطرحها للاستثمار الداخلي والخارجي لتخفيض كلفتها الباهظة سنوياً والتي بلغت اكثر من 200 مليون دينار ليبي.



3- عدم خصصة المستشفيات القروية والمستشفيات والمراكز التخصصية وتحسين ادارتها بالدعم الالكتروني وتوسيع خدماتها ورصد لها اكثر من 250 مليون دينار ليبي سنوياً.

4- ضم المختبرات الطبية ومصارف الدم و المراكز العلاجية والعيادات المجمع في هيئة واحدة في هيكلية جديدة ورصد لها اكثر من 200 مليون دينار ليبي سنوياً وعدم خصصتها.

5- الغاء مركز اعتماد المؤسسات الصحية فالبديل موجود ضمن خدمات وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي.

6- الغاء مركز المعلومات والتوثيق الصحي وانشاء بالوزارة ادارة أو قسم المحفوظات الالكترونية الجديدة التابع لوزارة الرقابة الالكترونية ومؤشرات الفساد (للعمل داخل وزارة الصحة).

7- استحداث ادارة أو قسم العطاءات الالكترونية الجديدة بالوزارة والغاء اي لجان او اقسام موازية مع وجوب تبعية ادارة أو قسم العطاءات الالكترونية الجديدة لوزارة العطاءات الالكترونية المسؤولة عن ادارة العطاءات والطلبات بالبلاد.

8- تثبيت دعم الادوية السنوي البالغ 850,000,000 (ثمانمائة وخمسون مليون دينار ليبي) (وهو رقم كبير جدا يحتاج الى تدقيق وتنظيم ثم تثبيته عن طريق وزارة العطاءات الالكترونية).

ان بطاقة المنحة الالكترونية ستتسبب في خروج 70% تقريباً من الموظفين (على الأقل) من تلك الوزارة مما يجعل تقييمها سريعاً هو امر ملح وذو فائدة.



10- جهات تابعة للهيئة العامة للسياحة

| | |
|----------------------------------|-------------------------------------|
| جهاز تشغيل واستثمار حدائق بنغازي | ديوان الهيئة العامة للسياحة |
| مركز معلومات وتوثيق السياحة | جهاز ادارة وتطوير المنتزهات الوطنية |

الجهات اعلاه تكلف الدولة في السنة الواحدة اكثر من 70 مليون دينار ليبي ... وبالرغم من اهميتها تم تركيز الصرف فيها على بند المرتبات البالغ اكثر من 69 مليون دينار ليبي.

* يتوقع ان بطاقة المنحة الالكترونية ستتسبب في خروج 80% تقريباً من الموظفين (على الأقل) من تلك الجهات مما يفيد في تطويرها بالدراسات الحديثة مع ضرورة الغاء مركز معلومات وتوثيق السياحة وانشاء ادارة أو قسم المحفوظات الالكترونية الجديدة التابع لوزارة الرقابة الالكترونية ومؤشرات الفساد (للمعمل داخل هيئة السياحة).

وضرورة استحداث ادارة أو قسم العطاءات الالكترونية الجديدة بالهيئة والغاء اي لجان او اقسام موازية مع وجوب تبعية ادارة أو قسم العطاءات الالكترونية الجديدة لوزارة العطاءات الالكترونية المسؤولة عن ادارة العطاءات والطلبات بالبلاد.



11- جهات تابعة للهيئة العامة للموارد المائية

الهيئة العامة للموارد المائية تكلف الدولة في السنة الواحدة اكثر من 12 مليون دينار ليبي ... وبالرغم من اهميتها تم تركيز الصرف فيها على بند المرتبات البالغ اكثر من 8.5 مليون دينار ليبي.

* يتوقع ان بطاقة المنحة الالكترونية ستتسبب في خروج 80% تقريباً من الموظفين (على الأقل) منها مما يفيد في تطويرها بالدراسات الحديثة مع ضرورة وجود ادارة أو قسم المحفوظات الالكترونية الجديدة التابع لوزارة الرقابة الالكترونية ومؤشرات الفساد (للمعمل داخل الهيئة العامة للموارد المائية).

وضرورة استحداث ادارة أو قسم العطاءات الالكترونية الجديدة بالهيئة والغاء اي لجان او اقسام موازية مع وجوب تبعية ادارة أو قسم العطاءات الالكترونية الجديدة لوزارة العطاءات الالكترونية المسؤولة عن ادارة العطاءات والطلبات بالبلاد.



12- جهات تابعة للهيئة العامة للثقافة والمجتمع المدني

| | |
|---------------------------------|--------------------------------|
| مركز البحوث والدراسات الافريقية | ديوان الهيئة |
| المركز الوطني للترجمة بدرنة | مكاتب الثقافة بالمناطق |
| | المركز الليبي للثقافات المحلية |

الجهات اعلاه تكلف الدولة في السنة الواحدة اكثر من 139 مليون دينار ليبي ... وبالرغم من اهميتها تم تركيز الصرف فيها على بند المرتبات البالغ اكثر من 132 مليون دينار ليبي.

ولذلك يتوقع ان بطاقة المنحة الالكترونية ستتسبب في خروج 80% تقريباً من الموظفين (على الأقل) من تلك الجهات مما يفيد في تطويرها بالدراسات الحديثة مع ضرورة وجود ادارة أو قسم المحفوظات الالكترونية الجديدة التابع لوزارة الرقابة الالكترونية ومؤشرات الفساد (لعمل داخل الهيئة العامة للثقافة والمجتمع المدني).

وضرورة استحداث ادارة أو قسم العطاءات الالكترونية الجديدة بالهيئة والغاء اى لجان او اقسام موازية مع وجوب تبعية ادارة أو قسم العطاءات الالكترونية الجديدة لوزارة العطاءات الالكترونية المسؤولة عن ادارة العطاءات والطلبات بالبلاد.



13- جهات تابعة للهيئة العامة للإعلام

| | |
|---|-------------------------|
| قناة الشبابية | ديوان الهيئة |
| اذاعة القران الكريم | هيئة دعم وتشجيع الصحافة |
| وكالة الانباء الليبية | قناة ليبيا الرسمية |
| المركز العام للاذاعات الموجهة - راديو ليبيا | قناة ليبيا العامة |
| | قناة ليبيا الرياضية |

الجهات اعلاه تكلف الدولة في السنة الواحدة اكثر من 90 مليون دينار ليبي ... وبالرغم من اهميتها تم تركيز الصرف فيها على بند المرتبات البالغ اكثر من 57 مليون دينار ليبي.

* يتوقع ان بطاقة المنحة الالكترونية ستتسبب في خروج 80% تقريباً من الموظفين (على الأقل) من تلك الجهات مما يفيد في تطويرها بالدراسات الحديثة مع ضرورة وجود ادارة أو قسم المحفوظات الالكترونية الجديدة التابع لوزارة الرقابة الالكترونية ومؤشرات الفساد (للمعمل داخل الهيئة العامة للإعلام).

وضرورة استحداث ادارة أو قسم العطاءات الالكترونية الجديدة بالهيئة والغاء اي لجان او اقسام موازية مع وجوب تبعية ادارة أو قسم العطاءات الالكترونية الجديدة لوزارة العطاءات الالكترونية المسؤولة عن ادارة العطاءات والطلبات بالبلاد.



14- جهات تابعة للهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية

الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات

الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية

الهيئة تكلف الدولة في السنة الواحدة اكثر من 20 مليون دينار ليبي ... وبالرغم من اهميتها تم تركيز الصرف فيها على بند المرتبات البالغ اكثر من 17 مليون دينار ليبي. وذلك يتوقع ان بطاقة المنحة الالكترونية ستتسبب في خروج 80% تقريباً من الموظفين (على الأقل) منها مما يفيد في تطويرها بالدراسات الحديثة. ولكن يفضل ضمها وإعادة هيكلتها تحت وزارة شهادة الدولة للامتحانات الالكترونية والبحث العلمي.



15- جهات تابعة للهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية

| | |
|--------------|---|
| صندوق الزكاة | الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية |
| | معهد الامامة والخطابة |

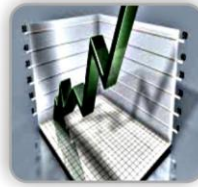
الجهات اعلاه تكلف الدولة في السنة الواحدة اكثر من 180 مليون دينار ليبي ... وبالرغم من اهميتها الاخلاقية والدينية للمجتمع إلا انه تم تركيز الصرف فيها على بند المرتبات البالغ اكثر من 23 مليون دينار ليبي ، بالإضافة الى بند المرتبات يوجد مبلغ وقدره 147 مليون دينار ليبي كمكافآت الأمة والوعاظ.... أى ان المرتبات وما في حكمها وصلت بالوزارة الى 170 مليون دينار ليبي سنوياً.

بلوغ بند المرتبات وما في حكمها الى 170 مليون دينار ليبي سنوياً ... والتسليم بوجوب دفع هذا المبالغ سنوياً وعدم الاقتراب منها بل وزيادتها وزيادة العاملين بها فان ذلك يتطلب اعادة الهيكلة مع ضرورة انجازهم لوظائف محددة لا يجوز التغافل عنها.

كما انه لا يتوقع ان بطاقة المنحة الالكترونية ستتسبب في خروج أحد من تلك الجهات إلا اصحاب سن 60 عاماً ... وبالتالي وجودهم بالوزارة والجوامع بعد هذا السن سيكون من اعمال البر والإحسان ومؤشر مجتمعي ذو قيمة عالية (لن تكون هناك استثناءات).

ولذلك ترى النظرية ضرورة الاتي:

1- اعادة هيكلة وزيادة تخصصات معهد الامامة والخطابة وضمه ليكون حسب نظام وزارة شهادة الدولة لامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي وضمن مرحلة الثانويات التخصصية. وهذا يعنى فتح اكثر من ثانوية على طول البلاد وعرضها والسماح لقاعدة عريضة الدخول لهذا المجال وعدم الاستئثار به من فئة معينة .. مع قيام الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية بانجاز المناهج وتسليمها الى وزارة شهادة الدولة لامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي لتقوم بدورها في تطويرها إلكترونياً... ولتقوم وزارة شؤون الخصخصة بدورها في تشجيع الاستثمار بكليات ومعاهد عليا لهذه التخصصات محلياً (كلية أو اكااديمية الشريعة).



2- انشاء ادارة أو قسم المحفوظات الالكترونية الجديدة التابع لوزارة الرقابة الالكترونية ومؤشرات الفساد (للمعمل داخل وزارة الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الاسلامية) وهي الادارة أو القسم الموجود في كافة الوزارات والهيئات التابعة للدولة بلا استثناء.

3- ضرورة استحداث ادارة أو قسم العطاءات الالكترونية الجديدة بالهيئة والغاء اى لجان او اقسام موازية مع وجوب تبعية ادارة أو قسم العطاءات الالكترونية الجديدة لوزارة العطاءات الالكترونية المسؤولة عن ادارة العطاءات والطلبات بالبلاد.

4- اعادة الهيكلة الادارية للهيئة العامة للأوقاف والشؤون الاسلامية للوصول الى نتيجة مفادها :

* عدم اقبال المساجد : طلب استصدار فتوى شرعية من دار الافتاء الليبية حول صحة فتح المساجد طوال 24 ساعة (على الأقل تقفل بعد صلاة العشاء وتفتح قبل صلاة الفجر) وكذلك الحمامات وتنظيم حراسة تناوبيه صارمة للجوامع ومراكز تحفيظ القرآن على مدار 24 ساعة مع الصيانة والتنظيف حيث يجب ان يتم توزيع الاعمال وصرف المرتبات بناء على ذلك وبشكل قانوني وعدم التهاون في ذلك مع طلب فتوى شرعية لبيان صحة او عدم صحة تأجير عمالة لعمل مثل هذه الاعمال بمقابل بخس من الذين يتقاضون رسمياً مرتبات بشأنها (حلال أم حرام هذا ؟).

قال تعالى (ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها أولئك ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم) البقرة(114).
يعرف الجميع الاسباب التي من اجلها نزلت هذه الاية الكريمة ... ولكننا يهمننا الارشاد لهذا العموم صيغة الجمع في قوله تعالى (مساجد الله) فهذه الصيغة (مساجد) تفيد أن المنع ليس محصوراً على ما حصل في المسجد الحرام ، بل يشمل أيضاً كل من يمنع الناس ويصدهم عن عبادة الله في أي مسجد من مساجد الأرض وفي أي وقت ، وتلك جريمة عظيمة يستحق فاعلها عذاب الدنيا قبل عذاب الآخرة.



* ايقاف العمل بالقانون رقم (15) لسنة 1984 م بشأن قواعد الزواج واحالته الى دار الافتاء الليبية حول مشروعيتها الاسلامية وخصوصاً المادة الثامنة منه ونتائجها المتعلقة بحرمان اولاد الام الليبية من ميراثها ... والعمل بالنتائج الواردة من دار الافتاء الليبية حوله (حلال أم حرام هذا ؟) .

قال تعالى (لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا (7) وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا (8) وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (9) إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلُونَ سَعِيرًا (10)) سورة النساء.

* ضرورة فتح المكتبات العلمية داخل مراكز تحفيظ القرآن وفتحها بأوقات محددة ومعلنة للجميع وبشكل موحد وتشجيع اقامة الدروس المدرسية الاخرى بها.

* ضرورة الاعلان عن مواعيد ثابتة للدروس الدينية بالجوامع.

* ضرورة تبادل خطباء يوم الجمعة بجوامع المنطقة القاطنين بها.



5- دعم صندوق الزكاة والرفع من شأنه وجعله من القوى المالية الاساسية للدولة

عن طريق مشروع قانون الزكاة حسب النقاط التالية:

1- الغاء صندوق الزكاة وإنشاء المؤسسة العامة للزكاة تتبع الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الاسلامية ، يتولى إدارتها مجلس أمناء بمهام وصلاحيات محددة.

2- تشكيل هيئة للفتوى والرقابة الشرعية داخل المؤسسة العامة للزكاة وبرئاسة دار الافتاء الليبية تعنى بضبط أعمال الصندوق الذي تورد إليه أموال الزكاة ، وضبط مصارفه المتعلقة بالأموال التي تجب فيها الزكاة ، وشروط وجوبها ، وكيفية احتسابها ، إضافة إلى تمكين المزمكي من الاعفاء الضريبي حال قدم زكاة عن ارباح مؤسسته الخاصة.

* (طلب استصدار فتوى شرعية من دار الافتاء الليبية حول صحة تمكين المزمكي من الاعفاء الضريبي حال قدم زكاة عن ارباح مؤسسته الخاصة وحول صحة ان تحل المؤسسة العامة للزكاة بديلاً عن مصلحة الضرائب بشروط وضوابط معينة تحددها دار الافتاء .)

* (طلب استصدار فتوى شرعية من دار الافتاء الليبية حول وجوب الزكاة في إيرادات النفط بمقدار الخمس ، بناءً على أنه ركاز وضم تلك المبالغ الى المؤسسة العامة للزكاة لدعم مشروع قانون الزكاة في البلاد .)

3- طرح فكرة فصل الزكاة النقدية عن الغير نقدية – النقدي يكون فقط بالإيداع في المصارف – الغير نقدي يكون بالإيداع داخل اسوار الجوامع ... بمعنى يتم تجهيز وفتح أماكن استقبال الصدقات الغير نقدية (السلع التموينية والملابس) داخل اسوار الجوامع أو غرف خاصة دون أي تدخل في توزيعها (من يحتاج شيئاً يأخذه).

4- اعادة الهيكلة بضم رعاية اسر الشهداء والمبتورين والمفقودين اليه : حيث بلغت القيمة المرصودة لرعاية اسر الشهداء والمبتورين والمفقودين سنوياً أكثر من 200 مليون دينار ليبي يضاف اليها 4 مليون مرتبات وما في حكمها ... وهذا المبلغ لو تم ضمه الى صندوق الزكاة مع اعتماد اسس عادلة في التوزيع سيكون له فائدة من ناحيتين:

الناحية الاولى : الرفع من شأن صندوق الزكاة في الدولة ولدى المواطنين.

الناحية الثانية : الاعتماد على الزكاة بدلا عن اعانات الدولة (حال عجزها) في دعم اسر الشهداء والمبتورين والمفقودين وزيادة الوعي بأهمية الزكاة في الظروف القاسية للجميع.



16- جهات تابعة للهيئة العامة للشباب والرياضة

| | |
|-----------------------------|-------------------------------|
| اللجنة البارالمبية | الهيئة العامة للشباب والرياضة |
| الاتحادات والأندية الرياضية | اللجنة الاولمبية الليبية |

الجهات اعلاه تكلف الدولة في السنة الواحدة اكثر من 70 مليون دينار ليبي ... وبالرغم من اهميتها إلا انه تم تركيز الصرف فيها على بند المرتبات البالغ اكثر من 25 مليون دينار ليبي ، واضح ان الاهتمام بها ضعيف ولذلك يجب:

1- انشاء ثانوية رياضية حسب نظام وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي ضمن مرحلة الثانويات التخصصية. وهذا يعنى فتح اكثر من ثانوية على طول البلاد وعرضها والسماح لقاعدة عريضة الدخول لهذا المجال.. مع قيام الهيئة العامة للشباب والرياضة بانجاز المناهج وتسليمها الى وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي لتقوم بدورها في تعديلها ثم تطويرها الكترونياً... ولتقوم وزارة شؤون الخصخصة بدورها في تشجيع الاستثمار بكليات ومعاهد عليا لهذه التخصصات محلياً.

2- انشاء ادارة أو قسم المحفوظات الالكترونية الجديدة التابع لوزارة الرقابة الالكترونية ومؤشرات الفساد (للمعمل داخل وزارة الهيئة العامة للشباب والرياضة) وهي الادارة أو القسم الموجود في كافة الوزارات والهيئات التابعة للدولة بلا استثناء.

3- ضرورة استحداث ادارة أو قسم العطاءات الالكترونية الجديدة بالهيئة والغاء اى لجان او اقسام موازية مع وجوب تبعية ادارة أو قسم العطاءات الالكترونية الجديدة لوزارة العطاءات الالكترونية المسؤولة عن ادارة العطاءات والطلبات بالبلاد.

4- اعادة الهيكلة الادارية والمالية للهيئة العامة للشباب والرياضة ومكوناتها ودعمها بميزانية أكبر تليق بالطموحات.



17- جهات تابعة لقطاع الاسكان والمرافق

| | |
|------------------------------------|-------------------------------------|
| جهاز تنمية وتطوير المراكز الادارية | قطاع الاسكان والمرافق |
| مركز المعلومات والتوثيق | مكاتب الاسكان والمرافق بالمناطق |
| الشركة العامة لتوزيع الغاز | جهاز تنفيذ مشروعات الاسكان والمرافق |

الجهات اعلاه تكلف الدولة في السنة الواحدة اكثر من 245 مليون دينار ليبي ... وبالرغم من ركودها تم تركيز الصرف فيها على بند المرتبات البالغ 224 مليون دينار ليبي. والتوقعات التي لا مفر منها (نتيجة التقييم) هو ابقاء و الغاء بعضاً منها والاستثمار في البعض الاخر كما يلي :

- 1- خصصة 80% من مباني قطاع الاسكان والمرافق ومكاتب الاسكان والمرافق بالمناطق وطرحها للاستثمار الداخلي لتخفيض كلفتها الباهظة سنوياً والتي بلغت اكثر من 179 مليون دينار ليبي.
- 2- خصصة 100% من جهاز تنفيذ مشروعات الاسكان والمرافق وطرحه للاستثمار الداخلي لتخفيض كلفته الباهظة سنوياً والتي بلغت اكثر من 36 مليون دينار ليبي.
- 3- خصصة 100% من جهاز تنمية وتطوير المراكز الادارية وطرحه للاستثمار الداخلي لتخفيض كلفته الباهظة سنوياً والتي بلغت اكثر من 24 مليون دينار ليبي.
- 4- الغاء مركز المعلومات والتوثيق وانشاء ادارة أو قسم المحفوظات الالكترونية الجديدة التابع لوزارة الرقابة الالكترونية ومؤشرات الفساد (للعمل داخل قطاع الاسكان والمرافق).
- 5- استحداث ادارة أو قسم العطاءات الالكترونية الجديدة بالقطاع والغاء اي لجان او اقسام موازية مع وجوب تبعية ادارة أو قسم العطاءات الالكترونية الجديدة لوزارة العطاءات الالكترونية المسؤولة عن ادارة العطاءات والطلبات بالبلاد.
- 6- خصصة 100% من الشركة العامة لتوزيع الغاز وطرحها للاستثمار الداخلي لتخفيض كلفتها الباهظة سنوياً بالنسبة للخدمات المقدمة والتي بلغت اكثر من 3 مليون دينار ليبي.



18- جهات تابعة لوزارة الخارجية

| | |
|---|-----------------------------|
| الهيئة الوطنية لمتابعة تنفيذ اتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية | ديوان وزارة الخارجية |
| الاشتراكات والمساهمات الدولية | السفارات والقنصليات بالخارج |

الجهات اعلاه تكلف الدولة في السنة الواحدة اكثر من 485 مليون دينار ليبي ... وبالرغم من ركودها تم تركيز الصرف فيها على بند المرتبات البالغ 350 مليون دينار ليبي. حيث استحوذت السفارات والقنصليات بالخارج على نصيب الاسد من الميزانية بمبلغ تجاوز الـ 370 مليون دينار سنوياً... طبعاً لا تسأل عن ما يمثله ذلك من دولار ويورو؟

والتوقعات التي لا مفر منها (نتيجة التقييم) هو:

1- الغاء وزارة الخارجية وجميع الهيئات البديلة والمكملة وتسريح الموظفين بها وإلغاء قوانينها ولوائحها.

2- إنشاء الأكاديمية الوطنية للعلوم الدبلوماسية لتقوم مقام وزارة الخارجية بموظفين جدد ولوائح جديدة تنتج الكادر الدبلوماسي وتوجه العمل بالسفارات والقنصليات بالخارج وضمن تخفيض ميزانية ونسبة السفارات والتمثيل الدبلوماسي بالخارج الى 5% فقط (أي ان تكون اقصى حد لميزانية السفارات والقنصليات بالخارج هو أقل من 20 مليون دينار ليبي)... حيث يجب الكف عن اهدار اموال الدولة والبدء في محاسبة المتورطين في ذلك.

3- انشاء ثانوية دبلوماسية حسب نظام وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي وضمن مرحلة الثانويات التخصصية. وهذا يعني فتح اكثر من ثانوية على طول البلاد وعرضها والسماح لقاعدة عريضة الدخول لهذا المجال .. مع قيام الأكاديمية الوطنية للعلوم الدبلوماسية بانجاز المناهج وتسليمها الى وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي لتقوم بدورها في تعديلها ثم تطويرها إلكترونياً... ويكون الخريجين منها مرحلين تلقائياً للدراسة والعمل داخل الأكاديمية الوطنية للعلوم الدبلوماسية حسب النظام المقرر لذلك.



4- ربط تأشيرة الدخول للبلاد بالموقع الالكتروني للأكاديمية الوطنية للعلوم الدبلوماسية فهي التي تضع ضوابط التأشيرات حسب قوانين وتوجيهات الدولة... لتكون التأشيرات الكترونية مثل الدول الأخرى وبأسعار موحدة وبسيطة لتشجيع الاستثمار والسياحة دون عوائق بيروقراطية.

5- خصصة 80% من مباني وزارة الخارجية وطرحها للاستثمار الداخلي والخارجي لتخفيض كلفتها الباهظة سنوياً والباقي يرحل كمباني للأكاديمية الوطنية للعلوم الدبلوماسية.

6- انشاء ادارة أو قسم المحفوظات الالكترونية الجديدة التابع لوزارة الرقابة الالكترونية ومؤشرات الفساد (للعمل داخل الأكاديمية الوطنية للعلوم الدبلوماسية).

7- استحداث ادارة أو قسم العطاءات الالكترونية الجديدة بالاكاديمية والغاء اي لجان او اقسام موازية مع وجوب تبعية ادارة أو قسم العطاءات الالكترونية الجديدة لوزارة العطاءات الالكترونية المسؤولة عن ادارة العطاءات والطلبات بالبلاد.



19- جهات تابعة لوزارة العدل

| | |
|-------------------------|------------------------------|
| جهاز الشرطة القضائية | ديوان وزارة العدل |
| المعهد العالي للقضاء | مصلحة التسجيل العقاري |
| مركز المعلومات والتوثيق | ادارة قضايا الحكومة |
| القضايا الخارجية | مركز الخبرة القضائية والبحوث |

الجهات اعلاه تكلف الدولة في السنة الواحدة (واحد مليار دينار ليبي) ... وبالرغم من اهميتها للمجتمع فقد تم تركيز الصرف فيها على بند المرتبات البالغ 864 مليون دينار ليبي.

حيث استحوذ ديوان وزارة العدل على نصيب الاسد من الميزانية لبند المرتبات فقط بمبلغ تجاوز الـ 500 مليون دينار سنوياً... واستحوذ جهاز الشرطة القضائية على نصيب من الميزانية لبند المرتبات فقط بمبلغ تجاوز الـ 271 مليون دينار سنوياً.

والتوقعات التي لا مفر منها (نتيجة التقييم) هو:

1- ضرورة تقييم ديوان وزارة العدل والاستفادة من سن التقاعد الجديد (60 سنة) والاستفادة ايضا من بطاقة المنحة الالكترونية في تخفيض العدد الهائل.

2- ضرورة تقييم وتطوير جهاز الشرطة القضائية ومصلحة التسجيل العقاري والاستفادة من سن التقاعد الجديد (60 سنة) والاستفادة ايضا من بطاقة المنحة الالكترونية في تخفيض العدد الهائل.

3- ضرورة تقييم قيمة الاغذية لغير العاملين بجهاز الشرطة القضائية البالغة 65 مليون دينار سنوياً وتوضيح نوع وعدد المستفيدين من ذلك ومنع اهدار المال العام تحت هذا البند.

4- الغاء المعهد العالي للقضاء وانشاء ثانوية قضائية حسب نظام وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي وضمن مرحلة الثانويات التخصصية. وهذا يعني فتح اكثر من ثانوية على طول البلاد وعرضها والسماح لقاعدة عريضة الدخول لهذا المجال .. مع قيام وزارة العدل بانجاز المناهج وتسليمها الى وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي لتقوم بدورها في تعديلها ثم تطويرها الكترونياً... وليكون الخريجين منها مرحلين تلقائياً للعمل داخل وزارة العدل حسب النظام المقرر لذلك أو للدراسة بالجامعات أو المعاهد العليا.



5- ضرورة ان تقوم وزارة العدل بفتح صفحة تفاعلية على موقعها الالكتروني لمحري العقود يقومون فيها بتعبئة بيانات انتقال ملكية السيارات (عقود او تنازل) بالأرقام الوطنية ثم سحبها من الصفحة ليوقع البائع والمشتري ويصادق عليها محرر العقود ثم يعيد تصويرها ضمن الصفحة لإثبات تمام عملية البيع... فنتوفر قاعدة البيانات للعقود المصورة لحظة بلحظة.

6- ضرورة ان تقوم وزارة العدل بفتح صفحة تفاعلية على موقعها الالكتروني لمحري العقود يقومون فيها بتعبئة بيانات انتقال ملكية العقارات (عقود او تنازل) بالأرقام الوطنية ثم سحبها من الصفحة ليوقع البائع والمشتري ويصادق عليها محرر العقود ثم يعيد تصويرها ضمن الصفحة لإثبات تمام عملية البيع... فنتوفر قاعدة البيانات للعقود المصورة لحظة بلحظة.

وذلك بدلاً من المخزن الكبير للملفات والعقود الذي يستحيل استخراج وثيقة منه ... والكل يعرف ذلك ولا يحرك ساكناً .. ان ثمن الصفحة التفاعلية وقاعدة البيانات أقل من عشرة الالاف دينار.... بل قد يتبرع به مجاناً أحد المبرمجين المحليين.



20- امداد باقي الوزارات ورئاسة مجلس الوزراء بمقترحات الضم والإلغاء الخاصة بها ومكوناتها بناء نتائج تطبيق بطاقة المنحة الالكترونية وانخفاض العاملين بالقطاع العام عموماً وكذلك نتيجة تطبيق سن التقاعد الجديد (60 سنة) .

توصي نظرية القيادة الذكية بضرورة اتاحة استثمار جديد في كليات بعينها مثل الاستثمار بإنشاء كلية التقنية العسكرية لاستجلاب الخبرات والتقنيات المتجددة في هذا المجال من العالم وإتاحة الفرصة للمدنيين بإنفاذ تعليمهم في المجال العسكري لإحداث نقلة نوعية.



القاعدة السادسة - قاعدة الالغاء وإنشاء البديل

قاعدة الالغاء وإنشاء البديل:

وهي احدى قواعد نظرية القيادة الذكية والتي تتمثل في : ضرورة الغاء بعض (الوزارات ، الهيئات ، المصالح... الخ) وتسريح الموظفين بها و انشاء كيان جديد بمهام جديدة وموظفين جدد. وتعتمد تلك القاعدة في الاساس على تسريح الموظفين وإنهاء خدماتهم ومنع انتقالهم للبديل.

Rule for cancellation and alternative creation:

It is one of the rules of intelligent leadership theory, which is: the need to cancel some (ministries, bodies, interests ... etc) and lay off employees and create a new entity with new tasks and new employees.

This rule relies primarily on layoffs, termination of services and the prevention of their transfer to the alternative.

أولاً: الغاء وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية وجميع مكوناتها وتسريح الموظفين بها وإعادة هيكلتها ضمن وزارة الامن الغذائى وتفريغ المدن بمهام جديدة وموظفين جدد.

First: the abolition of the Ministry of Agriculture, Animal and Marine Resources and all its components, and the layoffs of employees ,Restructuring it within the Ministry of Food Security and emptying the cities with new tasks and new employees.

ثانياً: الغاء مصلحة الجمارك التابعة لوزارة المالية وتسريح الموظفين بها وإلغاء قوانينها ولوائحها وإعادة هيكلتها باسم ادارة الجمارك ضمن وزارة أمن الموانئ الجديدة بمهام جديدة وموظفين جدد.

وإلغاء مصلحة الموانئ والنقل البحري وكذلك مصلحة المطارات التابعة لوزارة المواصلات وإعادة هيكلتها ضمن وزارة أمن الموانئ الجديدة بمهام جديدة وموظفين جدد.

Second: Canceling the Customs Authority of the Ministry of Finance, laying off employees, canceling its laws and regulations, and restructuring it in the name of the Customs Department within the Ministry of New Ports Security with new tasks and new employees.

And cancel the Ports and Maritime Transport Authority, as well as the Airports Authority of the Ministry of Communications and restructure it within the Ministry of Security for New Ports with new tasks and new employees.



ثالثاً: إلغاء وزارة الخارجية وجميع مكوناتها وتسريح الموظفين بها وإلغاء قوانينها ولوائحها وإنشاء الأكاديمية الوطنية للعلوم الدبلوماسية لتقوم مقام وزارة الخارجية بموظفين جدد ولوائح جديدة تنتج الكادر الدبلوماسي وتوجه العمل بالسفارات والقنصليات بالخارج ولضمان تخفيض ميزانية ونسبة السفارات والتمثيل الدبلوماسي بالخارج الى 5% فقط (أي ان تكون اقصى حد لميزانية السفارات والقنصليات بالخارج هو أقل من 20 مليون دينار ليبي سنوياً).

Third: The abolition of the Ministry of Foreign Affairs and all its components, the layoff of employees thereof, the abolition of its laws and regulations and the creation of the National Academy of Diplomatic Sciences to establish the office of the Ministry of Foreign Affairs with new employees and new regulations that produce diplomatic staff and direct work in embassies and consulates abroad and to ensure that the budget and proportion of embassies and diplomatic representation abroad are reduced to only 5% (i.e. The maximum budget for embassies and consulates abroad is less than 20 million Libyan dinars yearly).

رابعاً: إلغاء كافة اقسام وإدارات المحفوظات (الارشفة بالقطاع العام)

وإلغاء الهيئة العليا لتطبيق معايير تولى المناصب العامة التابعة لمجلس النواب وإلغاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التابعة لمجلس النواب وإلغاء هيئة الرقابة الادارية التابعة لمجلس النواب وإنشاء وزارة الرقابة الالكترونية ومؤشرات الفساد بمهام جديدة. (موظفين وزارة الرقابة الالكترونية يعملون في كافة جهات القطاع العام كإدارة مستقلة "إدارة أو قسم المحفوظات الالكترونية الجديدة" ولكن تبعيتهم لوزارة الرقابة الالكترونية ومؤشرات الفساد).

Fourth: Cancellation of all archives departments and sections (archiving in the public sector) , The abolition of the supreme body to implement the criteria for assuming public office affiliated with the parliament , And the abolition of the National Anti-Corruption Commission of the House of Representatives , And the abolition of the Administrative Control Authority of the House of Representatives

And the establishment of the Ministry of Electronic Control and indicators of corruption with new tasks.(The employees of the Ministry of Electronic Control work in all public sector entities as an independent department, "the department or section of the new electronic archives", but their affiliation with the Ministry of Electronic Control and indicators of corruption).



خامساً: إلغاء كافة أقسام وإدارات العطاءات (العطاءات بالقطاع العام)

وإنشاء وزارة العطاءات الإلكترونية بمهام جديدة.

(موظفين وزارة العطاءات الإلكترونية يعملون في كافة جهات القطاع العام كإدارة مستقلة (إدارة أو قسم

العطاءات الإلكترونية الجديدة) ولكن تبعيتهم لوزارة العطاءات الإلكترونية).

Fifth: Cancellation of all bidding divisions and departments (bidding in the public sector) And the establishment of the Ministry of Electronic Bidding with new tasks.

(Ministry of Electronic Bidding employees work in all public sector entities as an independent department (new electronic bidding department or department) but their affiliation with the Ministry of Electronic Bidding).

سادساً: إلغاء الحرس البلدي التابع لوزارة الحكم المحلي

وإنشاء الهيئة العامة للحرس البلدي بمهام جديدة ضمن وزارة شهادة الدولة للامتحانات الإلكترونية والبحث

العلمي (يعمل حسب مشروع قانون الحرس البلدي الجديد)

Sixth: The abolition of the municipal guards of the Ministry of Local Government

And the creation of the General Authority of Municipal Guard with new tasks within the Ministry of State Certificate for Electronic Examinations and Scientific Research (works according to the draft of the new Municipal Guard Law)



قاعدة الالغاء وإنشاء البديل

أولاً: الغاء وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية وجميع مكوناتها وتسريح الموظفين بها وإعادة هيكلتها ضمن وزارة الامن الغذائي وتفريغ المدن بمهام جديدة وموظفين جدد.

الغاء

وزارة الزراعة والثروة الحيوانية وجميع مكوناتها

انشاء

وزارة الامن الغذائي وتفريغ المدن

* تلغي كل الجهات التالية والتابعة لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية وإعادة هيكلتها ضمن وزارة الامن الغذائي وتفريغ المدن:

| | |
|--|---|
| مركز بحوث الاحياء البحرية | ديوان وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية |
| المركز الوطني لمكافحة الجراد الصحراوي | مكاتب وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية بالمناطق |
| المركز الوطني للصحة الحيوانية | الهيئة العامة للثروة البحرية |
| المركز الوطني للوقاية والحجر الزراعي | هيئة تنمية انتاج الحبوب |
| مركز ابحاث شجرة النخيل | هيئة تنمية منطقة فزان الزراعية |
| مركز المعلومات والتوثيق | هيئة تنمية منطقة الكفرة والسرير الزراعية |
| جهاز استثمار مياه النهر الصناعي - المنطقة الوسطى | هيئة تنمية النخيل والزيتون |
| جهاز استثمار مياه النهر الصناعي - الحساونة | هيئة تنمية منطقة الجبل الاخضر الزراعية |
| جهاز استثمار مياه النهر الصناعي - بنغازي | الهيئة الليبية لسباق الخيل |
| مشروع تنمية المراعي | الجهاز العام للشرطة الزراعية |
| المشاريع الزراعية | مركز البحوث الزراعية والحيوانية |



الجهات اعلاه تكلف الدولة في السنة الواحدة اكثر من 780 مليون دينار ليبي ... والمرتبات السنوية فقط اكثر من 750 مليون دينار ليبي دون منتج حقيقي من هذه الوزارة.

وحسب النظرية سيتم الغاؤها وإعادة هيكلتها في كيان واحد جديد ضمن وزارة الامن الغذائي وتفريغ المدن وذلك بعد تقييمها من وزارة شؤون الخوصصة والاستثمار والتنظيم الداخلي لضمان طرح عدداً كبيراً من المكونات المنحلة للاستثمار الداخلي والخارجي لتشغيلها ضمن القطاع الخاص مع تقديم كافة التسهيلات والضمانات من الدولة للمستثمرين ضمن مشروع القانون التجاري الجديد لاستيراد المعامل وإنتاج الحبوب المحسنة محلياً وكذلك الحيوانات والطيور والأسماك وتسهيل تصديرها في الاسواق العالمية دون أي عوائق بمجرد ثبوت اكتفاء السوق المحلي منها.

تخصصات ومنتجات وزارة الامن الغذائي وتفريغ المدن

بالإضافة الى الهيئات والأجهزة والمراكز المهيكلة بشكل جديد بناء على دراسات تقييميه علمية تخصصية والتي حولت اليها من وزارة الزراعة والثروة الحيوانية السابقة فان وزارة الامن الغذائي لديها مهام اساسية جديدة على مستوى الدولة والأجيال القادمة وهي :

- 1- اقامة ثلاث مشاريع عملاقة (زراعية وحيوانية) متباعدة جنوب البلاد وتشغيلها(ادارتها).
(تقام هذه المشاريع بدعم مباشر من الدولة أو عن طريق طرحها للاستثمار الداخلي أو الخارجي).
- 2- يقام المشروع الزراعي الحيواني الواحد بشكل دائرة قطرها 30 كيلومتر مربع وينقسم الى عدة مشاريع داخله.
- 3- اقامة (مشروع سكني حول دائرة المشروع الزراعي والحيواني الواحد بامتداد كيلومتر واحد حول محيط الدائرة قابل للزيادة حتى 10 كيلومتر) وإدارته وصيانتته.
- 4- يقام المشروع السكني بنظام المباني الجاهزة التي تعمل بالطاقة الشمسية والرياح مع قطعة ارض مسورة للمبنى الجاهز(مساحتها بالمبنى الجاهز 1000 متر) كمساحة تستغل لأجيال عائلة الساكن في المستقبل.



5- إقامة مرافق المشروع السكني المتمثلة في المرافق الصحية والرياضية والتعليمية ومرافق صيانة المشروع ومعامل ومخازن الأدوية والحبوب والأعلاف.

6- يتم توصيل المياه عن طريق مشروع استراتيجي آخر هو : مشروع تحلية مياه البحر للحصول على الطاقة الكهربائية وتجنب تسونامي.

7- قبول المتقدمين للعمل بالمشروع الزراعي الحيواني أو مرافق المشروع على اساس العمل وتملك السكن وتفرغ المدينة القادم منها.

المشروع الاول : (جنوب السدادة وشمال الشويرف)

المشروع الثاني : (جنوب المخيلي بين الزويتينة والعدم)

المشروع الثالث : (جنوب سمنو وشمال أم الارانب)

تؤكد نظرية القيادة الذكية على ضرورة تطوير فكرة المشروع عن طريق الدعم بالبحوث والدراسات المحلية بكل أنواعها على مستوى الدولة وحث الجامعات بالبلاد على طرحه على الطلاب للبحث فيه ضمن رسائل الماجستير واطروحات الدكتوراه كل حسب تخصصه... ثم طرحه كمشروع استثماري.



المشروع الأول : جنوب السدادة وشمال الشويرف



Intelligent Leadership Theory نظرية القيادة الذكية

المشروع الثاني : (جنوب المخيلي بين الزيتينة والعدم)



المشروع الثاني : (جنوب المخيلي بين الزيتينة والعدم)



المشروع الثالث : (جنوب سمنو وشمال أم الارانب)



مكونات المشروع الزراعي الحيواني الواحد



شروط قبول المتقدمين للعمل بأحد المشاريع الثلاثة :

1- شهادة الدولة من وزارة شهادة الدولة للامتحانات الالكترونية والبحث العلمي تثبت تخصص المتقدم للوظيفة لأي نوع من الشهادات يحملها ... وإذا كان عامل أو فني أو سائق بدون شهادة يتم اختباره من فريق العمل.

2- شهادة من مصلحة التسجيل العقاري بعدم تملك المتقدم للوظيفة أي عقار له ولأفراد أسرته. (إذا كان المتقدم يملك عقار فان عليه التصرف بالبيع أو البيع للدولة حسب الاسعار المعلنة لكل منطقة والصادرة من مصلحة التسجيل العقاري).

3- شهادة موافقة من المتقدم وعائلته بمصادرة املاكه اذا قام بالغش يحررها عند محرر عقود (تقوم الوزارة بتسليمها للقضاء ولمصلحة التسجيل العقاري) ويستثنى من ذلك الميراث الحاصل بعد هذا التاريخ.

4- بمجرد توفر الشروط السابقة يسلم للمتقدم الوظيفة + (السكن وقطعة الارض داخل سور واحد) وشهادة تملك قطعية مربوطة بعدد ايام حضور الموظف بالعمل المسجلة حضوراً وانصرافاً بالبصمة (1000 يوم عمل) وبمجرد انتهاء الـ 1000 يوم عمل بإمكانه التصرف بالعقار وبيعه او البقاء فيه (مشروع قانون الاسكان الاستثماري).

4- حال قيام الموظف بالانقطاع عن عملة مدة تتجاوز 100 يوم متصلة يتم فصله من العمل واسترجاع العقار مالم يبق به احد افراد أسرته لإكمال المدة ضمن عقد عمل خاص به.



المتطلبات :

1- تطوير مصلحة التسجيل العقاري التابعة لوزارة العدل وربطها بمنظومة الرقم الوطني.

2- ضرورة ان تقوم وزارة العدل بفتح صفحة تفاعلية على موقعها الالكتروني لمحري العقود يقومون فيها بتعبئة بيانات انتقال ملكية العقارات (عقود او تنازل) بالأرقام الوطنية ثم سحبها من الصفحة ليوقع البائع والمشتري ويصادق عليها محرر العقود ثم يعيد تصويرها ضمن الصفحة لإثبات تمام عملية البيع... فنتوفر قاعدة البيانات لحظة بلحظة تستفيد منها مصلحة التسجيل العقاري في انتاج التقارير والمؤشرات على مستوى الدولة.

3- الحضور والانصراف يتم بالبصمة داخل تلك المشاريع.



التوصيات

التخطيط السليم للمشاريع يضمن مدى نجاح وفاعلية هذه المشاريع مع أهمية دراسة الجدوى فهي تمكن من العلم بقدر الإمكان بعوائق النجاح التي قد تكون موجودة مع بداية المشروع وما قد يطرأ من مشاكل وعوائق أمام المشروع , ولذلك فدراسة الجدوى الاقتصادية هي أولى الخطوات الناجحة لعمل تلك المشاريع , كما يجب الأخذ بعين الاعتبار النقاط والخطوات التالية :

1- ما هي الخبرات والمهارات المطلوبة والتي تخدم المشروع (المستوى التعليمي والخبرات العلمية ذات التجارب السابقة والناجحة عالمياً) + (مهارات الاتصال, التصميم, الإشراف, التنظيم, التعاون, اللباقة, الصدق, الحماسة للعمل, الدقة في المواعيد والعمل , بذل الجهد المناسب للعمل وغيرها).

2- ما هي الدوافع الوطنية التي ستضمن نجاح المشروع.

3- ما هي صفات المدراء والتي ستعمل على قيادة المشروع.

4- دراسة السوق المحلي والدولي.

5- القيام بدراسة فنية للمشروع من حيث الأصول الثابتة التي سيحتاجها المشروع ومتطلبات الانتاج ومراحله ومعرفة مناسبة الموقع المقرر للمشروع ومدى توفر المياه والكهرباء , والمواصلات , ومعرفة مدى الحاجة للآلات والمعدات الثابتة وغيرها من الأمور المتعلقة بالنواحي الفنية.

6- القيام بدراسة مالية للمشروع من حيث الربحية ومصدر اموال الانجاز والتشغيل (تكلفة المشروع المالية).

7- تحديد التكلفة الكلية للمشروع , والإيرادات الشهرية والسنوية المتوقعة والقيام ببعض الاختبارات المالية لقياس جدوى المشروع.



8- الاستطلاع والتفكير والنقاش حول فكرة المشروع من خلال تحليلها والتأكد منها.

9- التأكد من صحة وجدوى فكرة المشروع المطروحة وذلك بالتركيز والاهتمام والتعرف على احتياجات وطلب السوق المحلي والدولي وقدرة الدولة على تسهيل التصدير.

10- دراسة طبيعة الحال حول المشروع وطريقة تشغيله.

11- احتساب تكاليف المشروع عن طريق معرفة أنواع التكاليف وحسابها وأخذها بعين الاعتبار عند تجهيز وعمل دراسة الجدوى حيث تنقسم التكاليف إلى نوعين: 1. تكاليف ثابتة : مثل (الرواتب والاستهلاك). 2. تكاليف متغيرة : مثل (المواد الخام ، الصيانة ، المواصلات والمياه والمحروقات).

12- تقدير دخل المشروع من المبيعات بتقدير مبيعات المشروع خلال فترة زمنية معينة وسعرها عند البيع. (حجم ارباح المشروع ، التدفق النقدي، الفوائد الأخرى الهامة).

13- تحضير وعمل خطة العمل تتضمن عمليات الإنتاج من البداية الى النهاية وبيان بالموارد و المهارات وحجم الإنتاج والمالية وتحديد تكاليف المشروع سواء كانت ثابتة أو متغيرة و تحديد سعر بيع الوحدة الواحدة المتوقع لكل منتج و معرفة الأسعار المنافسة.



قاعدة الالغاء وانشاء البديل

ثانيا :الغاء مصلحة الجمارك التابعة لوزارة المالية وتسريح الموظفين بها وإلغاء قوانينها ولوائحها وإعادة هيكلتها باسم ادارة الجمارك ضمن وزارة أمن الموانئ الجديدة بمهام جديدة وموظفين جدد.
والغاء مصلحة الموانئ والنقل البحري وكذلك مصلحة المطارات التابعة لوزارة المواصلات وإعادة هيكلتها ضمن وزارة أمن الموانئ الجديدة بمهام جديدة وموظفين جدد.

الغاء

مصلحة الجمارك التابعة لوزارة المالية
مصلحة الموانئ والنقل البحري - ومصلحة المطارات

انشاء

وزارة أمن الموانئ

تخصصات ومنتجات وزارة أمن الموانئ

ان اسباب الغاء مصلحة الجمارك التابعة لوزارة المالية وتسريح الموظفين بها وإلغاء قوانينها ولوائحها وضمها باسم ادارة الجمارك الى وزارة أمن الموانئ الجديدة بمهام جديدة وموظفين جدد ، لبلوغ تكلفته مصلحة الجمارك السنوية على الدولة اكثر من 269 مليون دينار ليبي ... منها فقط 261 مليون كمرتبات فقط... دون أى فائدة تنظيمية يمكن الاعتماد عليها في تنمية اقتصاد الدولة فهي بحق معوق كبير لأي مشروع اقتصادي للنمو .. كما أن الخدمات التي تؤديها خجولة جدا بالإمكان لمؤسسات القطاع الخاص اداؤها بأثمان زهيدة جداً.



ان اسباب الغاء مصلحة الموانئ والنقل البحري وكذلك مصلحة المطارات التابعة لوزارة المواصلات وضمها الى وزارة أمن الموانئ الجديدة بمهام جديدة وموظفين جدد... هو بلوغ تكلفتها على الدولة سنويا اكثر من 17 مليون دينار منها فقط اكثر من 15 مليون دينار كمرتبات سنوية (لها إيرادات بقيمة 25 مليون دينار).. أما مصلحة المطارات فهي تكلف الدولة سنويا اكثر من 55 مليون دينار منها فقط اكثر من 45 مليون دينار كمرتبات سنوية (لها إيرادات خجولة بقيمة 30 مليون دينار). وبنسبة اقل من 5% من هذه التكاليف يمكن ادارة تلك القطاعات من القطاع الخاص وبجودة عالية وخدمات سريعة.

1- العمل على انتاج مشروع قانون الجمارك الجديد على الاسس التالية:

* قائمة معلنة ومتجددة على موقع وزارة أمن الموانئ بها الممنوعات والمسموحات (الخاصة بالتصدير والاستيراد - لم تعد من اختصاصات وزارة الاقتصاد) وقيمة الرسوم الجمركية بقيمة محددة واحدة مخفضة مع الالتزام بالمواد القانونية المنظمة للقوائم الاجبارية حسب مشروع القانون التجاري الجديد.

* نظام الاتفاق الجمركي :

وفيه لا يتم فرض أي جمارك على أي سلعة غير منتجة محلياً إلا اذا تم الاتفاق مع تاجر او مجموعة تجار على ان يقوموا بتصنيع نفس السلعة محليا .. عندها فقط يتم ادراج السلعة في قائمة المسموحات برسوم جمركية تتساعد حسب كمية الانتاج المحلي منها وبسعر يسمح برواج المنتج المحلي.

* العمل بنموذج واحد يعبى على موقع وزارة أمن الموانئ تتم المراجعة عليه بموقع وصول البضاعة.

* من مسؤوليات وزارة أمن الموانئ التأكد الكترونيا من صحة بيانات النموذج المقدم من منظومة الرقم الوطني المرتبطة برقم السجل التجاري للمؤسسة الخاصة وليس عليها طلب أي اثباتات من صاحب النموذج.



قاعدة الالغاء وإنشاء البديل

ثالثاً: الغاء وزارة الخارجية وجميع مكوناتها وتسريح الموظفين بها وإلغاء قوانينها ولوائحها وإنشاء الأكاديمية الوطنية للعلوم الدبلوماسية لتقوم مقام وزارة الخارجية بموظفين جدد ولوائح جديدة تنتج الكادر الدبلوماسي وتوجه العمل بالسفارات والقنصليات بالخارج ولضمان تخفيض ميزانية ونسبة السفارات والتمثيل الدبلوماسي بالخارج الى 5% فقط (أي ان تكون اقصى حد لميزانية السفارات والقنصليات بالخارج هو أقل من 20 مليون دينار ليبي سنوياً).

الغاء

وزارة الخارجية وكافة الجهات التابعة لها

انشاء

الأكاديمية الوطنية للعلوم الدبلوماسية

الغاء كافة الجهات تابعة لوزارة الخارجية

الهيئة الوطنية لمتابعة تنفيذ اتفاقية حظر الاسلحة
الكيميائية

ديوان وزارة الخارجية

الاشتراكات والمساهمات الدولية

السفارات والقنصليات بالخارج

وزارة الخارجية بمكوناتها تكلف الدولة في السنة الواحدة اكثر من 485 مليون دينار ليبي ... وبالرغم من ركودها تم تركيز الصرف فيها على بند المرتبات البالغ 350 مليون دينار ليبي.

حيث استحوذت السفارات والقنصليات بالخارج على نصيب الاسد من الميزانية بمبلغ تجاوز الـ 370 مليون دينار سنوياً (حسبت على اساس سعر الصرف)؟



تخصصات ومنتجات الاكاديمية الوطنية للعلوم الدبلوماسية

1- تقوم الأكاديمية الوطنية للعلوم الدبلوماسية بإنتاج الكادر الدبلوماسي للبلاد وتوجيه العمل بالسفارات والقنصليات بالخارج وضمان استمرارية انخفاض ميزانية ونسبة السفارات والتمثيل الدبلوماسي بالخارج الى 5% (كمعيار اساسي لوجودها فاعلة في المجال الدبلوماسي) (أي ان تكون اقصى حد لميزانية السفارات والقنصليات بالخارج هو أقل من 20 مليون دينار ليبي سنوياً).

2- انشاء ورعاية ثانوية دبلوماسية حسب نظام وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي وضمن مرحلة الثانويات التخصصية. وهذا يعنى فتح اكثر من ثانوية بالبلاد .. مع قيام الاكاديمية الوطنية للعلوم الدبلوماسية بانجاز المناهج وتسليمها الى وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي لتقوم بدورها في تعديلها ثم تطويرها الكترونياً... ويكون الخريجين منها مرحلين تلقائياً للدراسة والعمل داخل الاكاديمية الوطنية للعلوم الدبلوماسية حسب النظام المقرر لذلك.

3- ربط تأشيرة الدخول للبلاد بالموقع الالكتروني للأكاديمية الوطنية للعلوم الدبلوماسية فهي التي تضع ضوابط التأشيرات حسب قوانين وتوجيهات الدولة... لتكون التأشيرات الكترونياً مثل الدول الاخرى وبأسعار موحدة وبسيطة لتشجيع الاستثمار والسياحة دون عوائق بيروقراطية ومنع الفساد المستشري في منح التأشيرات.

4- انشاء ادارة أو قسم المحفوظات الالكترونية الجديدة التابع لوزارة الرقابة الالكترونية ومؤشرات الفساد (للعمل داخل الاكاديمية الوطنية للعلوم الدبلوماسية).

5- استحداث ادارة أو قسم العطاءات الالكترونية الجديدة بالاكاديمية والغاء اى لجان او اقسام موازية مع وجوب تبعية ادارة أو قسم العطاءات الالكترونية الجديدة لوزارة العطاءات الالكترونية المسؤولة عن ادارة العطاءات والطلبات بالبلاد.



نظام عمل الاكاديمية الوطنية للعلوم الدبلوماسية

- 1- تتولى الاكاديمية تدريس المتطلبات الدراسية لشهادة البكالوريوس في العلوم الدبلوماسية وبرنامج الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) في الدبلوماسية والعلاقات الدولية.
- 2- على الأكاديمية توفير قسم متكامل للبحوث والتحليل وموقع الكتروني به مكتبة الكترونية للمناهج الدراسية المعتمدة لضمان بيئة دراسية تفاعلية تساعد الطلبة على الالمام بجوانب العلاقات الدولية من خلال مناهج الكترونية.
- 3- تعمل الأكاديمية على تقديم رؤية دبلوماسية وطنية شاملة لطلابها ودبلوماسيها بشكل منتظم ومجدول حول الشؤون الاقليمية الدولية وتوفير المعرفة والأدوات اللازمة لتحقيق تلك الرؤية.
- 4- يجب ان تعمل الأكاديمية على تزويد الدبلوماسيين الليبيين ، بالمعرفة المطلوبة والمهارات اللازمة لبناء شبكة علاقات واسعة للانطلاق في مسيرتهم في مجال العمل الدبلوماسي.
- 5- يجب ان توفر الأكاديمية لطلابها البرامج المتخصصة ونماذج للقيادات الفكرية العربية والإسلامية والاستفادة من أفضل التجارب والخبرات الدبلوماسية الحالية والسابقة.
- 6- يجب ان توفر الأكاديمية عبر موقعها الالكتروني خدمة تأشيرة الدخول للبلاد بالموقع وتوفير كادر متخصص لها يمنح التأشيرات حسب السياسة العامة للدولة وبالتنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة.
- 7- يجب ان توفر الأكاديمية كادر متخصص لاختبار وتعيين الدبلوماسيين ومتابعتهم ضمن نظام محدد المدة يسمح بتغييرهم بمؤهلين جدد خرجتهم الاكاديمية.



مناهج الاكاديمية الوطنية للعلوم الدبلوماسية

مناهج الاكاديمية في البكالوريوس والدراسات العليا تجمع بين الجوانب النظرية والعملية للعلاقات الدولية والتدريب العملي والمعرفة الأكاديمية والمهارات اللغوية وكذلك التاريخ والثقافة الوطنية والتاريخ الحديث والعلاقات الدولية للشرق الأوسط والاقتصاد السياسي الدولي والقانون الدولي للدبلوماسيين والأمن الدولي وفض النزاعات ، حيث تركز مناهج الاكاديمية ضمن بيئة تعليمية فعالة على تزويد الجيل القادم من الدبلوماسيين بالمعرفة والمهارات حتى يتمكنوا من خدمة بلادهم على أكمل وجه في الخارج.

فيما يلي مناهج الاكاديمية المقترحة

| | | |
|--|---|--|
| تحليل سياسات الدول | الاتصالات والتفاوض | الجوانب النظرية والعملية للعلاقات الدولية |
| التحليل وبناء الشخصية | البروتوكول والآداب الدبلوماسية العامة | المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف |
| المصالح الوطنية | تحليل الأحداث الإقليمية | الدبلوماسية القنصلية |
| التدريب الإعلامي للدبلوماسيين | الاقتصاد السياسي الدولي | السياسة الخارجية |
| مفهوم الدولة في إطار العلاقات الدولية المعاصرة | الأساسيات الدبلوماسية في العصر الرقمي | الكتابة الدبلوماسية باللغتين الإنجليزية والعربية |
| المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية | المبادئ الأساسية للاقتصاد السياسي الدولي واتجاهاته العالمية | دراسة القضايا العالمية |
| القانون الدولي للدبلوماسيين | السياسات الاقتصادية للاقتصادات الرئيسية | آثار النمو الدولي وتقويم سعر الصرف |



طرق البحث ومشاريع التخرج في
السياسة الخارجية

الأمن الدولي وفض النزاعات

مبادئ القانون الدولي والقنصلي

تقييم وممارسة العمل الدبلوماسي
(حل المشكلات ، والتقنيات
التحليلية المناسبة ، وأدوات
البحث والتواصل).

المهارات الدبلوماسية

تقييم وتحليل الجوانب الاقتصادية
والسياسية والقانونية والاجتماعية
والجغرافية وتفاعلاتها

المهارات المتقدمة في الاتصال
الدبلوماسي

إجراء التقييم النقدي للمعلومات
المعددة واستخدامها عند صياغة
الحجج والبراهين.

الاعتزاز الوطني والمسؤولية
المدنية

استخدام الموارد المتاحة بكفاءة
لتحقيق النتائج المرجوة.

تصميم وتنفيذ المشاريع المتعلقة
بالعمل الدبلوماسي

تؤكد النظرية على صحة المناهج اعلاه .. مع ترك تقييمها أو فصلها أو الاضافة اليها الى خبرات القائمين
على الاكاديمية.



قاعدة الالغاء وإنشاء البديل

رابعاً: إلغاء كافة اقسام وإدارات المحفوظات (الارشفة بالقطاع العام)
وإلغاء الهيئة العليا لتطبيق معايير تولى المناصب العامة التابعة لمجلس النواب
وإلغاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التابعة لمجلس النواب
وإلغاء هيئة الرقابة الادارية التابعة لمجلس النواب
وإنشاء وزارة الرقابة الالكترونية ومؤشرات الفساد بمهام جديدة.
(موظفين وزارة الرقابة الالكترونية يعملون في كافة جهات القطاع العام كإدارة مستقلة "إدارة أو قسم
المحفوظات الالكترونية الجديدة" ولكن تبعيتهم لوزارة الرقابة الالكترونية ومؤشرات الفساد).

الغاء كافة اقسام وإدارات المحفوظات (الارشفة بالقطاع العام)
وإلغاء الهيئة العليا لتطبيق معايير تولى المناصب العامة التابعة لمجلس النواب
وإلغاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التابعة لمجلس النواب
وإلغاء هيئة الرقابة الادارية التابعة لمجلس النواب
وإنشاء
وزارة الرقابة الالكترونية ومؤشرات الفساد التي تعمل داخل وزارات القطاع العام

- * الهيئة العليا لتطبيق معايير تولى المناصب العامة التابعة لمجلس النواب تكلف الدولة سنوياً نصف مليون دينار ليبي منها 400 ألف دينار مرتبات.
- * الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التابعة لمجلس النواب تكلف الدولة سنوياً أكثر من 18 مليون دينار ليبي منها أكثر من 2 مليون دينار ليبي مرتبات.
- * هيئة الرقابة الادارية التابعة لمجلس النواب تكلف الدولة سنوياً أكثر من 129 مليون دينار ليبي منها أكثر من 121 مليون دينار ليبي مرتبات.



أعمال وزارة الرقابة الالكترونية ومؤشرات الفساد التي تعمل داخل وزارات القطاع العام (ادارة المحفوظات الالكترونية الجديدة)

تعمل ادارة المحفوظات الالكترونية الجديدة داخل جميع جهات القطاع العام على استلام وتسليم المستندات (من ذات جهة) على الاسس التالية :

- 1- استلام المستند وختمه بالاستلام مع ذكر تاريخ الاستلام وتاريخ المراجعة لاستلام الرد على نفس المستند.
- 2- استخدام الارشفة الالكترونية الحديثة لتصوير وحفظ كل مستند وارد بحيث تكون منظومة الارشفة مربوطة بغرفة الارشفة الموحدة بوزارة الرقابة الالكترونية على طول البلاد وعرضها.
- 3- تسليم المستند للوزير أو وكالة أو الادارة أو القسم الموجه له المستند.
- 4- متابعة الرد والإصرار على الالتزام بالمواعيد المحددة للرد بحيث يجب ان يكون الرد على نفس المستند الوارد أو مرفق به ليتم ارشفة الرد.
- 5- القيام بأرشفة الرد وتسليمه وكافة الاعمال المتعلقة به.
- 6- استرجاع تاريخ المعاملة وكافة المستندات وعرضها او طباعتها لتشكل ملف قضائي رسمي حسب طلب المواطن يمكن استخدامه ضد الجهة المقصرة لتخفيف العبء على القضاة والمحاكم والإسراع بفصل المنازعات.

تؤكد النظرية

ان ما سبق في غاية الاهمية وأنه اساس لبناء الدولة الحديثة بالأخلاق القيم السامية وانه اساس القضاء على التلاعب والنفاق والتدليس والكذب والسرقة والإخفاء وكل عمليات الادعاء باختفاء الملفات مما زاد المظالم في البلاد... لا يوجد حل إلا هذا الحل.



فوائد غرفة الارشفة الموحدة بوزارة الرقابة الالكترونية

1- تقديم تقارير شهرية علنية مدعمة بجداول احصائية وبيانية عن جودة العمل بتلك الجهة.

2- ابراز مواطن الخلل وطريقة الادارة (سيئة أم جيدة).

3- ابراز المشاكل والإحاطة بها قبل تفاقمها.

4- تقديم توصيات بحق الوزراء ومدراء الادارات المقصرين.

5- تقديم توصيات حول جودة نظام العمل والقوانين واللوائح بتلك الجهة لتسهيل عملية تعديلها.

6- الاعلان عن تعويض مجزي لأي مراسلة أو ملف يختفي بالمصالح العامة ، والمقصود بذلك كشف الفساد وتوجيه اصبع الاتهام ومنع تغطية الموضوع.



قاعدة الالغاء وإنشاء البديل

خامساً: الغاء كافة اقسام وإدارات العطاءات (العطاءات بالقطاع العام)

وإنشاء وزارة العطاءات الالكترونية بمهام جديدة.

(موظفين وزارة العطاءات الالكترونية يعملون في كافة جهات القطاع العام كإدارة مستقلة (ادارة أو قسم

العطاءات الالكترونية الجديدة) ولكن تبعيتهم لوزارة العطاءات الالكترونية).

الغاء

كافة اقسام وإدارات العطاءات (العطاءات بالقطاع العام)

انشاء

وزارة العطاءات الالكترونية التي تعمل داخل وزارات القطاع العام

أعمال وزارة العطاءات الالكترونية

التي تعمل داخل وزارات القطاع العام (ادارة العطاءات الالكترونية الجديدة)

تعمل ادارة العطاءات الالكترونية الجديدة داخل جميع جهات القطاع العام على استلام المشاريع والتوريدات المقترحة والمطلوبة (من ذات جهة) على الاسس التالية :

1- تقوم وزارة العطاءات الالكترونية بالمساهمة في إنتاج مشروع قانون العطاءات الموحد على طول البلاد وعرضها لا يستثنى أحد منها (يستلزم ذلك الغاء كافة اللوائح والقرارات الخاصة بلجان العطاءات اولاً) .

2- استلام مخططات المشاريع والتوريدات المقترحة والمطلوبة وتحويلها على هيئة كراسة مواصفات للعطاء أو الطلبية أو أمر عمل.



3- تعديل وتطوير كراسة مواصفات ثم الاعلان عنها وإرسالها الى الشركات والمؤسسات العامة والخاصة والأجنبية والطلب منها تقديم اسعارها بدون طلب أي تأمين ابتدائي أو أي ضمانات.

4- استخدام الارشفة الحديثة لتصوير وحفظ كل التسعيرات والفواتير والعروض والجهات الواردة منها بحيث تكون منظومة الارشفة مربوطة بغرفة العطاءات الموحدة بوزارة العطاءات الالكترونية.

4- متابعة ردود العروض ثم القيام بمناقصة علنية وإعلان الفائزون مع طلب ضمانات للتنفيذ منهم.

5- متابعة التنفيذ مع الجهة المنفذة والجهة الطالبة للعمل على اساس مشروع قانون العطاءات الموحد.

فوائد غرفة العطاءات الموحدة بوزارة العطاءات الالكترونية

1- تقديم تقارير شهرية علنية مدعمة بجداول احصائية وبيانية عن جودة العمل بتلك الجهة.

2- ابراز مواطن الخلل وطريقة الادارة (سيئة أم جيدة).

3- ابراز المشاكل والإحاطة بها قبل تفاقمها.

4- تقديم توصيات بحق المشاريع المنفذة أو التي تحت التنفيذ أو المزمع القيام بها .

5- الحصول على مرجعية للأسعار ومخزن معلومات مهم للشركات والمؤسسات الفاعلة.

6- تقديم توصيات حول جودة نظام العمل والقوانين واللوائح بتلك الجهة لتسهيل عملية تعديلها.



قاعدة الالغاء وإنشاء البديل

سادساً: إلغاء الحرس البلدي التابع لوزارة الحكم المحلي وإنشاء الهيئة العامة للحرس البلدي بمهام جديدة ضمن وزارة شهادة الدولة للامتحانات الالكترونية والبحث العلمي (يعمل حسب مشروع قانون الحرس البلدي الجديد)

الغاء

الحرس البلدي التابع لوزارة الحكم المحلي

انشاء

الهيئة العامة للحرس البلدي ضمن وزارة شهادة الدولة

الحرس البلدي التابع لوزارة الحكم المحلي يكلف الدولة في السنة الواحدة اكثر من 279 مليون دينار ليبي ... والمرتبات السنوية له فقط حوالي 275 مليون دينار ليبي دون فائدة تذكر. وحسب النظرية سيتم الغاؤه وإعادة هيكلته في كيان واحد جديد (الهيئة العامة للحرس البلدي) ضمن وزارة شهادة الدولة للامتحانات الالكترونية والبحث العلمي وسيعمل ضمن مشروع قانون الحرس البلدي الجديد.



أعمال الهيئة العامة للحرس البلدي

تقترح النظرية ان تعمل الهيئة العامة للحرس البلدي تحت مشروع قانون الحرس البلدي الجديد الذي يؤسس الاتي:

* انشاء حرس بلدي بخبراء تعليم عالي وأطباء وبمعامل تحليل متطورة بالإضافة الى من يقومون بحراسة الأسواق الدائمة مع القيام بعمليات التفتيش المكونة من فرق عمل مدنية ذوي شهادت جامعية أو ثانويات الحرس البلدي.

* يعمل الحرس البلدي على توعية الشركات والمؤسسات والمحلات الخاصة دائماً بالقوانين واللوائح وحل المشاكل ونبذ طريقة التفتيش بغرض اكتشاف الاخطاء ، بل يتم جدولة مواعيد الزيارة وإبلاغ المستهدفين بالزيارة قبل الزيارة لإعطائهم فرصة لترتيب اوضاعهم وفق متطلبات وتعليمات وزارة شهادة الدولة للاختبارات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي.

* ضرورة ان يعمل الحرس البلدي على اعلان ونشر تقارير حول الحالة الاقتصادية وطريقة عمل وجودة المؤسسات الخاصة بكل منطقة شهرياً على موقعه الالكتروني بغرض التخلص من الصورة النمطية للحرس البلدي وسطوتهم الانتقائية التي اضعفت الاقتصاد الوطني وساهمت في انتشار الرشوة والمحاباة.

ما هي الاسواق الدائمة

هي عبارة عن الاسواق المعروفة بأماكنها بالبلاد (للخضراوات والملابس وغيرها) ، بحيث يتم انشاء هنجر واحد كبير له عدة محطات مجهزة لاستقبال سيارات المواطنين و عدة مداخل لدخول سيارات البائعين دون ان يؤثر ذلك على حركة المرور ، وعلى الطرف الايمن للهنجر مسجد كبير دائم الفتح ومزود بمرفقات وحمامات مفتوحة دائماً.

وعلى الطرف الايسر للهنجر يوجد مقر الحرس البلدي لتلك البلدية والذي يشرف على السوق 24 ساعة بالإضافة الى المهام الاخرى الموكلة اليه.



القاعدة السابعة - قاعدة الالغاء وتأجيل البديل:

قاعدة الالغاء وتأجيل البديل:

وهي احدى قواعد نظرية القيادة الذكية والتي تتمثل في : ضرورة الغاء بعض (الوزارات ، الهيئات ، المصالح ... الخ) وتسريح الموظفين بها وتأجيل تكوين بديل لها وإلغاء قوانينها ولوائحها.

The rule of cancellation and postponement of the alternative:

It is one of the rules of intelligent leadership theory, which is: the necessity of canceling some (ministries, bodies, interests ... etc), laying off employees, delaying the formation of an alternative to it, and canceling its laws and regulations.

اولاً: الغاء الهيئة العامة لصندوق التضامن الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية وتسريح الموظفين به وتأجيل تكوين بديل له وإلغاء قوانينه ولوائحه.

First: Cancel the General Authority of the Social Solidarity Fund at the Ministry of Social Affairs and lay off employees, postpone the formation of an alternative to it and cancel its laws and regulations.

ثانياً: الغاء مصلحة الضرائب وكافة المؤسسات التابعة لها وتسريح الموظفين بها.

Second: Canceling the Tax Authority and all its affiliated institutions and laying off employees.



قاعدة الالغاء وتأجيل البديل

اولاً : الغاء الهيئة العامة لصندوق التضامن الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية وتسريح الموظفين به وتأجيل تكوين بديل له وإلغاء قوانينه ولوائحه.

(فرض مفهوم التقاعد الجديد - التقاعد الاجباري ابتداء من سن 60 عام)

الغاء

الهيئة العامة لصندوق التضامن الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية وكافة المؤسسات التابعة وتسريح الموظفين بها.

الجهات المكونة لوزارة الشؤون الاجتماعية تكلف الدولة في السنة الواحدة حوالي مليار دينار ليبي ... و الهيئة العامة لصندوق التضامن الاجتماعي هي أحد تلك المكونات والتي تكلف الدولة حوالي 840 مليون دينار ليبي منها 75 مليون دينار ليبي مرتبات للهيئة ومنها 745 مليون دينار ليبي للمعاشات الاساسية... هنا يجب اعادة النظر في وجود الهيئة العامة لصندوق التضامن الاجتماعي ، حيث يجب احالة تلك المبالغ كمكتسب للبطاقة لأن اصحاب المعاشات الاساسية والإعانات سيكونون بالتأكيد ضمن عدد حاملي البطاقة المضاعفة المقدرين (مليون ونصف للأعمار من 60 عام فما فوق مضافاً اليهم المقعدين وذوي الاحتياجات الخاصة وجميعهم يتقاضون ضعف قيمة البطاقة بدلا عن المعاش الاساسي / التقاعدي / اعانات وغير ذلك) ... فقد ثبت حسابياً ان قيمة البطاقة المضاعفة اكثر مما يتقاضونه من الهيئة.

هذا من الناحية المالية أما من الناحية الخدمائية للمقعدين وذوي الاحتياجات الخاصة والإعانات ، لا يختلف أحد على وجوب تقديم المساعدة والخدمات لهم ، بل يجب اعادة هيكلة القطاع بالكامل وتركز مهامه لهذه الغاية النبيلة وبأساليب اقوى وأفضل وأكثر دعماً لهم حسب الهيكلة الجديدة من وزارة شؤون الخصخصة والاستثمار والتنظيم الداخلي.



توضيح:

* أنشئ صندوق الضمان الاجتماعي بموجب القانون رقم (13) لسنة 1980 م وبدأ العمل به 1981/6/1 م ويتولى تسجيل المضمونين المشتركين وتحصيل الاشتراكات المقررة وإعداد وصرف المنافع لمستحقيها من معاشات ومنافع قصيرة الأمد حيث وصل عدد المشتركين إلى مليون مضمون مشترك وعدد أصحاب المعاشات إلى أكثر من 347,000 معاش.

* أنشئ صندوق التضامن بموجب القانون رقم (20) لسنة 1998 م والمعدل بالقانون رقم (10) لسنة 2000 م ويتولى حماية الفرد في حالة فقد السند الاجتماعي ومن انقطعت بهم سبل العيش الكريم والمعاقين وأصحاب المعاشات الأساسية ومن في حكمهم والأسر كبيرة العدد ومحدودة الدخل ويصل عدد المعاشات الأساسية إلى أكثر من 220,210 معاش.

* تؤكد النظرية أن : الغاء المعاش التقاعدي واستبداله بضعف قيمة بطاقة المنحة الالكترونية للأعمار ابتداء من 60 عام مضافاً اليهم المقعدين وذوي الاحتياجات الخاصة يسمح بالغاء الهيئة العامة لصندوق التضامن الاجتماعي بالإضافة الى ان تكاليف وجودها باهظ جدا ولا يوجد تقييم حقيقي لها.

* التقاعد الاجباري ابتداء من سن 60 عام يؤسس ويدعم السوق المحلي بكفاءات في كافة المجالات ويعطي فرصة للقطاع العام بتدفق الدماء الشابة به في المناصب العليا والذي سينعكس على الصورة العامة للدولة باستمرارية التطوير والأفكار الجديدة.



مفهوم التقاعد الجديد

التقاعد الاجباري ابتداء من سن 60 عام يؤسس ويدعم السوق المحلي بكفاءات في كافة المجالات ويعطي فرصة للقطاع العام بتدفق الدماء الشابة به في المناصب العليا والذي سينعكس على الصورة العامة للدولة باستمرارية التطوير والأفكار الجديدة.

Compulsory retirement from the age of 60 establishes and supports the local market with competencies in all fields and gives an opportunity for the public sector to flow young blood in it in senior positions, which will be reflected in the general image of the state by continuing development and new ideas.

تؤكد النظرية على طرح مشروع قانون التقاعد الاجباري ابتداء من سن 60 عام لكافة شرائح المجتمع بحيث يشمل ذلك البرلمانين ومرشحي الانتخابات ورؤساء الوزراء والوزراء والوكلاء والشركات والهيئات والموظفون وكل من يتقاض مرتب من القطاع العام .

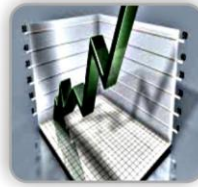
* تؤكد النظرية انه ابتداء من ذلك العمر (60 سنة) تتراكم الخبرة لدى الشخص ولكنه صحياً لا يصلح للقطاع (تماماً) لبدء ظهور الامراض به ، ووجوده بالقطاع العام يصبح مضرّاً بشكل كبير ، خصوصاً ان هذا العمر اوصله الى ارفع المناصب ولم يعد بإمكانه تطوير أي شيء .. بل على العكس سيعمل جاهداً على افشال طموحات المبتكرين الشباب وخصوصاً الطموحين منهم ... وهذا شيء مجرب ومحسوس ولا ينكره أحد.

* ان اخراج من وصل لسن 60 سنة من عمله بالقطاع العام مع صرف قيمة مضاعفة لبطاقة المنحة الالكترونية الخاصة به تمثل عملية مفيدة له من ناحيتين:

الناحية الاولى : اذا كان مريضاً يمكنه الان الاعتناء بنفسه ومعالجة امراضه.

الناحية الثانية : اذا كان صحيحاً ومتعافياً ويمكك الخبرة المهنية فليدخل القطاع الخاص ويزاول المهنة التي يبذل فيها وبذلك تكون الدولة قد ربحت منتجاً فعالاً فيها.

وفي جميع الاحوال هو يتقاضى قيمة مضاعفة لبطاقة المنحة الالكترونية وكذلك زوجته بالإضافة الى تمتع افراد اسرته بقيمة بطاقتهم مما سيخفف الضغط المالي عليه وعلى الاسرة... وهذا حل مثالي.



قاعدة الالغاء وتأجيل البديل

ثانياً :الغاء مصلحة الضرائب وكافة المؤسسات التابعة لها وتسريح الموظفين بها وتأجيل تكوين بديل لها وإلغاء قوانينها ولوائحها.

الغاء

مصلحة الضرائب وكافة المؤسسات التابعة لها وتسريح الموظفين بها.

الغاء مصلحة الضرائب التابعة لوزارة المالية وتسريح الموظفين بها وإلغاء قوانينها ولوائحها وتأجيل بديل عنها حل عملي سيسهم في خفض اسعار السلع التموينية الاساسية والاتصالات للفقراء ومحدودي الدخل وكذلك في المستوى العام للأسعار عموماً ، لقد بلغت تكلفته مصلحة الضرائب السنوية على الدولة اكثر من 50 مليون دينار ليبي ... منها فقط 42 مليون كمرتبات فقط... دون فائدة منها وأصبحت معوق كبير للاستثمار المحلي والخارجي فهي لا تتكيف ابدا مع الظروف المحيطة.

تؤكد النظرية أن : مصلحة الضرائب هي الراعي الرسمي لدمار الاقتصاد بالبلاد ومصدر دفتري معوق للتقدم والاستثمار يجب تحييده الى ان تتضح الصورة الاقتصادية للبلاد ثم العمل على انتاج مشروع قانون الضرائب الجديد على الاقل بعد 5 سنوات ما لم تقرر دار الافتاء الليبية عكس ذلك بحثها على تكوين المؤسسة العامة للزكاة بدلاً عن مصلحة الضرائب ... ان الغاء مصلحة الضرائب يصب في مصلحة الطبقة الفقيرة والمتوسطة والتي تتحمل الضرائب المفروضة على التجار على شكل زيادة في اسعار السلع.

ملاحظة مهمة:

* (طلب استصدار فتوى شرعية من دار الافتاء الليبية حول صحة تمكين المزمكى من الاعفاء الضريبي حال قدم زكاة عن ارباح مؤسسته الخاصة وحول صحة ان تحل المؤسسة العامة للزكاة بديلاً عن مصلحة الضرائب بشروط وضوابط معينة تحددها دار الافتاء .)

* (طلب استصدار فتوى شرعية من دار الافتاء الليبية حول وجوب الزكاة في ايرادات النفط بمقدار الخمس ، بناءً على أنه ركاز وضم تلك المبالغ الى المؤسسة العامة للزكاة لدعم مشروع قانون الزكاة في البلاد .)



القاعدة الثامنة - قاعدة جواز الابتكار والتطوير والتقليد

جواز الابتكار والتطوير والتقليد يعني عدم اعتراف النظرية بالملكية الفكرية الغربية او الشرقية او غيرها وان كل شيء جازر الاستفادة منه (اتقان التقليد لا يقل أهمية عن اتقان الابتكار).
فهذا العمل جازر قانونيا حسب القانون الدولي :

ان فعالية أي براءة اختراع تقتصر على أراضي البلد أو المنطقة التي منحتها فقط.

(علينا حماية ابتكاراتنا المحلية فقط حسب قانون رقم (8) لسنة 1959 بشأن براءات الاختراع)

قاعدة جواز الابتكار والتطوير والتقليد:

وهي احدى قواعد نظرية القيادة الذكية والتي تتمثل في :

عدم اعتراف النظرية بالملكية الفكرية الغربية او الشرقية او غيرها وان كل شيء جازر الاستفادة منه و تفكيكه وصناعة مثله وكذلك استيراد الافكار أو تأجير حاملها... فكل الحضارات السابقة والحالية للدول والمجتمعات قامت بهذا الفعل بكل الطرق وبشكل سري وعلني ووزاراتهم ومؤسساتهم وقوانينهم تغطي عليهم بشكل ممنهج ومدروس.

The rule of permissibility of innovation, development and imitation:

It is one of the rules of intelligent leadership theory which is:

The theory does not recognize western or eastern intellectual property, or anything else, and everything is permissible to benefit from, dismantle and manufacture like it, as well as import ideas or lease holders ... All of the past and present civilizations of states and societies have done this in all ways secretly and publicly, and their ministries, institutions, and laws systematically cover them And thoughtful.

لقد ابتلينا بعدد لا باس به من المغفلون (ومنهم للأسف موجودون بمؤسسات الدولة ويتقلدون مناصب عليا) حريصون على الملكية الفكرية لغيرهم وخصوصاً الغرب ... بل ويتشدقون بذلك ويطلبون من المواطنين والشركات الوطنية تصاريح من اصحاب الملكية الفكرية بالغرب كي يزاولوا تلك المهنة ناهيك عن تصنيعها.
ووصل الامر ذروته ان تطلب وزارة التعليم في العام 2018 (عبر موقعها الالكتروني) موافقات وزارات تعليم دول اخرى على اقامة مدارس لشركات تعليم ليبية لتدريس مناهج تلك الدول ... مما اعطى انطباع بالغ السوء حول التعريف الحقيقي لوزارة التعليم كوزارة وطنية وكيف يفكرون؟.



هذه النظرية ترفض هذا وتدعم الأذكىء من أبناء الوطن الحريصون على الإنتاج والابتكار والتطوير وبالتقليد أيضاً وبكل السبل الممكنة... وان كلمة تقليد ليست عيباً وإذا تم فتح هذا الباب سيكون من حقنا المطالبة بالحقوق الفكرية للخوارزمي والذي اشتقت منه جميع خوارزميات الحضارة الحديثة في كافة المجالات وكذلك ابن سينا وغيرهم من علماءنا .

تؤكد النظرية ضرورة عدم الالتفات الى الكلام الفارغ الصادر من بعض المسؤولين المحليين بالقطاع العام والذين يعتبرون ان التقليد أمر مكروه وان الابتكار شيء ممتاز ، وذلك لأنهم اعداء الابتكار في الاساس .. وأن الامر لا يعدو ان يكون صورة نمطية لإثبات انهم مثاليون والتغطية عما فعلوه ويفعلونه ؟ (ولكن حتى لا نظلمهم كثيراً فانه حتى في الافلام يصورون المقلدون على أنهم اشرار) ..تؤكد النظرية ان هذا عالم غير حقيقي.

تؤكد النظرية ان العالم الحقيقي هو ان يقوم الافراد والشركات بالتقليد من اجل النجاح ... لم يكن الايفون أول هاتف ذكي ولا الايباد اول جهاز لوحي لقد تم تقليد منتجات اخرين وتم تقديمها بطريقة اكثر جاذبية ... الكل يقلد في عالمنا.

ان التقليد مشروع وهو رائع جدا فقد اصبحت الشركات في كل العالم تستخدم التقليد للتقدم استراتيجياً الى الامام ولسان حال الشركات لموظفيها " لا تبتكر .. فقط قلد الاخرين حتى نحصل ما يحصلون عليه من ارباح ، وبالنظر الى التاريخ نجد ان المقلدين يفوزون في النهاية فهو طريق موثوق للنمو وتحقيق الارباح فالمقلدين لا يتحملون عبء تكاليف البحوث والتطوير ولا يواجهون خطر الفشل فهم يتعاملون مع سوق مجربة تم اختبار المنتج عليها.



هل يشكل التقليد خطراً على المؤسسات من الناحية القانونية؟

نعم التقليد يشكل خطراً إذا كان المنتج الأساسي المبتكر والمقلد داخل الدولة نفسها ، أما إذا كان المنتج الأساسي المبتكر في دولة أخرى فالتقليد يكون مسموحاً به داخل البلاد ... وهذا المفهوم غير متجذر غالباً لدى مسؤولي الدول النامية بما فيهم القضاة لأن بلادهم تستورد فقط ولا تنتج شيئاً فيصبح مفهومهم للأشياء قاصراً وغير اقتصادي وغير قانوني أيضاً.

أما في الدول المتقدمة فهي ترحب قانونياً بالتقليد ولا تعتبره يشكل خطراً طالما لم يتم استهداف زبائن المبتكر الأصلي مباشرة (نفس المكونات ، نفس الشعار ، نفس الحجم ، نفس اللون) بمعنى آخر طالما المكونات ولو عنصر واحد يختلف لا يعتبر تقليداً وطالما الشعار يختلف حتى بنسبة 1% لا يعتبر تقليداً وهكذا.

المفهوم الجديد للملكية الفكرية و الاطار القانوني لها

يستخدم نظام الملكية الفكرية عادة لزيادة الابتكار والتنافسية والإبداع فالملكية الفكرية محفز حاسم للابتكار والإبداع من أجل القضاء على الفقر وضمان الأمن الغذائي ومحاربة الأمراض وتحسين التعليم وحماية البيئة وزيادة الإنتاجية ورفع القدرة التنافسية للأعمال.

1- عملية تطوير البنية التحتية القانونية وتسوية المنازعات يستلزم الاعلان عن المفهوم الحقيقي للبراءات المحلية واختلافها عن الخارجية من الناحية القانونية وإظهار سبل بديلة لتسوية المنازعات تتمثل في تطوير أصول الملكية الفكرية المحلية واستخداماتها في تطوير الاقتصاد الوطني.

2- دعم الاختراعات والابتكارات لأنها تحفز النمو الاقتصادي تحفيزاً هائلاً وبراءات الاختراع هي أساس الابتكار وهي الخطوة الأولى نحو إنشاء مؤسسة ناجحة ، بها الكثير من فرص الاستثمار والأعمال ولذلك يجب أن يكون نظام براءات الاختراع المحلي متاحاً على أوسع نطاق ممكن وعدم ربطه بالصناعة فقط .. فقد يكون زراعياً او خدمياً أو تعليمياً أو غيره وذلك لتجنيد المخترعين من الخوض في بيروقراطية إجرائية لا علاقة لها بجودة اختراعاتهم وقد ترفض الطلبات حتى لو كانت بعض الابتكارات في جوهرها في غاية الأهمية.



3- تخفيض تكاليف منح البراءات أو الحصول عليها للتشجيع على الابتكار ، ان وثائق البراءات تعادل ثروة من المعلومات التكنولوجية والتجارية ، وتعزز التدفق الدولي للمعارف والخبرات التقنية. تؤكد النظرية انه لا ينتبه الكثيرون إلى أهمية معلومات وثائق البراءات ، حتى أنهم يجهلون وجودها أم القليلون الذين انتبهوا لأهميتهما فلا يتقنون كيفية الاستفادة منها في تطوير البلاد.

4- ضرورة تحليل معلومات وثائق البراءات عن طريق إصدار تقارير تحليلية لأنها الاداة الرئيسية لتحليل الاتجاهات في انتشار التكنولوجيا بين مؤسسات القطاع العام والخاص.

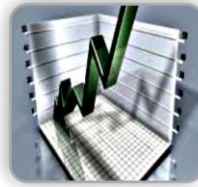
5- ضرورة تقليص مدة حماية البراءات وذلك لفترة محدودة وبمجرد انتهاء هذه الفترة ، يصبح الاختراع "غير محمي ببراءة" ، فيجوز لأي شخص صنعه واستخدامه.

6- التأكيد على ان فعالية أي براءة تقتصر على أراضي البلد أو المنطقة التي منحها فقط وبذلك يكون الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام بلادنا لاستغلال الاختراع وتقليده قانونياً داخلها ، حيث يمكن استخدام المعلومات التقنية والعلمية الواردة في وثائق البراءات الاجنبية بحرية في بلادنا التي لم تطلب فيها الحماية وهذا سيؤدي إلى تطوير التقنيات الملائمة لاحتياجات بلادنا وظروفها المحلية.

7- التأكيد على ان نظام البراءات المحلي هو الأساس القانوني للشركات والتعاون بين أصحاب المصلحة في نظام الابتكار داخل البلاد لتقليد الحلول المبتكرة للتكنولوجيا الخضراء وكل الطرق البديلة والأكثر كفاءة لإنتاج الطاقة واستخدامها وكذلك الزراعة والصحة بتسخير تقليد الابتكار في تحسين الصحة .

8- دعم انشاء علامات تجارية وطنية فهي أكثر أشكال حقوق الملكية الفكرية المسجلة والتي تستخدم في تقييم المؤسسات.

9- دعم حماية التصميم ، حق التصميم الصناعي هو حق ملكية فكرية يحمي الجانب الجمالي لسعة ما فهو يساهم في تسويق منتجات جديدة تتضمن ابتكارات تكنولوجية حيث يكون لجاذبية التصميم دور مهم للشركات في اكتساب ميزة على المنافسين.



القاعدة التاسعة - قاعدة المفهوم الجديد للاستثمار بغرض الانتاج والتصنيع:

شراكة غير مالية بين الدولة والقطاع الخاص

قاعدة المفهوم الجديد للاستثمار بغرض الانتاج والتصنيع :

وهي احدى قواعد نظرية القيادة الذكية والتي تتمثل في ان : مفهوم الاستثمار هذا يختلف تماما عن ما هو معروف وما هو ثابت فشلة فهو يتمثل في مجموعة من المشاريع التي تؤسس شراكة بين الدولة والقطاع الخاص ولكن ليس بمال الدولة بل بالأفكار وتعديل القوانين.

Base of the new concept of investment for the purpose of production and manufacturing:

It is one of the rules of the theory of intelligent leadership, which is that: This concept of investment is completely different from what is known and what is a constant failure. It is represented in a group of projects that establish a partnership between the state and the private sector, but not with the money of the state but with ideas and the amendment of laws.

المفهوم الجديد للاستثمار يعتمد على أثر كل من (مكرر الاستثمار) (Multiplier) وعامل التعجيل أو ما يسمى بالأثر الاستثماري Acceleration عند تعديل القوانين واللوائح بالسرعة المطلوبة.

المفهوم الجديد للاستثمار لا يتعلق بفتح اعتماد لجلب مصنع لصالح شركة عامة أو خاصة (فهذا مجرب وفاشل فشل ذريع ولا يعدو كونه رمي المال في الهواء بالنسبة للدولة ومال مسروق بالنسبة للمواطن او التاجر).

ولكن لو فرضنا ان المصنع الذي تم جلبه سيعمل بكفاءة عالية أين سيكون الفشل؟ ، الفشل سيكون في سماح الدولة للتجار في استيراد منتجات منافسة (طبعا ستكون منافسة جدا) بالإضافة الى عدم قدرة الدولة على سن قوانين لصالح المصنع ذو الانتاج المحلي الكفاء ، ببساطة الدولة ليس لديها مقدرة على تطويع قوانينها لأهداف استراتيجية عليا بالإضافة الى عدم سيطرتها الفعلية على منافذ الاستيراد.... مما اعطى فكرة انشاء وزارة أمن الموانئ أهمية بالغة في تكوين اقتصاد ناشئ وقوي.



* إن مبدأ مكرر الاستثمار هو ان تستمد مصادر تكوين الدخل من الإنفاق على أغراض الاستثمار ويترتب على ذلك نمو الدخل بزيادة في الطلب على السلع والخدمات والمنتجات الأخرى المصنوعة محلياً ، مما يؤدي الى تقوية حافز زيادة الاستثمار (التعجيل).

* مبدأ التعجيل هو أن زيادة الدخل ستؤدي إلى زيادة الاستثمار ، وأن هذا سوف يتحقق بغض النظر عن الكيفية التي يتوزع بها إنفاق الدخل بين العمليات الاستثمارية.

* عندما يزداد التكرار الانفاقي في البلاد نتيجة ارتفاع الدخل النقدي في أرجاء الصناعة(وخاصة في صناعات التصدير) فانه من المحتمل جداً أن يقبل المستثمرون على زيادة حجم استثماراتهم أو القيام بعمليات استثمارية جديدة للاستفادة من الظروف السائدة ، وهذا سوف يؤثر في معدل الاستثمار وحجمه .

المفهوم الجديد للاستثمار يستطيع أن يولد قوى توسعية كبرى تعمل على تبديل الأوضاع الاقتصادية القائمة ، فهو يقوض (على درجات متفاوتة من الشدة)العلاقات والمؤسسات القديمة التي لم تعد تتلائم مع مقتضيات التقدم الاقتصادي ، وينتج تنظيمات وعلاقات ومصالح جديدة تهتم بأمر تنمية الإنتاج.

المشروع الاول : مصنع تصنيع المضخات

الامر هنا لا يتعلق هنا بفتح اعتماد لجلب مصنع تصنيع مضخات بل بعقد شراكة بين الدولة (ممثلة في وزارة الاقتصاد / امن الموانئ) ومؤسسات القطاع الخاص (ممثلة في المستثمر) ، وهذا العقد ناتج عن اعلان الدولة رغبتها في انشاء هذا المصنع بالشراكة غير المالية مع مؤسسات القطاع الخاص.

بنود الاتفاق:

يتم ترجمة مفهوم الاستثمار الجديد عن طريق اتفاق له بنود ملزمة كالتالي:

1- تلتزم الدولة على سن قوانين توقف استيراد بضائع مشابهة تدريجياً بموجب خطة انتاج المصنع وصولاً لسيطرة هذا المصنع على السوق المحلي دون ان يلزمها ذلك في وقف المصانع ذات الانتاج المشابه داخل الوطن لمنع الاحتكار.



2- تلتزم الدولة بعدم التدخل في المصنع أو طلب أي ارباح أو اتاوات وأنها فقط راعية له من اجل خفض البطالة وزيادة انتاج السوق المحلي لتغطيته بالكامل من هذا المنتج ثم العمل على فتح افاق التصدير بالدعاية للمنتج وتقديم حلول وابتكارات لتطويره (وظيفة وزارة الاقتصاد الحقيقية) .

3- تلتزم الدولة بتعويض مجزي للمستثمر وبشكل سريع اذا تخلت عن التزاماتها أو سوفت فيها (مذكور في مشروع قانون الخصصة والاستثمار والتنظيم الداخلي).

4- يلتزم المستثمر بمتطلبات وزارة شهادة الدولة للامتحانات الالكترونية والبحث العلمي في خضوع المصنع لاختبارات الجودة الشاملة (للمنتجات وللموظفين وللادارة)

مشاريع مقترحة اخرى:

- مصانع صناعة النسيج والملابس
- الصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية والحيوانية والصيد البحري
- الصناعات الصيدلانية والمستلزمات الطبية
- الصناعات الالكترونية
- تكنولوجيات الاتصال والمعلومات
- صناعات النانوتكنولوجيا
- صناعة البيوتكنولوجيا
- البلاستيك التقني والمواد المركبة
- تصنيع التجهيزات الصناعية
- الصناعات العسكرية
- إنتاج الطاقات المتجددة
- تصنيع السيارات والطائرات والسفن والقطارات ومكوناتها
- تجميع وتحويل ومعالجة النفايات الصلبة والسائلة
- مشاريع حماية المنظومات الطبيعية ومكافحة التصحر



القاعدة العاشرة - قاعدة فرق العمل :

الغاء كافة اللجان الدائمة والمؤقتة وإنشاء نظام (فرق العمل المحدود والغير مجدد المدة) داخل جميع وزارات وقطاعات الدولة المختلفة بالاستناد الى مشروع قانون (فرق العمل المحدود والغير مجدد المدة).

قاعدة فرق العمل:

وهي قاعدة من قواعد نظرية القيادة الذكية وبناء على هذه القاعدة :

* الغاء كافة اللجان الدائمة والمؤقتة واستبدالها بفرق العمل.

* إنشاء نظام (فرق العمل المحدود والغير مجدد المدة) ذو الثلاث انواع:

- 1- فريق عمل استشاري يختص بتحليل المشكلة وتقديم الحل لمتخذي القرارات.
- 2- فريق عمل تنفيذي يختص بتنفيذ الحل الناتج من الفريق الاول.
- 3- فريق عمل استشاري وتنفيذي يختص بتحليل المشكلة وتقديم الحل وتنفيذه.

Team base:

It is a rule of intelligent leadership theory based on this rule:

- * Cancel all permanent and temporary committees and replace them with work teams.
- * Establishing a system (limited and non-renewed work teams) of three types:
 - 1- A consultative team working on analyzing the problem and providing the solution for decision makers.
 - 2- An executive team working on implementing the solution produced by the first team.
 - 3- An advisory and executive team working on analyzing the problem, providing the solution, and implementing it.

تؤكد نظرية القيادة الذكية :

ان نظام تشكل اللجان بالقطاع العام غير ناجح وغير فعال وأنه يجب حل جميع مشكلات الدولة ومؤسساتها عن طريق اقرار طريقة جديدة مغايرة لفكرة اللجان تتمثل في نظام (فرق العمل المحدود والغير مجدد المدة) عن طريق مشروع قانون خاص به ينظم مهام الانواع الثلاثة لفرق العمل المقترحة وهي :



1- فرق العمل الاستشارية (مدتها من اسبوع الى ثلاثة اشهر) وهي تختص بتحليل المشكلة وتقديم الحل لمتخذي القرارات.

2- فرق العمل التنفيذية (مدتها من اسبوع الى سنة) وهي تختص بتنفيذ الحل الناتج من فرق العمل الاستشارية.

3- فرق العمل الاستشارية والتنفيذية (مدتها من شهر الى سنتين) وهي تختص بتحليل المشكلة وتقديم الحل وتنفيذه .

تعريف فريق العمل :

يمكن تعريف فريق العمل بأنه مجموعة من الأشخاص يقومون بدور متكامل لتأدية مهمة معينة بشكل مؤقت ولمدة محددة (لا توجد فرق عمل دائمة).

استخدامات فرق العمل :

تستخدم فرق العمل من أجل الأهداف التالية:

تقديم التقارير الفنية والادارية و توليد الأفكار وحل مشكلات معينة و تسهيل التنسيق والاتصال والتعاون والتوصية بالإجراءات واتخاذ القرارات وإدارة الوزارات والمؤسسات والشركات والمصالح والهيئات والإدارات وغيرها.



مميزات فرق العمل عن اللجان :

- 1 - تحديد المدة الزمنية لها وعدم تجديدها يؤثر ايجابياً على انجاز قرارات محددة ومتكاملة.
- 2 - تخطي الحدود الفاصلة في الأمور التي تشمل أكثر من إدارة او قسم.
- 3 - تساعد على إيجاد حلول جيدة من خلال التفاعل الرسمي وغير الرسمي.
- 4- لا تقوم بتنازلات ولا تتردد في اتخاذ القرارات كما تفعل اللجان.
- 5 - لا إمكانية لهيمنة عضو أو اعضاء على أعمالها مثل اللجان.
- 6 - لجان الادارات كلها تعمل بدون مدة محددة مما جعل المؤسسات العامة ملكية خاصة.
- 7- لا وجود لفرق عمل دائمة وهذا يؤسس لمسؤوليات ذات طبيعة انتاجية.
- 8- فرق العمل المحددة بمدة تؤسس لمسؤوليات محددة لمهام عامة خلافية وغير خلافية ومتكررة وغير متكررة.

مهام فرق العمل ونظام تكوينها وعملها:

تتكون فرق العمل ذات الانواع الثلاثة (الاستشارية) و(التنفيذية) و (الاستشارية والتنفيذية) وفق القانون المقترح لتكون وفقاً للنظام واللوائح الداخلية للجهات العامة والخاصة، حيث يجب ان تنص تلك الوثائق على المهام المحددة لفرق العمل وخصوصاً منها (الاستشارية والتنفيذية) التي ستقود المؤسسة او الشركة او الهيئة او المصلحة بأسم فريق مجلس الادارة بدلاً من لجنة الادارة أو رئيس فريق مجلس الادارة بدلاً من رئيس لجنة الادارة.

أما مهام الفرق الأخرى (الاستشارية) و(التنفيذية) فيتم تعيينها من قبل فريق مجلس الادارة ويتم إعطاء الفريق التفويض أو الصلاحية أو اللانحة التي توضح بالضبط ما يقوم به فريق العمل، ويجب أن تبين هذه الوثيقة المحددة طريقة رفع تقارير فريق العمل، والجهة التي ترفع إليها تلك التقارير، والعلاقات الأخرى داخل الجهة، ولا يجوز تعيين أي فريق عمل من دون فهم واضح لأغراضها.



اعضاء فريق العمل المكلفين بالمهام يجب أن تضم أشخاصاً لديهم المعرفة والمهارات اللازمة، وقد لا تكون الكفاءة الوظيفية هي المطلب الرئيسي في اختيار أعضاء الفريق حيث يقتضي تعيين أعضاء فريق العمل على فهم واضح للأهداف التي يجب أن ينجزها الفريق والمهارات التي سيسهم بها كل عضو في فريق العمل لضمان تحقيق هذه الأهداف.

يختلف حجم فريق العمل باختلاف مسؤولياته ، فالفرق الكبيرة قد تكون مطلوبة لمجالات دقيقة ومتنوعة بينما تفضل الفرق الصغيرة لمقدرتها على التوصل إلى إجماع وإنجاز مهامها بكفاءة أعلى وتكاليف أقل.

يجب ألا يقل عدد أعضاء فرق العمل (الاستشارية والتنفيذية) عن خمسة ولا يزيد عن سبعة ، على الرغم من وجود استثناءات يبقى الحد الأدنى وهو خمسة ، يتيح وجود أغلبية من ثلاثة أعضاء على الأقل، وهو يكفي في موقف لا يتطلب إجماعاً، أما الحد الأقصى وهو سبعة لما فيه من مرونة كافية... رئيس فرق العمل (الاستشارية والتنفيذية) يجب أن يكون قادراً على الحصول على تعاون الأعضاء، وتوزيع العمل عليهم من حين لآخر ... إن رئيس فريق العمل الناجح يحافظ على الانسجام والتوافق بين أعضاء فريق العمل.

جميع أنواع فرق العمل يجب ان تجتمع بانتظام وبشكل مجدول إلا في الحالات الاستثنائية جداً.

فرق العمل (الاستشارية) و(التنفيذية) تتألف من ثلاثة أعضاء ، وبعضها من عضوين فقط، أما الخمسة فيعتبر الحد الأقصى العملي ، ومن الضروري أن يكون هناك توافق بين أعضاء فريق العمل الواحد وأن تتوافر في كل منهم المقدرة الملائمة لمهمة فريق العمل، ولأن لها عمل محدد فليست هناك حاجة لأن يكون أعضاؤها من داخل الجهة نفسها.

إن سر نجاح الفريق هو الرئيس الناجح للفريق ، فهو العضو الذي يضيف على فريق العمل جوها العام، ويحدد خطاها واستراتيجياتها، وحتى إن كان في فريق العمل أعضاء أكفاء ولها أهدافها الواضحة فإن مقدرة رئيسها على قيادة فريق العمل وتوجيه عملها أمر ضروري لنجاحها، ولكي يكون الرئيس فعالاً عليه أن يتقبل المسؤولية برحابة صدر، ويشجع الآخرين على الإسهام، ويجب أن يكون على دراية تامة بأهداف الجهة ، ودور فريقه في إنجاز هذه الأهداف.



القاعدة الحادي عشرة - قاعدة مشاريع الدولة للأجيال القادمة

وهي تتمثل في قيام الدولة بمشاريع ثلاثة غير تقليدية وهي مشروع تعبيد مياه البحر والمشروع الفضائي الخاص للأقمار الصناعية ومشروع تحلية مياه البحر للحصول على الطاقة الكهربائية وتجنب تسونامي.

قاعدة مشاريع الدولة للأجيال القادمة :

- 1- مشروع تعبيد مياه البحر 2 - المشروع الفضائي الخاص للأقمار الصناعية
- 3- مشروع تحلية مياه البحر للحصول على الطاقة الكهربائية وتجنب تسونامي

It is represented by the state carrying out three unconventional projects, namely the seawater paving project, the private satellite project, and the seawater desalination project to obtain electrical energy and avoid a tsunami.

The base of state projects for future generations:

- 1- Seawater paving project 2 - Special satellite project
- 3- Seawater desalination project to obtain electric power and avoid the tsunami



اولاً مشروع تعبيد مياه البحر

يقوم هذا المشروع على نظرية تعبيد مياه البحر وفقاً للهندسة الجيوتقنية.

مشروع تعبيد مياه البحر:

وهي احدى ابتكارات واختراعات نظرية القيادة الذكية والتي تتمثل في : ضرورة حل مشكلة القمامة العضوية والغير عضوية والمخلفات الصلبة بتعبيد مياه البحر وفقاً للهندسة الجيوتقنية التي تضمن عدم تلويث مياه البحر وبأقل تكلفة ممكنة.

* الاستفادة من تعبيد مياه البحر للحصول على غاز الميثان CH_4 (غاز الطهي)

* الاستفادة من تعبيد مياه البحر للحصول على الطاقة الكهربائية من المراوح الهوائية.

* الاستفادة من تعبيد مياه البحر للحصول على ملاعب رياضية عملاقة وعمق ترابي في البحر.

Sea water paving project:

It is one of the innovations and inventions of intelligent leadership theory, which is:

The need to solve the problem of organic and inorganic garbage and solid waste by paving sea water according to geotechnical engineering that ensures that seawater is not polluted and at the lowest possible cost.

*Take advantage of paving sea water to obtain methane CH_4 (cooking gas)

*Take advantage of the paving of sea water to obtain electric power from the air fans.

*Take advantage of the paving of seawater to obtain giant sports fields and deep soil at sea.



نظرية تعبيد مياه البحر وفقاً للهندسة الجيوتقنية

النظرية بشكلها العام

تقوم النظرية على فكرة تكوين انصاف دوائر بالبحر مختلفة المساحة وتفرغها من مياه البحر (باستخدام مضخات الضخ المرتبطة بمولدات المياه الناتجة) ثم تغليف الارضية بارتفاع الطريق القوسي لنصف الدائرة (المدعم بمراوح هوائية) وذلك بنايلون مقوى ثم سكب النفايات ودمكها ثم تغليفها من الاعلى بعد وضع انابيب سحب الغاز ثم الردم والدمك لتكوين ساحة للاستعمال الرياضي والزراعي.

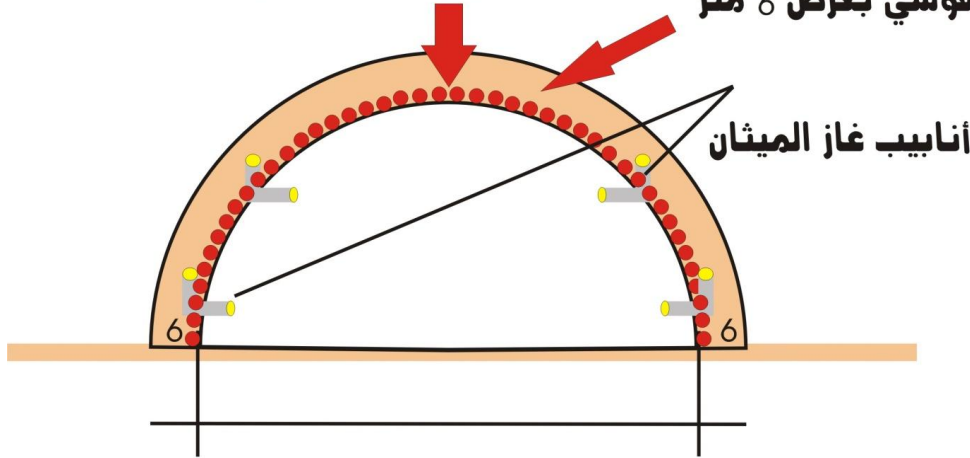
النظرية بشكلها التفصيلي

1- تكوين مجسم نصف دائري بالبحر:

يتم تكوين حد المجسم النصف دائري أولاً عن طريق ردم البحر بسكب مخلفات البناء والصخور على شكل قوس ، حيث يتم سكب مخلفات البناء والصخور لتكوين طريق قوسي بعرض 6 متر (وبارتفاع اعلى من ارتفاع الشاطئ بـ 1 متر) وهذا الطريق القوسي يمثل حد المجسم النصف دائري حيث يتم صب قواعد المراوح الهوائية المنتجة للطاقة الكهربائية (بمسافة فاصلة بين المروحة والاخرى بـ 20 متر) فوق الطريق القوسي مع إقامة وصلاتها خلال الردم... كما يتم (وهو الاعم) مد فوهات انابيب الغاز من اعلى طريق القوس باتجاه عدة اماكن داخل المجسم النصف دائري.

قواعد المراوح بطاقة الرياح

طريق قوسي بعرض 6 متر



تكوين حد مجسم نصف دائري بالبحر

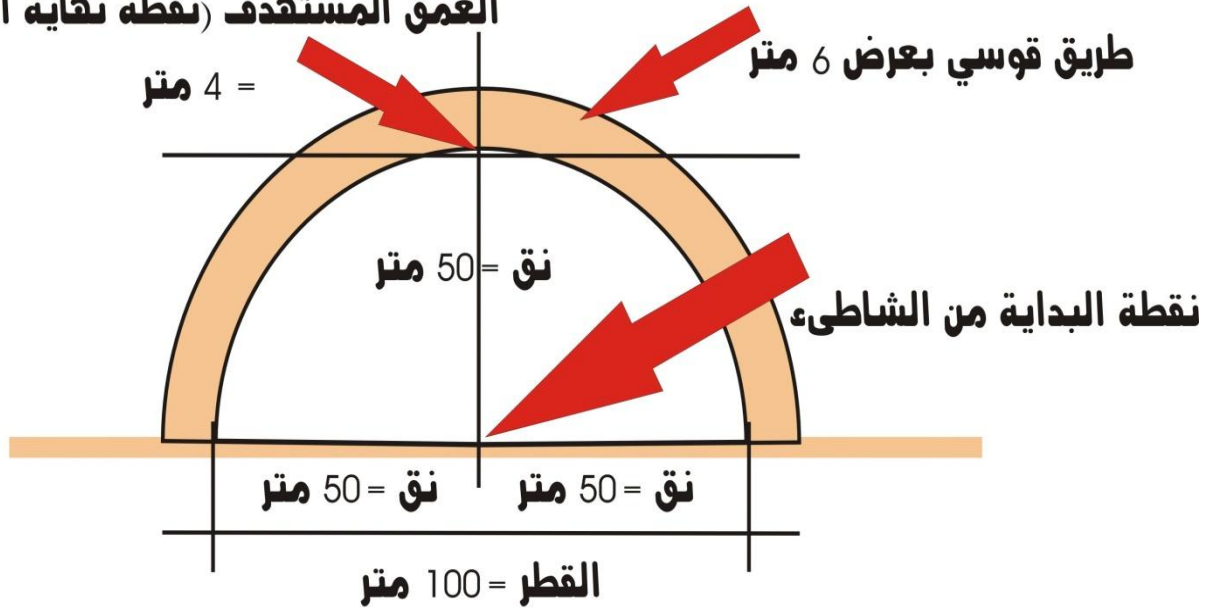


2- مساحة الجسم النصف دائري وقياساته:

يكون حجم الجسم النصف دائري مختلف في كل مرة ويعتمد على نقطة البداية من الشاطئ وصولاً إلى العمق المستهدف للبحر كنقطة نهاية للقوس ، حيث ان العمق المستهدف للبحر دائماً هو 4 أمتار فقط وبذلك نستطيع معرفة قطر دائرة الجسم على الشاطئ ، فإذا كان الوصول لهذا العمق انطلاقاً من الشاطئ (من نقطة وسط نصف الجسم) هو 50 متراً فإن هذا الرقم سيمثل قيمة نصف القطر بالأمتار أي ان القطر = 100 متر وبذلك يكون قد تم تحديد نقاط انطلاق القوس الايمن واليسار وانتهاهما في العمق المستهدف للبحر من الشاطئ.

(50 متر يمين و 50 متر يسار من نقطة وسط نصف الدائرة)

العمق المستهدف (نقطة نهاية القوس)



تكوين جسم نصف دائري بالبحر



فرضيات نظرية تعبيد مياه البحر

تكوين مجسم نصف دائري في البحر انطلاقاً من الشاطئ (لحل مشكلة النفايات)

البيانات الاساسية للفرضية الاولى

| حمولة شاحنة المخلفات الصلبة بالأمتار المكعبة | حمولة شاحنة النفايات بالأمتار المكعبة | عرض الطريق القوسي بالأمتار | القطر بالأمتار | نصف القطر بالأمتار | العمق المستهدف بالأمتار |
|---|--|-------------------------------|-------------------|--------------------|-------------------------------|
| 15 | 4 | 6 | 100 | 50 | 4 |

المساحة الداخلية للمجسم النصف دائري تحسب كالتالي :

$$\frac{1}{2} \text{ طنق}^2$$

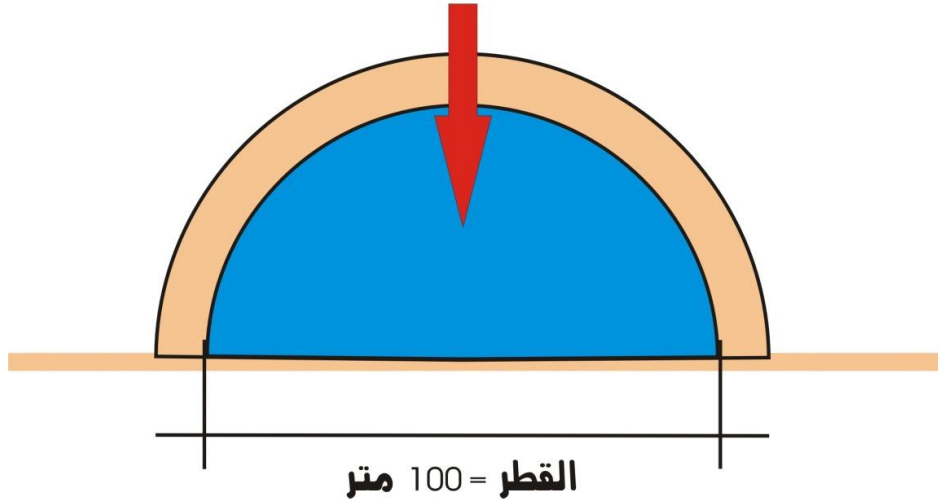
$$^2 50 \times 7/22 \times \frac{1}{2}$$

$$= 3,928.571 \text{ متر مربع}$$

وهي تمثل المساحة المخصصة لإلقاء النفايات العضوية وغير العضوية فيها بالأمتار المربعة.

3,928.571

متر مربع



المساحة الداخلية للمجسم النصف دائري



حجم المجسم النصف دائري تحسب كالتالي :

$$2 \div \left(\frac{4}{3} \pi \text{نق}^3 \right)$$

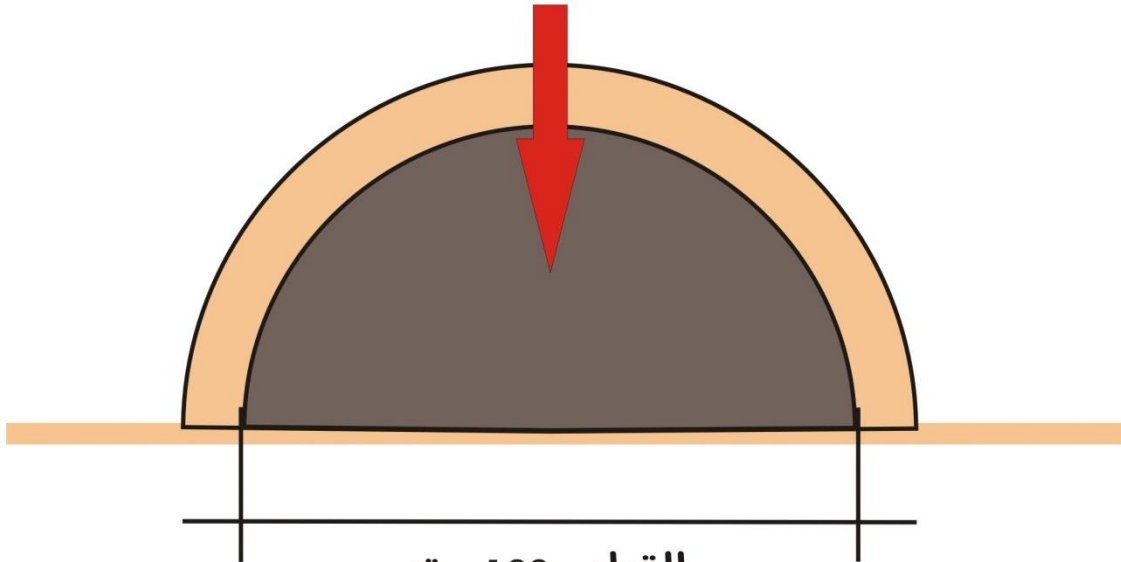
$$2 \div \left(\frac{4}{3} \times 50 \times 7/22 \times \text{نق}^3 \right)$$

$$= 261,904.762 \text{ متر مكعب}$$

وهي تمثل المساحة المخصصة لاستيعاب النفايات العضوية وغير العضوية فيها بالأمتار المكعبة.

261,904.762

متر مكعب



القطر = 100 متر

حجم المجسم النصف دائري
المساحة المخصصة لاستيعاب النفايات



المساحة الداخلية لقوس المجسم النصف دائري (بعرض 6 متر) تحسب كالتالي :

$\frac{1}{2}$ طنق² للقوس الكبير - $\frac{1}{2}$ طنق² للقوس الصغير

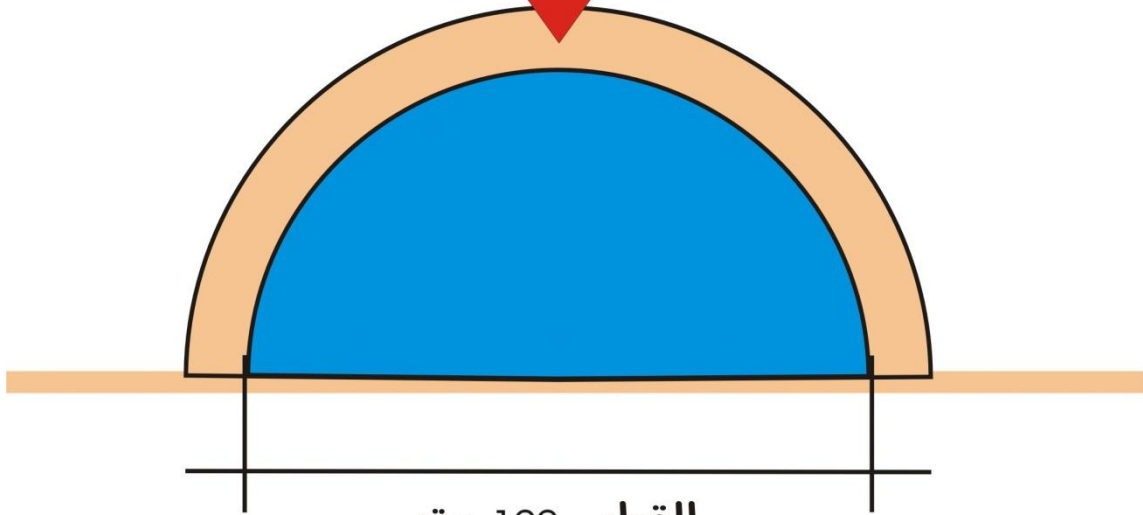
$$\left(\frac{1}{2} \times 56 \times 7/22 \times 2\right) - \left(\frac{1}{2} \times 50 \times 7/22 \times 2\right)$$

= 999.429 متر مربع

وهي تمثل المساحة المخصصة لإلقاء مخلفات البناء والصخور فيها بالأمتار المربعة.

999.429

متر مربع



القطر = 100 متر

المساحة الداخلية لقوس المجسم النصف دائري

بعرض = 6 متر



حجم قوس المجسم النصف دائري (بعرض 6 متر) تحسب كالتالي:

$$\left(\frac{4}{3} \text{ طنق}^3\right) \div 2 \text{ للقوس الكبير} - \left(\frac{4}{3} \text{ طنق}^3\right) \div 2 \text{ للقوس الصغير}$$

$$\left(2 \div \left(\frac{4}{3} \times 56 \times 7/22 \times 6^3\right)\right) - \left(2 \div \left(\frac{4}{3} \times 50 \times 7/22 \times 6^3\right)\right)$$

$$= 106,052.571 \text{ متر مكعب}$$

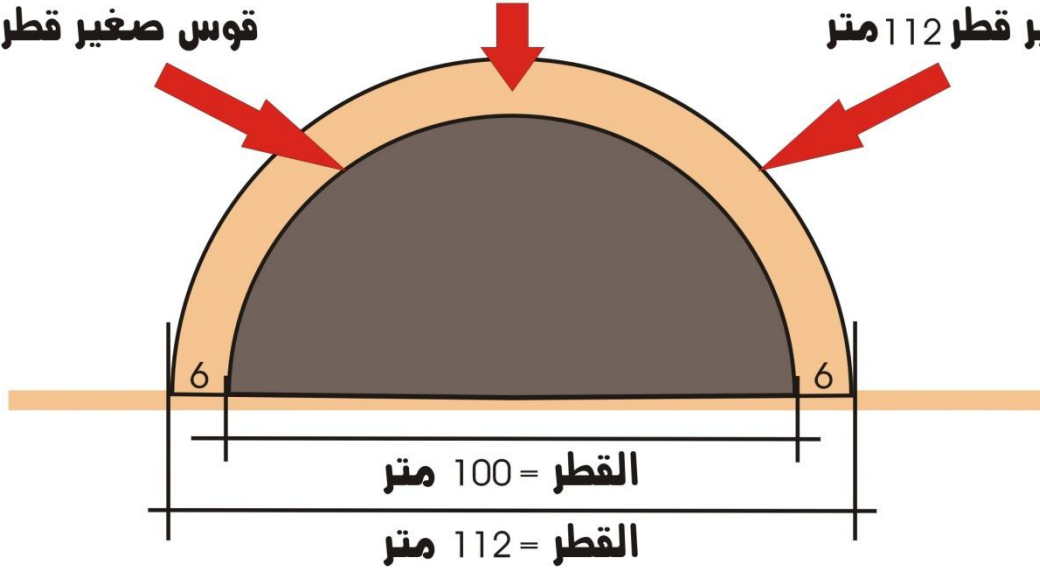
وهي تمثل المساحة المخصصة لاستيعاب مخلفات البناء والصخور فيها بالأمتار المكعبة.

وهي تمثل أيضاً الطريق القوسي الناتج عن سكب مخلفات البناء والصخور والذي سيكون بعرض 6 متر حتى يسهل مرور الآلات الثقيلة فوقه.

106,052.571
متر مكعب

قوس صغير قطر 100 متر

قوس كبير قطر 112 متر



حجم قوس المجسم النصف دائري

العرض = 6 متر



عدد الشاحنات المتوقعة لملء المجسم النصف دائري تحسب كالتالي :

نفترض ان كل شاحنة تحمل نفايات عضوية وغير عضوية بكمية وقدرها 4 متر مكعب (مضغوط) والضغط هنا هو الحيز الحقيقي للنفايات داخل حجم المجسم النصف دائري.

المعادلة

حجم المجسم النصف دائري ÷ 4

= 261,904.762 متر مكعب ÷ 4

= 65,476 شاحنة

وهذا هو عدد الشاحنات المتوقعة والتي ستسكب نفايات عضوية وغير عضوية داخل المجسم النصف دائري.

عدد الشاحنات المتوقعة لملء قوس المجسم النصف دائري تحسب كالتالي :

نفترض ان كل شاحنة تحمل مخلفات البناء والصخور بكمية وقدرها 15 متر مكعب تسكبه داخل قوس المجسم النصف دائري (بحيث يزيد ارتفاع القوس بمتر واحد عن الشاطيء).

المعادلة

(حجم قوس المجسم النصف دائري ÷ 15) + 999.429 متر مربع (تعتبر هنا متر مكعب)

= 106,052.571 متر مكعب ÷ 15 + 999.429 متر مكعب

= 8,070 شاحنة

وهذا هو عدد الشاحنات المتوقعة والتي ستسكب مخلفات البناء والصخور لتكوين الطريق القوسي بعرض 6 متر (وبارتفاع اعلى من ارتفاع الشاطيء بـ 1 متر)



تؤكد النظرية بأن حجم المجسم النصف دائري مختلف في كل مرة ويعتمد على نقطة البداية من الشاطئ وصولاً إلى العمق المستهدف للبحر كنقطة نهاية للقوس ، حيث ان العمق المستهدف للبحر دائماً 4 متر والسبب هو زيادة التكلفة لو كان العمق اكثر ... فالنظرية تعمل في حدود المعقول والمقبول وضمن نظام تكاليف منخفض.

النتائج النهائية للفرضية الاولى (1)

| عدد الشاحنات المتوقعة لملء المجسم النصف دائري وقوسه | | المساحة الداخلية والحجم لقوس المجسم النصف دائري | | المساحة الداخلية والحجم للمجسم النصف دائري | |
|--|--------------------------|--|--------------------------------|---|-----------------------------|
| عدد شاحنات ملء القوس | عدد شاحنات ملء المجسم | الحجم بالأمتار المكعبة | المساحة بالأمتار المربعة | الحجم بالأمتار المكعبة | المساحة بالأمتار المربعة |
| 8,070 | 65,476 | 106,052.571 | 999.429 | 261,904.762 | 3,928.571 |

3- تفريغ المجسم النصف دائري من مياه البحر:

يتم ذلك باستخدام مضخات الضخ المرتبطة بمولدات المياه الناتجة (للجهة الاخرى من البحر أو امداد مشاريع
تحلية مرتبطة) وذلك يتطلب اولاً ان نحدد كميات المياه المالحة داخل المجسم والتي ستكون بطبيعة الحال
261,904.762 متر مكعب من المياه المالحة.

1

حجم المجسم النصف دائري = كميات المياه المالحة داخل المجسم

= 261,904.762 متر مكعب من المياه المالحة

2

الوقت اللازم لعدد 2 مضخات في شفت 100 متر مكعب واحد من المياه المالحة = 2 دقيقة

إذا وقت شفت 3000 متر مكعب واحد = 1 ساعة

إذا وقت شفت 261,904.762 متر مكعب واحد = 88 ساعة (4 أيام تقريباً)



4- تغليف الارضية بارتفاع الطريق القوسي للمجسم بالنايلون المقوى :

لتغليف مساحة المجسم النصف دائري 3,928.571 متر مربع نحتاج الى اضافة مساحة الطريق القوسي

اذا مساحة النايلون المقوى هو 3,928.571 + 999.429 متر مربع

= 4,928 متر مربع (يستعاض عن النايلون المقوى بزيت النفط الخام)

النتائج النهائية للفرضية الاولى (2)

| اغلفة أرضية المجسم النصف دائري | وقت شفط المياه المالحة من المجسم النصف دائري | | كميات المياه المالحة للمجسم النصف دائري |
|--------------------------------|--|----------|---|
| مساحة النايلون المقوى | بالأيام | بالساعات | بالمتر المكعب |
| 4,928.00 | 3.64 | 87.30 | 261,904.762 |

5- سكب النفايات ودمكها :

تستعمل شاحنات النفايات السائلة والصلبة العضوية وغير العضوية (عدا مخلفات البناء والصخور) الطريق القوسي لتفريغ حمولتها من كل اتجاه مع عمل الآلات على تسويتها ودمكها وصولاً إلى التعبئة الكاملة.

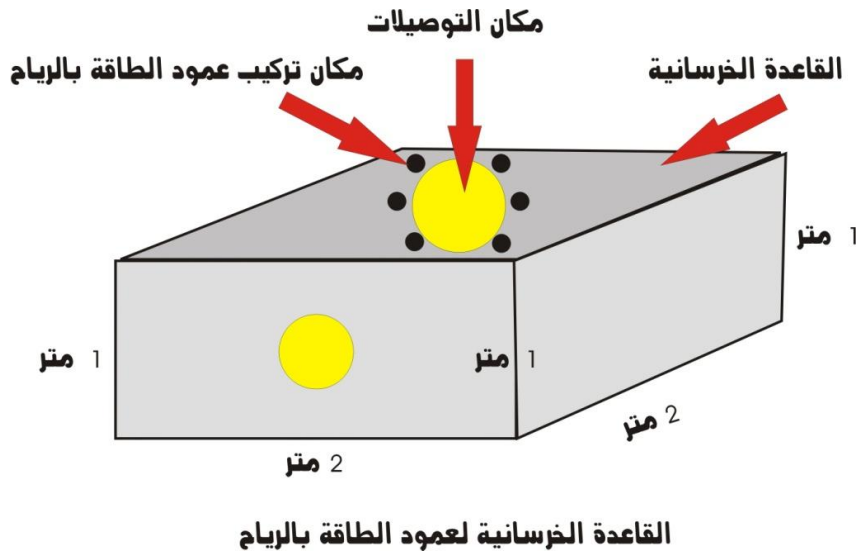
* عدد شاحنات النفايات المتوقعة يومياً = 1000 شاحنة يومياً

إذا المدة المتوقعة بالأيام لامتلاء المجسم = 65 يوم



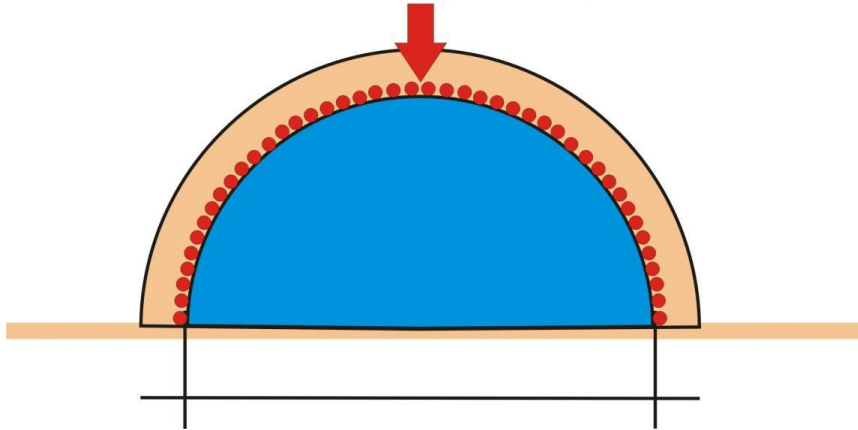
6- تركيب مراوح تعمل بطاقة الرياح لإنتاج الطاقة الكهربائية:

خلال عملية ملء قوس المجسم النصف دائري بالمخلفات الصلبة يتم تركيب مراوح تعمل بطاقة الرياح لإنتاج الطاقة الكهربائية وذلك خلال تعبئة القوس بقاعدة خرسانية مكعبة مقاسها 2 متر × 1 متر ارتفاع مع خندق التوصيلات بالخصوص (تركيب القاعدة الخرسانية على القوس قبل بمترين من الحد العلوي المعبأ للمساحة الداخلية للمجسم).



* يتم تركيب القواعد والمراوح بمسافة 20 متر بين الواحدة والاخرى ليكون العدد النهائي 50 مروحة بطاقة الرياح لإنتاج الطاقة الكهربائية.

قواعد المراوح بطاقة الرياح





7- الردم والدمك النهائي للمجسم ثم وضع انابيب سحب غاز الميثان ثم تغليف المجسم النصف دائري من الاعلى بنايلون مقوى لكامل المساحة **3,928.571** متر مربع مع ترك فتحتين لتفريغ شاحنات النفايات السائلة لدعم القوة الغازية الناتجة من غاز الميثان كل فترة... بعد ذلك هناك طريقتان :

الاولى ترك الوضع كما هو عالية والاستفادة من غاز الميثان والمراوح والاعتماد على قوة النايلون المقوى في الصمود اطول فترة ممكنة.

الثانية : القيام بعمليات ردم فوق النايلون وانجاز ساحة بالدكة الحجرية والاسفلت أو بالتربة العادية والاستفادة من تلك المساحة في السياحة والأعمال الرياضية... وهذه تعتمد على القوة المالية للاستثمار.

النتائج النهائية للفرضية الاولى (3)

| عدد الشاحنات المتوقعة لملء المجسم في اليوم | المدة المتوقعة بالأيام لامتلاء المجسم | عدد مراوح الطاقة بالرياح | عدد قواعد مراوح الطاقة بالرياح | الغلاف العلوي للمجسم النصف دائري من النايلون المقوى |
|--|---------------------------------------|--------------------------|--------------------------------|---|
| 1000 | 65 | 50 | 50 | 3,928.571 |



فرضيات اخرى نتيجة اختلاف جغرافية وأعماق الامكنة المختارة للمجسم النصف دائري

الفرضية الثانية

البيانات الاساسية للفرضية الثانية

| حمولة شاحنة المخلفات الصلبة بالأمطار المكعبة | حمولة شاحنة النفائات بالأمطار المكعبة | عرض الطريق القوسي بالأمطار | القطر بالأمطار | نصف القطر بالأمطار | العمق المستهدف بالأمطار |
|---|--|-------------------------------|----------------|--------------------|-------------------------------|
| 16 | 5 | 6 | 120 | 60 | 4 |

النتائج النهائية للفرضية الثانية (1)

| عدد الشاحنات المتوقعة لملء المجسم النصف دائري وقوسه | | المساحة الداخلية والحجم لقوس المجسم النصف دائري | | المساحة الداخلية والحجم للمجسم النصف دائري | |
|--|--------------------------|--|-----------------------------|---|-----------------------------|
| عدد شاحنات ملء القوس | عدد شاحنات ملء المجسم | الحجم بالأمطار المكعبة | المساحة بالأمطار المربعة | الحجم بالأمطار المكعبة | المساحة بالأمطار المربعة |
| 10,551 | 90,514 | 149,801.143 | 1,188.000 | 452,571.429 | 5,657.143 |

النتائج النهائية للفرضية الثانية (2)

| اغلفة أرضية المجسم النصف دائري | وقت شفط المياه المالحة من المجسم النصف دائري | كميات المياه المالحة للمجسم النصف دائري | |
|-----------------------------------|---|--|------------------|
| مساحة النايلون المقوى | بالأيام | بالساعات | بالأمطار المكعبة |
| 6,845.14 | 6.29 | 150.86 | 452,571.429 |

النتائج النهائية للفرضية الثانية (3)

| الغلاف العلوي للمجسم النصف دائري من النايلون المقوى | عدد قواعد مراوح الطاقة بالرياح | عدد مراوح الطاقة بالرياح | المدة المتوقعة بالأيام لامتلاء المجسم | عدد الشاحنات المتوقعة لملء المجسم في اليوم |
|--|-----------------------------------|-----------------------------|--|--|
| 5,657.143 | 59 | 59 | 113 | 800 |



الفرضية الثالثة

البيانات الاساسية للفرضية الثالثة

| | | | | | |
|---|--|-------------------------------|----------------|--------------------|----------------------------|
| حمولة شاحنة المخلفات الصلبة بالأمطار المكعبة | حمولة شاحنة النفايات بالأمطار المكعبة | عرض الطريق القوسي بالأمطار | القطر بالأمطار | نصف القطر بالأمطار | العمق المستهدف بالأمطار |
| 20 | 5 | 6 | 200 | 100 | 4 |

النتائج النهائية للفرضية الثالثة (1)

| | | | | | |
|--|--------------------------|--|-----------------------------|---|-----------------------------|
| عدد الشاحنات المتوقعة لملء المجسم النصف دائري وقوسه | | المساحة الداخلية والحجم لقوس المجسم النصف دائري | | المساحة الداخلية والحجم للمجسم النصف دائري | |
| عدد شاحنات ملء القوس | عدد شاحنات ملء المجسم | الحجم بالأمطار المكعبة | المساحة بالأمطار المربعة | الحجم بالأمطار المكعبة | المساحة بالأمطار المربعة |
| 21,953 | 419,048 | 400,224.000 | 1,942.286 | 2,095,238.095 | 15,714.286 |

النتائج النهائية للفرضية الثالثة (2)

| | | | | |
|-----------------------------------|--|---|----------|---|
| اغلفة أرضية المجسم النصف دائري | | وقت شطف المياه المالحة من المجسم النصف دائري | | كميات المياه المالحة للمجسم النصف دائري |
| مساحة النايلون المقوى | | بالأيام | بالساعات | بالأمطار المكعبة |
| 17,656.57 | | 29.10 | 698.41 | 2,095,238.095 |

النتائج النهائية للفرضية الثالثة (3)

| | | | | |
|--|-----------------------------------|-----------------------------|--|--|
| الغلاف العلوي للمجسم النصف دائري من النايلون المقوى | عدد قواعد مراوح الطاقة بالرياح | عدد مراوح الطاقة بالرياح | المدة المتوقعة بالأيام لامتلاء المجسم | عدد الشاحنات المتوقعة لملء المجسم في اليوم |
| 15,714.286 | 97 | 97 | 599 | 700 |



الفرضية الرابعة

البيانات الاساسية للفرضية الرابعة

| | | | | | |
|---|--|-------------------------------|----------------|--------------------|----------------------------|
| حمولة شاحنة المخلفات الصلبة بالأمطار المكعبة | حمولة شاحنة النفايات بالأمطار المكعبة | عرض الطريق القوسي بالأمطار | القطر بالأمطار | نصف القطر بالأمطار | العمق المستهدف بالأمطار |
| 17 | 4 | 6 | 240 | 120 | 6 |

النتائج النهائية للفرضية الرابعة (1)

| | | | | | |
|--|--------------------------|--|-----------------------------|---|-----------------------------|
| عدد الشاحنات المتوقعة لملء المجسم النصف دائري وقوسه | | المساحة الداخلية والحجم لقوس المجسم النصف دائري | | المساحة الداخلية والحجم للمجسم النصف دائري | |
| عدد شاحنات ملء القوس | عدد شاحنات ملء المجسم | الحجم بالأمطار المكعبة | المساحة بالأمطار المربعة | الحجم بالأمطار المكعبة | المساحة بالأمطار المربعة |
| 35,890 | 905,143 | 570,692.571 | 2,319.429 | 3,620,571.429 | 22,628.571 |

النتائج النهائية للفرضية الرابعة (2)

| | | | | | |
|-----------------------------------|--|---|----------|---|--|
| اغلفة أرضية المجسم النصف دائري | | وقت شفط المياه المالحة من المجسم النصف دائري | | كميات المياه المالحة للمجسم النصف دائري | |
| مساحة النايلون المقوى | | بالأيام | بالساعات | بالأمطار المكعبة | |
| 24,948.00 | | 50.29 | 1206.86 | 3,620,571.429 | |

النتائج النهائية للفرضية الرابعة (3)

| | | | | |
|--|-----------------------------------|-----------------------------|--|--|
| الغلاف العلوي للمجسم النصف دائري من النايلون المقوى | عدد قواعد مراوح الطاقة بالرياح | عدد مراوح الطاقة بالرياح | المدة المتوقعة بالأيام لامتلاء المجسم | عدد الشاحنات المتوقعة لملء المجسم في اليوم |
| 22,628.571 | 116 | 116 | 823 | 1100 |



التوصيات بشأن نظرية تعبيد مياه البحر

* تؤكد نظرية القيادة الذكية أن مشروع تعبيد مياه البحر هو فكرة جديدة وغير مجربة من قبل وهي قليلة التكلفة (نوعاً ما) وغير ملوثة للبيئة بنسبة تصل الى أكثر من 80% وهي عكس ما يظن البعض انها تنقل الملوثات للبحر بل هي تمنع الملوثات من الوصول للبحر.

* تؤكد النظرية ان الملوثات تصل للبحر فعلاً وان هذا المشروع يعمل على منع تسرب المخلفات الطبية السائلة للمياه الجوفية ولمياه البحر على حد سواء حيث تحتوي مياه الصرف الصحي للمستشفيات والمرافق الصحية وبعض المؤسسات بالبلاد على مركبات معدية وخطيرة ناتجة من العناية بالمرضى بالإضافة للمخلفات البشرية اليومية للمرضى والعاملين .

حيث ان مصادر المخلفات الطبية السائلة هي :

المستشفيات العامة والتعليمية والمراكز الطبية التخصصية و معامل التحاليل الطبية العامة والخاصة ومختبرات الأبحاث ومعامل الدراسية في الكليات الطبية والتقنية و العيادات الخارجية ومصحات الإيواء الخاصة و مراكز خدمات الكلى الاصطناعية و مراكز و عيادات الأسنان ومصارف الدم ومراكز التبرع بالدم والمختبرات البيطرية وأبحاث عن الحيوانات ومراكز العناية بالعجزة والمسنين.

* تؤكد النظرية ان النفايات العضوية وغير العضوية للمدن والقرى في ازدياد هائل وان كل محاولات حرقها او دفنها مكلفة صحياً ومالياً ، وحيث ان نسبة النفايات العظمى موجودة في المدن الساحلية فان فكرة المشروع تقلل من تكاليف النقل خصوصاً للمخلفات الصلبة التي تؤسس القوس للمجسم النصف دائري.



ثانياً المشروع الفضائي الخاص للأقمار الصناعية

وهو أحد ابتكارات واختراعات نظرية القيادة الذكية والتي تتمثل في : ضرورة وضع اليد على الطريق الموصل لإنتاج الأقمار الصناعية وإطلاقها في الفضاء عن طريق دعم البحوث والدراسات الآتية محلياً:

فيما يلي عناوين رسائل الماجستير واطروحات الدكتوراه الأساسية التي يجب طرحها على الطلاب للبحث فيها ضمن المشروع الفضائي الخاص للأقمار الصناعية:

1- نظرية الانجراف القاري Continental Drift

تحديد مفهوم أدق لنظرية الانجراف القاري Continental Drift وعلاقتها رياضياً بنظام تحديد المواقع على الأرض وجميع المعلومات حول سرعات حركة الصفائح Plate Motion Velocities

2- كيفية تحديد المواقع Positioning على الأرض (تحديد المسافة بين موقعين)

توضيح مفهوم تحديد المواقع Positioning على الأرض وعلاقته ذلك بتحديد مواقع النجوم (المسافة بين الأرض والنجم) .

3- الحركة القطبية Polar Motion

توضيح دقيق للحركة القطبية Polar Motion المتمثلة في تزايد طول اليوم وتحرك محور الأرض Axis على سطح الأرض Earth's Surface وعلاقة ذلك بالملاحة الفضائية والغلاف الجوي .

4- الجيوديسيا الفضائية Satellite Geodesy

حجم الأرض وشكلها الخارجي وباطن الأرض ومكوناتها وحرارتها مع التحليل والقياس الفني للتفاوتات في الجاذبية والمغناطيسية الأرضيتين .

5- قوانين كيبلر Kepler's Laws

تقديم تطبيقات علمية رياضية لهذه القوانين أكثر تفصيلاً تفيد مجال الملاحة الفضائية .

6- أجهزة الإرسال والاستقبال التي في المحطات الأرضية والتي على القمر الصناعي نفسه

(تفكيك عدد من أجهزة الإرسال والاستقبال وشرح دوائرها الكهربائية وطريقة عملها تمهيداً لوضع أساس تصنيعها) .





7- أجهزة الملاحة Navigation Devices وعلاقتها بنظام تحديد المواقع

(تفكيك عدد من هذه الاجهزة وشرح دوائرها الكهربائية وطريقة عملها تمهيدا لوضع اساس تصنيعها).

8- أجهزة الرادار Radar Devices وأجهزة السونار SONAR

تفكيك عدد من هذه الاجهزة (المتداولة) وشرح دوائرها الكهربائية وطريقة عملها وكيفية الاستفادة منها في مجال الملاحة الفضائية تمهيدا لوضع اساس تصنيعها.

9- أجهزة الـ GPS الملاحية (GPS Navigation Devices)

تفكيك عدد من هذه الاجهزة وشرح دوائرها الكهربائية وطريقة عملها تمهيدا لوضع اساس تصنيعها وللطالب الخيار في احدى هذه الاجهزة :

1- أجهزة GPS للتتبع (GPS Trackers)

2- أجهزة GPS للسيارات (Vehicle GPS)

3- أجهزة GPS البحرية (Marine GPS)

4- أجهزة GPS المحمولة (Sports & Handheld GPS)

10- اجزاء النظام العالمي للملاحة الفضائية GNSS

GNSS Components

توضيح الاجزاء الرئيسية للنظام العالمي للملاحة الفضائية GNSS (GPS و Glonass و Galileo) بالتفصيل وخطوط تصنيعها .

11- جاذبية الكرة الارضية وتثبيت الاقمار الصناعية الملاحية في المدارات .

12- المرصد الفعلية Actual Observables

لنظم الاقمار الصناعية الملاحية من الجيل الثاني والثالث وما بعده .

13- تأثير طريقة التشفير SA و A-S على دقة GPS

توضيح بالتفصيل مع بيان الكيفية التي تم فيها استخدام طريقتي التشفير Two Cryptographic - Selective Availability (SA) - والثانية طريقة مكافحة الخداع Anti-Spoofing (A-S) .

14- تأثير الأيونوسفير على تدهور دقة Accuracy Degradation

إشارات الترددات اللاسلكية و التي تشمل إشارة GPS Signal وبيان طرق التصحيح المتمثلة في تكنيك تصحيح التردد المزدوج و نموذج التأخير الأيونوسفيري .



15- كيف تعمل أجهزة استقبال GPS .

16- إشارات جاليليو Galileo Signals

17- إشارات جلوناس GLONASS

18- طرق مناورة المسابير في المدارات وعلاقتها بجاذبية الارض والقمر.

19- حقل الجاذبية الأرضية Earth's Gravity Field

20- إشارات GNSS Signals

(GLONASS - GALILEO - MODERNIZED GPS) SIGNALS

توضيح كيفية منع التدخلات Interferences والتوهين Attenuation بين الإشارات وبيان كيفية معالجة جميع الإشارات و تنفيذها باستخدام نفس جهاز الاستقبال.

21- أنواع اجهزة الاستقبال الحديثة والأكثر شيوعاً مع تحليل دقيق لجهاز مستقبل التردد

المتوسط Intermediate Frequency Receiver (IF) وجهاز المستقبل الراديوي المعرف البرمجي

Software Defined Radio Receiver (SDR)

22- النظام المرجعي الثابت بالفضاء الذي يوصف الحركة الفضائية والنظام المرجعي

الارضي الثابت للأرض الذي يبين حالة محطات المراقبة .

23- أنواع أنظمة الوقت المرجعية Time Reference Systems

وكيف يتم تحقيق التحويل Conversion بين أنظمة الوقت Time Systems

24- تقنيات الرصد Observation Techniques للنظام العالمي للملاحة الفضائية

(GNSS) وبيان المفهوم الأساسي لقياس المدى أو المسافة.

25- تقنيات قياسات كود المدى الزائف (المسافة المبدئية)

26- الأخطاء التي يمكن رصدها في GNSS

27- تقنيات تحديد موقع GNSS GNSS Positioning Techniques

التمثلة في نوع النقطة المفردة لتحديد الموقع Single Point Positioning ونوع تحديد المواقع

التفاضلية Differential Positioning

28- البانويث Bandwidth وكيفية تحويله إلى إنترنت عريض النطاق ذو نسبة ترميز.



29- أقمار الاتصالات Communications Satellites وطريقة عملها

وأقمار البث التلفزيوني الفضائي TV Satellites ونظام الوصلات الصاعدة والهابطة Uplinks And Downlinks

30- مكونات وطريقة عمل الصواريخ الايونية

دراسة مفصلة تشمل أنواعها المتمثلة بصواريخ القوس الكهربائي النفثا وصواريخ البلازما النفثا والصواريخ الأيونية .

31- المناورات المدارية للقمر الصناعي من خلال محركات الدفع الخاصة خصوصاً مناورة Hohmann للتحويل المداري.

32- مكونات وأنواع محطات المراقبة والرصد الأرضية Ground Station وطريقة عملها وأجهزتها.

33- مكونات المحطة الفضائية الدولية ISS Components of the ISS

ومكونات مكوك الفضاء Space Shuttle

وكافة المعلومات ذات العلاقة كطرق مناورة المكوك في المدارات المختلفة .

34- اشعة الليزر Lasers

وكافة المعلومات الليزرية ذات العلاقة بالملاحة الفضائية .

35- مركز تكامل الأنظمة الفضائية وتجاربها في تركيا

Turkish Space Systems, Integration and Test Centre

نظام التصنيع ومراحله وكيف تم التغلب على الصعوبات الفنية وسبل التعاون الممكنه معه وغير ذلك من المعلومات التي تتطلب الاتصال به وزيارته وتكوين النموذج العلمي المطلوب تطبيقه في مشروعنا الفضائي الخاص.

36- مصانع الاقمار الصناعية حول العالم وأحدث منتجاتها وأجهزتها ومدى قبولهم بإنشاء

مصنع اقمار صناعية ببلادنا مع أو تدريب علماءنا على تصنيع وإطلاق الاقمار الصناعية في الفضاء.

37- كيفية تحديد المواقع عن طريق القرآن الكريم.

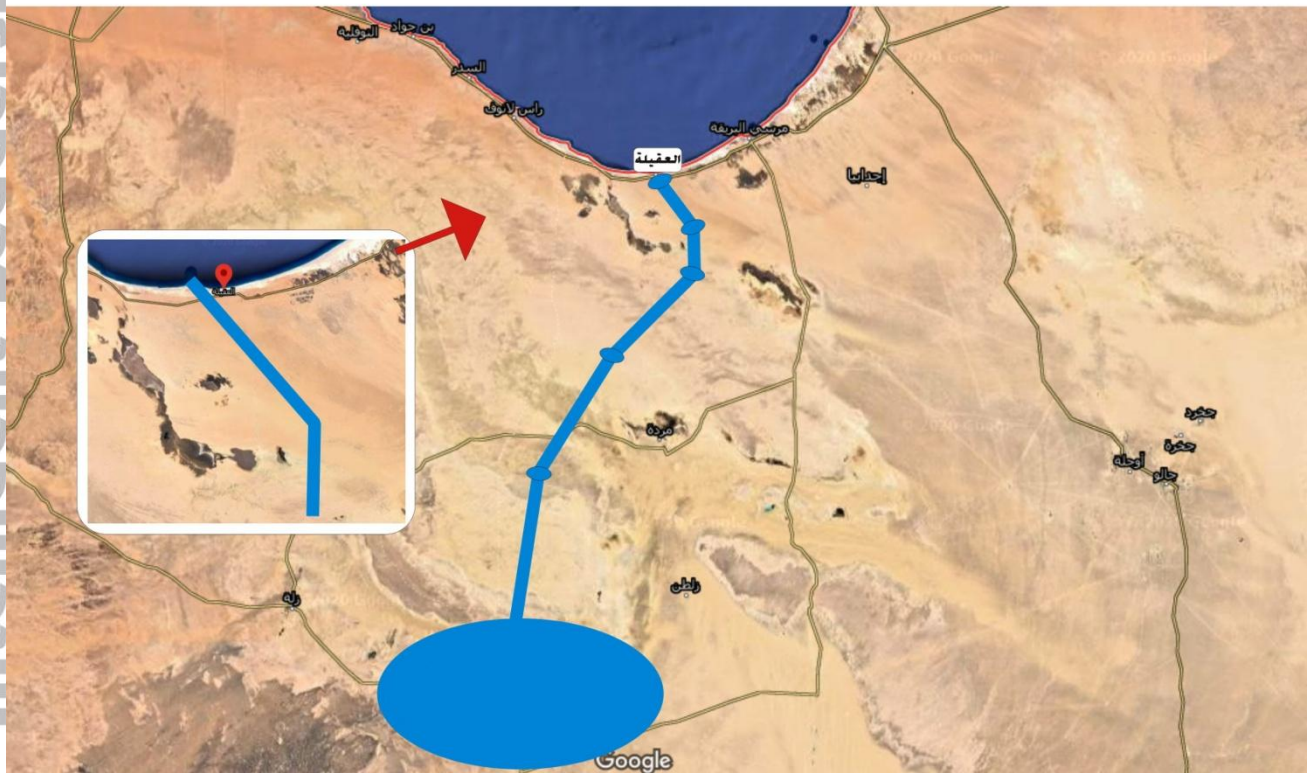


ثالثاً مشروع تحلية مياه البحر للحصول على الطاقة الكهربائية وتجنب تسونامي منطقة العقيلة - وادي الجفر

وهو أحد ابتكارات واختراعات نظرية القيادة الذكية والتي تتمثل في : ضرورة تحلية مياه البحر للحصول على الطاقة الكهربائية وتجنب تسونامي .

وهو يتمثل في اقامة مشروع حفر خندق مائي من مياه البحر غرب منطقة العقيلة (خليج السدرة) وسط ليبيا متجهاً للجنوب بمساقط طبيعية وصناعية وصولاً للمصب النهائي للحدود الشرقية من جبال الهروج وسط ليبيا.

مشروع تحلية مياه البحر للحصول على الطاقة الكهربائية وتجنب تسونامي منطقة العقيلة - وادي الجفر





مواصفات الخندق المائي :

العرض : 500 متر.

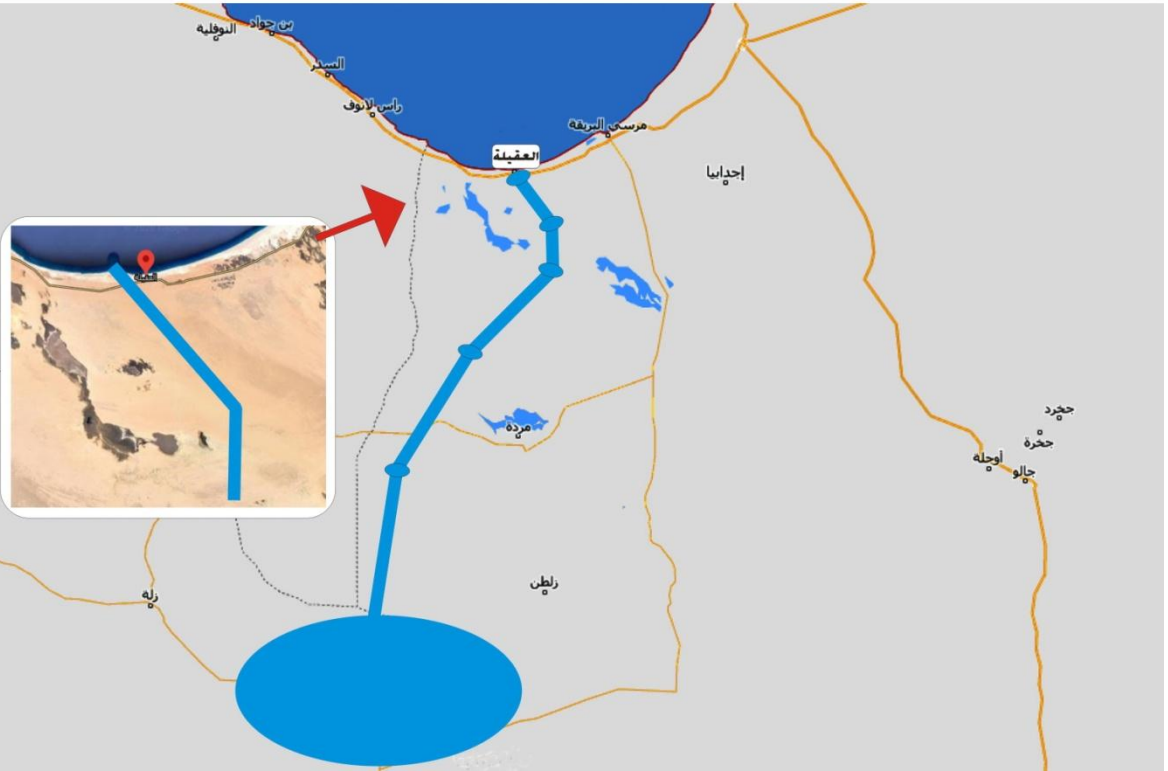
الطول : 500 كيلومتر من شاطئ العقيلة حتى المصب مروراً بين زلطن وزلة.

المسافة المقطوعة بالسيارة في طريق الخندق : حوالي 7 ساعات

الاتجاه : جنوباً تجاه شرق جبال الهرج.

انكسارات الاتجاه : في المناطق المنخفضة لتشكل مساقط طبيعية بمساعدة مساقط صناعية.

مشروع خلية مياه البحر للحصول على الطاقة الكهربائية وتجنب تسونامي منطقة العقيلة - وادي الجفر



تؤكد نظرية القيادة الذكية على ضرورة تطوير فكرة المشروع عن طريق الدعم بالبحوث والدراسات المحلية بكل أنواعها على مستوى الدولة وحث الجامعات بالبلاد على طرحه على الطلاب للبحث فيه ضمن رسائل الماجستير واطروحات الدكتوراه كل حسب تخصصه... ثم طرحه كمشروع استثماري دولي يحل مشكلة العالم في ذوبان جليد الكرة الأرضية أو تسونامي.



هل الانحدار طبيعياً ؟

* المعلومات المتوفرة ان منطقة العقيلة ترتفع عن سطح البحر حوالي 300 متر وهذا ارتفاع ليس بالكبير خصوصاً ان هناك وادي جنوب منطقة العقيلة مما يقلل تكلفة الخندق الواصل اليه.

* من المعروف ان الزيادة في منسوب البحار عالمياً يحتم وجود نقطة ضعف لتسرب مياه البحر داخل العمق الترابي ، ولذلك اختيار منطقة العقيلة لأنها نقطة ضعف مياه الخليج والتسرب بها وارد حتى بدون الخندق المائي المقترح فانه لن يكون الخندق مكلفاً اذا تم اجراء مسح جيولوجي وتم اختيار المجرى بعناية.

هل هناك عواقب لتسرب المياه المالحة من مجرى الخندق للتربة ؟

* التربة الصحراوية تعتبر مرشح طبيعي للمياه المالحة ونعتقد انها ستكون في فترة قصيرة خزان مياه عذبة يمكن الاستفادة منها في المشاريع الزراعية بالإضافة الى تعويض النقص نتيجة السحب الجائر للمياه العذبة الطبيعية.

ما فائدة وجود بحيرة كبيرة من المياه المالحة وسط ليبيا ؟

له فائدة عظيمة من ناحية تسريع الدورة الهيدرولوجية وحصر نسبة كبيرة منها في بلادنا.

الدورة الهيدرولوجية Hydrological Cycle

دورة المياه فى الطبيعة والتي تعرف أيضاً باسم الدورة الهيدرولوجية تصف الحركة الدائمة للمياه على وفوق وتحت سطح الأرض وتقوم الشمس باشعاع الطاقة الشمسية Solar energy على المحيطات واليابسة، ويتبخر الماء إلى بخار Evaporation ويتحول الجليد والتلج مباشرة إلى بخار ماء من خلال عملية التسامي Sublimation ، وتشمل عملية التبخر على تبخر المياه من النبات والتربة ، وتقوم التيارات الهوائية المتصاعدة Advection بحمل بخار الماء إلى الغلاف الجوى حيث يتكاثف إلى سحب Clouds بفعل درجات الحرارة الباردة، كما تعمل التيارات الهوائية على تحريك السحب حول الكرة الأرضية حيث تنمو جزيئات السحاب وتتصادم مع بعضها وتتساقط على



الأرض على هيئة هطول مطري **Precipitation** ، بعض الهطول المطري ينزل على الأرض على هيئة ثلوج والتي يمكن أن تتراكم لتكون قمم جليدية وثلاجات تقوم بتخزين المياه لآلاف السنين، كما يمكن للركام الثلجي أن يذوب وينساب على سطح الأرض على هيئة ثلوج ذائبة.

كما يعود معظم الهطول المطري مرة أخرى إلى المحيطات أو ينساب على اليابسة على هيئة جريان سطحي ويلتحق جزء من هذا الجريان السطحي بالأنهار من خلال الوديان وأحواض التصريف الموجودة بالطبيعة وقد تنساب المجارى المائية إلى المحيطات، ويتخزن هذا الجريان السطحي على هيئة مياه عذبة في البحيرات ، وجدير بالذكر أنه ليس كل الجريان السطحي يصب في الأنهار بل يصل الكثير منه إلى داخل الأرض عن طريق

التسرب Infiltration

أو يتسرب عميقاً إلى باطن الأرض ليغذى المياه الجوفية والتي تقوم بتخزين كميات هائلة من المياه العذبة لفترات طويلة من الزمن ، ويظل بعض من هذا التسرب على مقربة من سطح الأرض ويمكن أن يتسرب راجعاً إلى المياه السطحية (والمحيطات) على هيئة تفريغ للمياه الجوفية ، كما تخرج بعض المياه الجوفية على هيئة ينابيع من المياه العذبة من خلال فتحات طبيعية في سطح الأرض ، وبمرور الزمن تعود المياه مرة أخرى إلى المحيط حيث بدأت دورة المياه الرئيسية.

ثبت علمياً ان هناك كمية من السحاب يتكون من خلال عملية البخر من الرطوبة الموجودة في سطح التربة (مخزن المياه المالحة المكشوف وسط البلاد) ولشدة الحرارة يتكثف هذا السحاب ، ليسقط أمطاراً على الأرض ، وبمقارنة كمية ماء الأمطار المتساقطة على اليابسة بالماء الذي تبخر منها تعد كمية الأمطار أكثر بكثير من تلك التي تصاعدت من اليابسة.



القاعدة الثانية عشرة - قاعدة مشاريع القوانين الجديدة المقترحة

وهي تتمثل في طرح نسخ أولية تحضيرية كمسودة لمشاريع القوانين اللازمة لإنفاذ نظرية القيادة الذكية.

قاعدة مشاريع القوانين التحضيرية :

- 1- مشروع قانون المرتبات الجديد. 2 - مشروع القانون التجاري الجديد.
- 3- مشروع قانون الخصخصة والاستثمار والتنظيم الداخلي.
- 4- مشروع قانون الجمارك الجديد.
- 5- مشروع قانون الاسكان الاستثماري.
- 6- مشروع قانون العطاءات الموحد.
- 7- مشروع قانون الضرائب الجديد.
- 8- مشروع قانون الحرس البلدي الجديد.
- 9- مشروع قانون فرق العمل (فريق العمل المحدود والغير مجدد المدة)
- 10 - مشروع قانون الزكاة.

The base of preparatory laws:

- 1- New draft salary law.
- 2- The new commercial law project.
- 3- The draft law on privatization, investment and internal regulation.
- 4- The new draft customs law.
- 5- The investment housing law.
- 6- The Unified Bidding law.
- 7- The new draft tax law.
- 8- The new municipal guard law.
- 9- A draft law on work teams (the limited and non-renewed work team)
- 10 - The Zakat law.



قانونياً يشير مصطلح مشروع القانون إلى الصيغة النهائية المكتوبة لنص قانون مقترح ومقدم إلى السلطة التشريعية وبالتالي لا يعد مشروع القانون قانوناً الا بعد أن تصادق عليه السلطة التشريعية ، والذي يجب ان تنفذه السلطة التنفيذية فيما بعد.

ولكن عادة ما يتطلب الوصول إلى الصيغة النهائية من مشاريع القوانين طرح سلسلة من النسخ الأولية للنصوص والتشريعات المقترحة أولاً (تحضيرية / مسودة / مرجعية) ، والتي يتم مناقشتها وإجراء تعديلات عليها ، حتى الوصول إلى النسخة الأكثر توافقية... وهذا ما نقصده تماما في طرح مشاريع القوانين الجديدة المقترحة (التصور الاولي).

الأعمال التحضيرية لإعداد مشاريع القوانين

1- إعداد أرضية مشروع القانون

- بلورة أرضية المشروع
- إن بلورة أرضية مشروع نص قانوني ترتكز على ما يلي:
 - إعداد دراسات تقنية وتجميع قوانين مقارنة (الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة)؛
 - إنجاز عروض ومحاضرات وإعداد ميثاق واستخلاص توصيات (منبثقة عن ندوات وطنية)
 - تقديم اقتراحات عملية محددة ، وحلولا لمختلف الإشكالات التي يطرحها المشروع.
 - اعتماد ما سبق كأرضية للمشروع.

ب- صياغة أرضية المشروع

- صياغة أرضية في شكل محاور متسلسلة في بطاقات.
- إنجاز بطاقات لمختلف الحلول المرتبطة بالإشكالات التي يمكن أن يطرحها المشروع.



ت- إرفاق الأرضية بوثائق:

- بعض القوانين الوطنية السارية المفعول.

- المعاهدات والاتفاقيات الدولية المصادق عليها والمنشورة بالجريدة الرسمية.

- القوانين المقارنة (الأجنبية والعربية).

- دراسات قانونية مقارنة.

- دراسات تقنية مركزة حول نقط محددة.

2- إعداد مسودة المشروع

بعد وضع التصور الأولي للمشروع وهو عبارة عن أفكار مرجعية للمشروع ، تقوم الجهة المكلفة بالتشريع بإعداد صياغة مسودة أولية لمشروع النص ، وتعتمد في ذلك على العناصر الآتية:

- صياغة الأفكار الواردة في التصور الأولي ، بلغة قانونية محكمة.

- ملاءمتها مع أحكام الدستور والمبادئ القانونية العامة ، والقوانين السارية المفعول.

- تأسيس لجنة لصياغة مسودة المشروع ، تتكون من خبراء وأساتذة جامعيين وقضاة ونقباء ومحامين.

3- مراجعة مسودة المشروع

- مراجعة مختلف أبواب ومواد وفقرات ومقتضيات مشروع المسودة ، من أجل استدراك الأخطاء.

- إحالة المشروع إلى جهات مختصة أخرى لإبداء ملاحظاتها بشأنه.

- جمع الملاحظات وتحديد الأحكام التي ينبغي مراجعتها ، وإعادة صياغتها ، أو إضافتها.

- إعداد صياغة رسمية لمشروع القانون.

4- استشارة الرأي العام

- نشر مسودة مشروع القانون بالموقع الإلكتروني لوزارة العدل.

- تجميع ملاحظات واقتراحات المواطنين.

- تصنيف الملاحظات والمقترحات القانونية والعامة.



5- إعداد مذكرة تقديم المشروع

إلى جانب الصيغة الرسمية للمشروع يتم إعداد مذكرة تقديم المشروع تتضمن العناصر الآتية:

- عرض الأسباب الداعية إلى سن مشروع القانون.

- بيان الجدوى والفائدة من المشروع.

- تحديد الغايات والأهداف من المشروع.



اولاً مشروع قانون المرتبات الجديد

يقوم مشروع قانون المرتبات الجديد والمبسط على عدد (8) درجات وظيفية فقط وبشكل تصاعدي وان قيمة كل درجة عبارة عن تضاعف لمتوسط قيم بطاقة المنحة الالكترونية للسنة التي قبلها - بشكل يحصن الموظف العمومي من تضخم الاسعار والأهم من هذا كله تخفيض تكاليف البيروقراطية الادارية وموظفيها الى أقل من 5% (التخفيض وحدة يشكل تمويل غير عادي للقطاع العام).

جدول المرتبات المبسط حسب مشروع قانون المرتبات للقطاع العام بلا استثناءات

| ر م | الدرجة الوظيفية | قيمة الدرجة الوظيفية (متوسط قيمة بطاقة المنحة الالكتروني × تعدد الدرجات) | | | | | | | |
|--------|--------------------|--|-----|------|------|------|------|------|------|
| | | 2 × | 3 × | 4 × | 5 × | 6 × | 7 × | 8 × | 9 × |
| 1 | الاولى | 500 | | | | | | | |
| 2 | الثانية | | 750 | | | | | | |
| 3 | الثالثة | | | 1000 | | | | | |
| 4 | الرابعة | | | | 1250 | | | | |
| 5 | الخامسة | | | | | 1500 | | | |
| 6 | السادسة | | | | | | 1750 | | |
| 7 | السابعة | | | | | | | 2000 | |
| 8 | الثامنة | | | | | | | | 2250 |

نظام الاحتساب :

متوسط قيمة بطاقة المنحة الالكترونية للسنة الماضية : 250 دينار ليبي. (قيمة متغيرة سنوياً)

1- العلاوة السنوية 50 دينار. (وهي معيار للعلاوات الحقلية والمناوبات وغيرها)

2- الانتقال للدرجة التالية بعد اتمام ثلاث سنوات .

3- لا وجود لعلاوة العائلة لأن قيمة الدرجة الوظيفية تتغير سنوياً حسب التضخم في الاسعار.

4- لا وجود لعلاوات نذب (النذب ملغي).

5- لا وجود لبداية المربوط أو اجمالي الدخل أو صافيه ولا وجود أي ضرائب أو استقطاعات بأي شكل كان.

6- متوسط قيمة المرتب لجميع الدرجات الوظيفية هو: 1375 دينار ليبي.



تحليل

* قيمة المرتبات وما في حكمها للعام 2018 بلغت قيمة 25,285,000,000 دينار ليبي ... أي 25 مليار و 285 مليون دينار ليبي فلو فرضنا ان متوسط المرتبات وما في حكمها للفرد الواحد هو 1000 دينار شهرياً بمعنى 12000 دينار سنوياً فهذا يعني ان لدينا 2,107,083 موظف بالقطاع العام... أي أنهم يمثلون نسبة 29% تقريباً من تعداد السكان المفترض في العام 2021 (7,215,000 نسمة).

* لو تم خفض النسبة الى النسبة المثلى عالمياً (5% من اجمالي عدد السكان المفترض 7,215,000 نسمة) وذلك بتحويلهم للقطاع الخاص فانه سيتبقى لدينا 360,750 موظف بالقطاع العام في العام 2021 بمتوسط تكلفة سنوية 4 مليار و 329 مليون دينار ليبي بدلاً من 25 مليار و 285 مليون دينار ليبي ... بتوفير قيمة وقدرها 20 مليار و 956 مليون دينار ليبي.

ولو قمنا بتحسين مرتباتهم وفق قانون المرتبات الجديد (الذي اقترحناه في النظرية) بمتوسط 1375 دينار شهرياً ستكون متوسط التكلفة السنوية للمرتبات بقيمة 5,952 مليار دينار بدلاً من 25 مليار و 285 مليون دينار ليبي ... بتوفير قيمة وقدرها 19 مليار و 333 مليون دينار ليبي.

السؤال هنا : لماذا يبقى الموظفون بالقطاع العام طالما ان بطاقة المنحة الالكترونية مدتها 10 سنوات وقيمتها متغيرة بالتضخم ولكل افراد العائلة؟

الاجابة

- متوسط مرتب شهري 1375 دينار هو أعلى من قيمة 6 بطاقات (تقريباً).

- جدول المرتبات يتغير سنوياً حسب الاتي :



فمثلاً لو كانت قيمة البطاقات للسنة الماضية

| | | | | | | | | | | | |
|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|
| ديسمبر | نوفمبر | اكتوبر | سبتمبر | اغسطس | يوليو | يونيو | مايو | ابريل | مارس | فبراير | يناير |
| 300.000 | 290.000 | 280.000 | 270.000 | 260.000 | 250.000 | 240.000 | 230.000 | 220.000 | 212.000 | 210.000 | 200.000 |

فان متوسط قيمة البطاقات = $2962 \div 12$

246.833 (أي 250 دينار)

قيمة مرتب الدرجة الاولى = 2×250

(مضاعفة لمتوسط قيمة بطاقة المنحة الالكترونية)

= 500 دينار

وهذه هي طريقة تكوين الجدول المتغير السنوي للمرتبات (السابق).

** لو كان متوسط قيمة البطاقات = 400 دينار فان متوسط قيمة مرتب الدرجة الاولى سيكون 800 دينار

وسيكون جدول المرتبات للسنة الجديدة كالتالي:

| قيمة الدرجة الوظيفية (متوسط قيمة بطاقة المنحة الالكترونية x تعدد الدرجات) | | | | | | | | الدرجة الوظيفية | ر م |
|---|------|------|------|------|------|------|-----|-----------------|-----|
| 9 x | 8 x | 7 x | 6 x | 5 x | 4 x | 3 x | 2 x | | |
| | | | | | | | 800 | الاولى | 1 |
| | | | | | | 1200 | | الثانية | 2 |
| | | | | | 1600 | | | الثالثة | 3 |
| | | | | 2000 | | | | الرابعة | 4 |
| | | | 2400 | | | | | الخامسة | 5 |
| | | 2800 | | | | | | السادسة | 6 |
| | 3200 | | | | | | | السابعة | 7 |
| 3600 | | | | | | | | الثامنة | 8 |



تؤكد النظرية أن هذه هي الطريقة الوحيدة والمثالية لدعم القطاع العام والخاص معاً .. وعيوبها تساوى الصفر تقريباً ... ولو قمنا بمقارنة تكاليف العمل بقانون المرتبات القديم وتعديلاته واختلافه من جهة لأخرى بالإضافة الى البيروقراطية الادارية الهائلة والغير منضبطة المتعلقة به سنجدها مكلفة جدا ولا تفسير عقلاي لها ، بل انها ترقى الى انها غير محسوبة وإهدار للمال العام دون تحقيق أى نوع من العدالة.

على كل ذي بصيرة ان يجاوب على السؤال التالي:

كيف يتم احتساب و صرف المرتبات وتحويل الاستقطاعات وإدارتها في قانون المرتبات القديم وتعديلاته وذلك للقطاعات العامة كلها وكم عدد الموظفين به والمراجعين والدفاتر المفتوحة والضرائب والضمان والترقيات والمشاكل والمواصلات والهواتف والمصارف والاجتماعات وغيرها ... وكم تكلفة هذا كله من المال والوقت؟



ثانياً مشروع القانون التجاري الجديد

تؤكد النظرية على وجوب :

* الغاء تعديلات القانون رقم (10) لسنة 2016 م بشأن تعديل القانون رقم 23 لسنة 2010 م بشأن النشاط التجاري

* إلغاء القانون رقم 23 لسنة 2010 م بشأن النشاط التجاري.

يتكون صلب مشروع القانون من النقاط الاساسية التالية :

1- المواد القانونية المنظمة لعملية منح الشرعية للمؤسسات الخاصة المعفاة من الضرائب وإلغاء نظام التراخيص وأذون المزاولة واستبدالها بشهادة الدولة الصادرة من وزارة شهادة الدولة للامتحانات الالكترونية والبحث العلمي.

2- المواد القانونية المنظمة لعملية تقديم كافة التسهيلات والضمانات من الدولة للمستثمرين ومؤسساتهم الخاصة (باعتبارهم عماد الدولة) وخصوصاً المحليين منهم وتجرىم أى عملية ضغط والتفاف حول تلك المؤسسات من قبل القائمين بالدولة ، وذلك بأن يتضمن مشروع القانون التجاري الجديد عن حق تلك المؤسسات في التعويض من الدولة اذا تعرضت لأي عملية ابتزاز وتسويق أو تأخير أو تراجع من الدولة عن تعهداتها مع انتاج مواد محددة وواضحة حول غرامات التأخير والتعويضات التي قد تترتب نتيجة اخفاق الدولة أو المؤسسة الخاصة على حد سواء.

3- المواد القانونية المنظمة لعملية اتفاق اثنين فأكثر من المواطنين على ضم مؤسساتهم في شركة واحدة ذات نشاط ورأس مال محدد... مجرد اتفاق ليس به عقد تأسيس ونظام اساسي ولا محضر اجتماع ، ولا وجود لتسمية شركة تضامن أو مسؤولية محدودة او غيرها.

4- المواد القانونية المنظمة لرأس المال في المؤسسات الخاصة ولكن بشكل ارشادي فقط... فهو في النظرية غير ذا معنى من ناحية شكل المؤسسة أو الشراكة.



5- المواد القانونية المنظمة لعملية انشاء المؤسسات الخاصة برقم سجل تجاري تلقائي آلي لا يستلزم القيد في السجل التجاري أو الضرائب أو غرفة التجارة والصناعة و لا يستلزم وجود قواعد للقيد والإشهار و لا يستلزم بدء النشاط أو التوقف عن النشاط او شطب المؤسسة.

6- المواد القانونية المنظمة لعملية تحويل وتكييف مواد القانون التجاري السابق وتعديلاته على مشروع القانون الجديد.

7- المواد القانونية المنظمة للقوائم الاجبارية التي يجب ان تعلنها وزارة أمن الموانئ والخاصة بالممنوعات والمسموحات (الخاصة بالتصدير والاستيراد) ووجوب ادراج قيمة الرسوم الجمركية بقيمة محددة واحدة فيها.

8- المواد القانونية العامة المنظمة لعملية استحداث وعمل ادارة أو قسم العطاءات الالكترونية الجديدة بكل وزارات وهيئات وشركات القطاع العام (والغاء اي لجان او اقسام موازية) مع تنظيم التبعية لوزارة العطاءات الالكترونية المسؤولة عن ادارة العطاءات والطلبات بالبلاد.

9- المواد القانونية العامة المنظمة لعمليات استحداث وعمل ادارة أو قسم المحفوظات الالكترونية الجديدة التابع لوزارة الرقابة الالكترونية ومؤشرات الفساد (والذي سيجري لكل الجهات العامة والغاء اي لجان او اقسام موازية) مع تنظيم التبعية الى وزارة الرقابة الالكترونية ومؤشرات الفساد.



مشروع قانون الخصخصة والاستثمار والتنظيم الداخلي

تؤكد النظرية على وجوب :

* الغاء الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة.

* الغاء قرار تأسيس الهيئة رقم (89) لسنة 2009.

يتكون صلب مشروع القانون من النقاط الاساسية التالية :

1- المواد القانونية المنظمة لعملية الغاء وخصخصة بعض القطاعات العامة (وزارات ، هيئات ، شركات ، مصالح ، غيرها) واستلام المباني وتجهيزاتها وكافة مكوناتها والأشرفاء على وتسريح الموظفين بها والغاء قوانينها ولوائحها.

2- المواد القانونية المنظمة لعملية اعادة هيكلة أو ضم بعض القطاعات العامة أو جزء منها للبعض الاخر أو لجزء منه وإعادة التوزيع بشكل يضمن العدالة في الانتاج والاستثمار.

3- المواد القانونية المنظمة لعمليات الخصخصة بالبيع للمستثمرين واللوائح والقوائم الخاصة بذلك.

4- المواد القانونية المنظمة لإنتاج اللوائح التنفيذية الخاصة بضم أو استحداث إدارات أو اقسام بكل أو بعض القطاعات العامة ومثال ذلك ضم مركز المعلومات والتوثيق بالجهة الى ادارة أو قسم المحفوظات الالكترونية الجديدة التابع لوزارة الرقابة الالكترونية ومؤشرات الفساد أو استحداث إدارة أو قسم المحفوظات الالكترونية الجديدة (والذي سيجري لكل الجهات العامة والغاء اي لجان أو اقسام موازية) مع تنظيم التبعية الى وزارة الرقابة الالكترونية ومؤشرات الفساد.

وكذلك استحداث إدارة أو قسم العطاءات الالكترونية الجديدة والغاء اي لجان أو اقسام موازية مع تنظيم التبعية لوزارة العطاءات الالكترونية المسؤولة عن ادارة العطاءات والطلبات بالبلاد.



5- المواد القانونية المنظمة لعمليات الاستثمار الطبي داخل البلاد ومنح كل التسهيلات للمستثمرين الليبيين والأجانب بفتح مصحات ومستشفيات تخصصية بدون ضرائب أو رسوم فقط التأكد من المستويات العلمية للجهاز الطبي عن طريق وزارة شهادة الدولة للاختبارات الالكترونية والبحث العلمي.

6- المواد القانونية المنظمة لعمليات التوصية بتثبيت المواصلات المجانية بالحافلات مقابل تبادل سير المركبات الخاصة ذات بداية الارقام الفردية والزوجية يومياً بحيث تخصم المخالفات المرورية من بطاقة المنحة الالكترونية.

7- المواد القانونية المنظمة لعمليات التوصية لوزارة العدل بفتح صفحة تفاعلية على موقعها الالكتروني لمحري العقود يقومون فيها بتعبئة بيانات انتقال ملكية العقارات / السيارات ، غيرها (عقود او تنازل) بالأرقام الوطنية ثم سحبها من الصفحة ليوقع البائع والمشتري ويصادق عليها محرر العقود ثم يعيد تصويرها ضمن الصفحة لإثبات تمام عملية البيع... فتتوفر قاعدة البيانات لحظة بلحظة.

8- المواد القانونية المنظمة لعمليات اعادة هيكلة المعاهد التعليمية أو التدريبية بالجهات العامة وضمها لتكون برعاية كاملة من وزارة شهادة الدولة لامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي ضمن مرحلة الثانويات التخصصية.

9- المواد القانونية المنظمة لعمليات اعادة النظر في طريقة عمل القطاعات العامة للدولة واقتراح حلول بشأنها.

10- المواد القانونية المنظمة لتفعيل الدراسات العلمية الفنية لكل ما يتعلق بالقطاع العام .

11- المواد القانونية المنظمة لعمليات الخخصة للقطاع التعليمي بشكل يضمن العدالة في الاستثمار وبحيث يتم منح اعضاء الادارة والأساتذة حق الخخصة قبل المستثمرين "او بالشراكة بينهم".

12- المواد القانونية المنظمة لعملية تحويل وتكييف مواد القوانين السابقة وتعديلاتها المتعلقة بالاستثمار

والخخصة على مشروع القانون الجديد.



مشروع قانون الجمارك الجديد

تؤكد النظرية على وجوب :

* الغاء القانون رقم (10) لسنة 2010 بشأن الجمارك

* الغاء اللائحة التنفيذية للقانون رقم (10) لسنة 1378 و.ر (2010 مسيحي) بشأن الجمارك المرفقة بقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (593) لسنة 1378 و.ر

يتكون صلب مشروع القانون من النقاط الاساسية التالية :

1- المواد القانونية المنظمة لعملية الغاء مصلحة الجمارك التابعة لوزارة المالية والغاء قوانينها ولوائحها وضمها باسم ادارة الجمارك في وزارة أمن الموانئ الجديدة.

2- المواد القانونية المنظمة لعملية اعلان قائمة متجددة على موقع وزارة أمن الموانئ بها والخاصة بالممنوعات والمسموحات (الخاصة بالتصدير والاستيراد) وبها قيمة الرسوم الجمركية بقيمة محددة تتوافق مع مشروع القانون التجاري الجديد.

3- المواد القانونية المنظمة لنظام الاتفاق الجمركي ، حيث يقصد بنظام الاتفاق الجمركي هو ان لا يتم فرض أي جمارك على أي سلعة غير منتجة محلياً إلا اذا تم الاتفاق مع مؤسسة او مؤسسات خاصة / مستثمرين على ان يقوموا بتصنيع نفس السلعة محليا .. عندها فقط يتم ادراج السلعة في قائمة المسموحات برسوم جمركية تتساعد حسب كمية الانتاج المحلي منها.

4- المواد القانونية المنظمة للعمل (بنموذج واحد) يعبى على موقع وزارة أمن الموانئ من قبل المؤسسات الخاصة (تتم المراجعة عليه فقط بموقع وصول البضاعة) دون اى اجراءات دفترية اخرى ... وهذا يلزم وزارة أمن الموانئ بالاستلام والتخزين والتفتيش العددي والبيئي والتسليم في المواعيد المحددة دون تأخير.

* من مسؤوليات وزارة أمن الموانئ التأكد الكترونيا من صحة بيانات النموذج المقدم من منظومة الرقم الوطني المرتبطة برقم السجل التجاري للمؤسسة الخاصة وليس عليها طلب أى اثباتات أو اوراق اخرى من صاحب النموذج إلا عند التسليم النهائي.



مشروع قانون الاسكان الاستثماري العام

يتكون صلب مشروع القانون من النقاط الاساسية التالية :

1- المواد القانونية المنظمة للإسكان العام المرتبط بالوظيفة.

ومن امثله قبول المتقدمين للعمل بالمشروع الزراعي الحيواني أو مرافق المشروع على اساس العمل وتملك السكن وتفرغ المدينة القادم منها ، حيث يسلم للمتقدم : الوظيفة + (السكن وقطعة الارض داخل سور واحد) وشهادة تملك قطعية مربوطة بعدد ايام حضور الموظف بالعمل المسجلة حضورا وانصرافاً بالبصمة (1000 يوم عمل) وبمجرد انتهاء الـ 1000 يوم عمل بإمكانه التصرف بالعقار وبيعه او البقاء فيه (مشروع قانون الاسكان الاستثماري العام).

2- صياغة المواد القانونية المنظمة لقبول المتقدمين للإسكان العام المرتبط بالوظيفة.

* شهادة الدولة من وزارة شهادة الدولة للاختبارات الالكترونية والبحث العلمي تثبت تخصص المتقدم للوظيفة لأي نوع من الشهادات يحملها ... وإذا كان عامل أو فني أو سائق بدون شهادة يتم اختباره من فريق العمل.

* شهادة من مصلحة التسجيل العقاري بعدم تملك المتقدم للوظيفة أي عقار له ولأفراد أسرته.

(إذا كان المتقدم يملك عقار فان عليه التصرف بالبيع أو البيع للدولة حسب الاسعار المعلنة لكل منطقة والصادرة من مصلحة التسجيل العقاري).

* شهادة موافقة من المتقدم وعائلته بمصادرة املاكه اذا قام بالغش يحررها عند محرر عقود (تقوم الوزارة بتسليمها للقضاء ولمصلحة التسجيل العقاري) ويستثنى من ذلك الميراث الحاصل بعد هذا التاريخ.



* بمجرد توفر الشروط السابقة يسلم للمتقدم الوظيفة + (السكن وقطعة الارض داخل سور واحد) وشهادة تملك قطعية مربوطة بعدد ايام حضور الموظف بالعمل المسجلة حضورا وانصرافاً بالبصمة (1000 يوم عمل) وبمجرد انتهاء الـ 1000 يوم عمل بإمكانه التصرف بالعقار وبيعه او البقاء فيه (مشروع قانون الاسكان الاستثماري العام).

* حال قيام الموظف بالانقطاع عن عملة مدة تتجاوز 100 يوم متصلة يتم فصله من العمل واسترجاع العقار مالم يبق به احد افراد أسرته لإكمال المدة ضمن عقد عمل خاص به.



مشروع قانون العطاءات الموحد

- تؤكد النظرية ان وزارة العطاءات الالكترونية هي المسؤولة الوحيدة عن ادارة العطاءات والطلبات بالبلاد الداخلية والخارجية حيث تمارس المهام والصلاحيات المخولة لها بمقتضى أحكام هذا القانون حسب الاتي:
- 1- الغاء قرار رقم 492 لسنة 2013 م بشأن تنظيم عمل لجان العطاءات وتقرير بعض الأحكام بشأنها وكذلك الغاء جميع اللوائح والقرارات الصادرة والمعمول بها في كل الوزارات والهيئات والمصالح والمؤسسات والشركات العامة وغيرها.
 - 2- إشراف ومتابعة تصنيف المقاولين بالتنسيق والمشاركة مع ادارة أو قسم العطاءات الالكترونية الجديدة المختصة بالجهة (التابع لوزارة العطاءات الالكترونية) بموجب تعليمات تصنيف المقاولين ، وحفظ كامل المعلومات المنوطة بهم وبأعمالهم.
 - 3- تدقيق وتحليل العطاءات بانواعها والطلبات والخدمات الفنية لكامل القطاع العام وجمع وحفظ وتحليل المعلومات المتعلقة بذلك.
 - 4- توحيد الشروط العامة لعقد المقاولة وأمر العمل وإجراءات العطاءات عموماً وتطوير تلك الشروط والإجراءات وفقاً لهذا القانون.
 - 5- إصدار النشرات الدورية حول قطاع الإنشاءات والخدمات والتصنيع وأسعاره وبنوده.

يتكون صلب مشروع القانون من النقاط الاساسية التالية :

- 1- المواد القانونية الخاصة بإنتاج القانون واللوائح التنفيذية المنظمة لعملية عمل ادارة أو قسم العطاءات الالكترونية الجديدة بكل وزارات وهيئات وشركات القطاع العام (والغاء اي لجان او اقسام موازية).
- 2- المواد القانونية الخاصة بإنتاج اللوائح التنفيذية المنظمة لعملية تبعية ادارة أو قسم العطاءات بكل وزارات وهيئات وشركات القطاع العام لوزارة العطاءات الالكترونية المسؤولة عن ادارة العطاءات والطلبات بالبلاد.
- 3- الزام جميع قطاعات الدولة العمل بهذا القانون وإلغاء كل القوانين واللوائح السابقة ان وجدت والاستفادة منها في انتاج مشروع القانون الجديد.



مشروع قانون الضرائب الجديد

تؤكد النظرية على وجوب :

- * الغاء قانون الضرائب رقم (7) لسنة 2010 بشأن ضرائب الدخل ولائحته التنفيذية.
- * الغاء قانون رقم (44) لسنة 1970 ولائحته التنفيذية.

يتكون صلب مشروع القانون من النقاط الاساسية التالية :

1- المواد القانونية الخاصة بالغاء جميع قوانين الضرائب ولوائحها التنفيذية.

2- المواد القانونية الخاصة بإنتاج اللوائح التنفيذية المنظمة لعملية احتساب وجباية الضرائب بالاعتماد على الرقم الوطني وبطاقة المنحة الالكترونية ورقم السجل التجاري للمؤسسات الخاصة.

3- المواد القانونية الخاصة بإنتاج اللوائح التنفيذية المنظمة لعملية اعفاء القطاع العام من أي نوع من الضرائب.

4- المواد القانونية الخاصة بإنتاج اللوائح التنفيذية المنظمة لعملية اعفاء القطاع الخاص ولمدة 10 سنوات من أي نوع من الضرائب.

* (طلب استصدار فتوى شرعية من دار الافتاء الليبية حول صحة تمكين المزمى من الاعفاء الضريبي حال قدم زكاة عن ارباح مؤسسته الخاصة وحول صحة ان تحل المؤسسة العامة للزكاة بديلاً عن مصلحة الضرائب بشروط وضوابط معينة تحددها دار الافتاء .)



مشروع قانون الحرس البلدي الجديد

تؤكد النظرية على وجوب :

- * الغاء قانون رقم (30) لسنة 1977 م بشأن الحرس البلدي.
- * الغاء قرار سنة 1974 م بشأن لائحة تنظيم الحرس البلدي.
- * الغاء القانون رقم (1) لسنة 2016 م بشأن تنظيم جهاز الحرس البلدي

يتكون صلب مشروع القانون من النقاط الاساسية التالية :

1- المواد القانونية الخاصة بالغاء قوانين الحرس البلدي أو لائحة التنفيذية وغيرها وكذلك الغاء تبعيته لوزارة الحكم المحلي.

2- المواد القانونية الخاصة بإنشاء الهيئة العامة للحرس البلدي بمهام جديدة ضمن وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي ... بحيث يتم انشاء الهيئة بخبراء تعليم عالي وأطباء وبمعامل تحليل متطورة بالإضافة الى من يقومون بحراسة الأسواق الدائمة مع القيام بعمليات التفتيش المكونة من فرق عمل مدنية ذوي شهادت جامعية أو ثانويات الحرس البلدي.

3- بالإضافة الى القوانين الملغاة فانه يجرى الاستفادة منها فيما يتعلق باختصاصات مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح والتحقق من الالتزام بها ولكن ضمن خطة مبرمجة ومحددة من وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي تسمح للمؤسسات من تعديل وضعها فليس الهدف هو اكتشاف المخالفة بل الهدف هو وضع حلول لمنع ظهور تلك المخالفة.

4- المواد القانونية الخاصة بضم (أو انشاء الأسواق الدائمة) للهيئة العامة للحرس البلدي.

(الاسواق الدائمة : هي عبارة عن الاسواق المعروفة بأماكنها بالبلاد (للخضراوات والملابس وغيرها) ، بحيث يتم انشاء هنجر واحد كبير له عدة محطات مجهزة لاستقبال سيارات المواطنين وعدة مداخل لدخول سيارات البائعين دون ان يؤثر ذلك على حركة المرور ، وعلى طرفي الهنجر مسجد كبير دائم الفتح ومزود بمرفقات وحمامات مفتوحة دائماً).



5- المواد القانونية الخاصة بحراسة وادارة الهيئة العامة للحرس البلدي للأسواق الدائمة (والإقامة فيها) بحيث يكون مقر مكتب الحرس البلدي الدائم بكل منطقة هو ذلك السوق... وانطلاقاً منه يراقب ويفتش كل المحلات والمؤسسات الخاصة بالمنطقة.

6- المواد القانونية الخاصة بمنع جباية الهيئة العامة للحرس البلدي لأي قيمة من الباعة في الأسواق الدائمة.

7- المواد القانونية الخاصة بالتزام الهيئة العامة للحرس البلدي تحمل تكاليف النظافة والصيانة والنظام للأسواق الدائمة من ميزانيتها المخصصة لها من الدولة... أي أن وظيفتها تتعدى المراقبة والتفتيش الى القيام بالتنظيم.

8- المواد القانونية الخاصة بالتزام الهيئة العامة للحرس البلدي بتوعية الشركات والمؤسسات والمحلات الخاصة دائماً بالقوانين واللوائح وحل المشاكل ونبذ طريقة التفتيش بغرض اكتشاف الاخطاء ، بل يتم جدولة مواعيد الزيارة وابلاغ المستهدفين بالزيارة قبل الزيارة لإعطائهم فرصة لترتيب اوضاعهم وفق متطلبات وتعليمات وزارة شهادة الدولة للامتحانات والتعليم الالكتروني والبحث العلمي.

9- المواد القانونية الخاصة بالتزام الهيئة العامة للحرس البلدي على اعلان ونشر تقارير حول الحالة الاقتصادية وطريقة عمل وجودة المؤسسات الخاصة بكل منطقة شهرياً على موقعه الالكتروني بغرض التخلص من الصورة النمطية للحرس البلدي وسطوتهم الانتقائية التي اضعفت الاقتصاد الوطني وساهمت في انتشار الرشوة والمحاباة.



مشروع قانون فرق العمل (فريق العمل المحدود والغير مجدد المدة)

يتكون صلب مشروع القانون من النقاط الاساسية التالية :

1- المواد القانونية الخاصة بإلغاء قوانين اللجان أو لوائحها التنفيذية ان وجدت وتعريف فرق العمل بأنه مجموعة من الأشخاص يقومون بدور متكامل لتأدية مهمة معينة بشكل مؤقت ولمدة محددة (لا توجد فرق عمل دائمة).

2- المواد القانونية الخاصة بإنتاج مهام الانواع الثلاثة لفرق العمل (فريق العمل المحدود والغير مجدد المدة)
أ- فرق العمل الاستشارية (مدتها من اسبوع الى ثلاثة اشهر) وهي تختص بتحليل المشكلة وتقديم الحل لمتخذي القرارات.

ب- فرق العمل التنفيذية (مدتها من اسبوع الى سنة) وهي تختص بتنفيذ الحل الناتج من فرق العمل الاستشارية.

ج- فرق العمل الاستشارية والتنفيذية (مدتها من شهر الى سنتين) وهي تختص بتحليل المشكلة وتقديم الحل وتنفيذه .

3- المواد القانونية الخاصة بإنتاج استخدامات فرق العمل للأهداف التالية :

تقديم التقارير الفنية والإدارية و توليد الأفكار وحل مشكلات معينة و تسهيل التنسيق والاتصال والتعاون والتوصية بالإجراءات واتخاذ القرارات وإدارة الوزارات والمؤسسات والشركات والمصالح والهيئات والإدارات وغيرها.

4- المواد القانونية الخاصة بإنتاج مهام فرق العمل ونظام تكوينها وعملها:

بحيث تتكون فرق العمل ذات الانواع الثلاثة (الاستشارية) و(التنفيذية) و (الاستشارية والتنفيذية) لتكون وفقاً للنظام واللوائح الداخلية للجهات العامة والخاصة، حيث يجب ان تنص تلك الوثائق على المهام المحددة لفرق العمل وخصوصاً منها (الاستشارية والتنفيذية) التي ستقود المؤسسة او الشركة او الهيئة او المصلحة بأسم فريق مجلس الادارة بدلاً من لجنة الادارة أو رئيس فريق مجلس الادارة بدلاً من رئيس لجنة الادارة.



أما مهام الفرق الأخرى (الاستشارية) و(التنفيذية) فيتم تعيينها من قبل فريق مجلس الإدارة ويتم إعطاء الفريق التفويض أو الصلاحية أو اللانحة التي توضح بالضبط ما يقوم به فريق العمل، ويجب أن تبين هذه الوثيقة المحددة طريقة رفع تقارير فريق العمل، والجهة التي ترفع إليها تلك التقارير، والعلاقات الأخرى داخل الجهة، ولا يجوز تعيين أي فريق عمل من دون فهم واضح لأغراضها.

اعضاء فريق العمل المكلفين بالمهام يجب أن تضم أشخاصاً لديهم المعرفة والمهارات اللازمة، وقد لا تكون الكفاءة الوظيفية هي المطلب الرئيسي في اختيار أعضاء الفريق حيث يقتضي تعيين أعضاء فريق العمل على فهم واضح للأهداف التي يجب أن ينجزها الفريق والمهارات التي سيسهم بها كل عضو في فريق العمل لضمان تحقيق هذه الأهداف.

يختلف حجم فريق العمل باختلاف مسؤولياته ، فالفرق الكبيرة قد تكون مطلوبة لمجالات دقيقة ومتنوعة بينما تفضل الفرق الصغيرة لمقدرتها على التوصل إلى إجماع وإنجاز مهامها بكفاءة أعلى وتكاليف أقل.

يجب ألا يقل عدد أعضاء فرق العمل (الاستشارية والتنفيذية) عن خمسة ولا يزيد عن سبعة ، على الرغم من وجود استثناءات يبقى الحد الأدنى وهو خمسة ، يتيح وجود أغلبية من ثلاثة أعضاء على الأقل، وهو يكفي في موقف لا يتطلب إجماعاً، أما الحد الأقصى وهو سبعة لما فيه من مرونة كافية... رئيس فرق العمل (الاستشارية والتنفيذية) يجب أن يكون قادراً على الحصول على تعاون الأعضاء، وتوزيع العمل عليهم من حين لآخر ... إن رئيس فريق العمل الناجح يحافظ على الانسجام والتوافق بين أعضاء فريق العمل.

جميع أنواع فرق العمل يجب ان تجتمع بانتظام وبشكل مجدول إلا في الحالات الاستثنائية جداً.

فرق العمل (الاستشارية) و(التنفيذية) تتألف من ثلاثة أعضاء ، وبعضها من عضوين فقط، أما الخمسة فيعتبر الحد الأقصى العملي ، ومن الضروري أن يكون هناك توافق بين أعضاء فريق العمل الواحد وأن تتوافر في كل منهم المقدرة الملائمة لمهمة فريق العمل، ولأن لها عمل محدد فليست هناك حاجة لأن يكون أعضاؤها من داخل الجهة نفسها.



إن سر نجاح الفريق هو الرئيس الناجح للفريق ، فهو العضو الذي يضيف على فريق العمل جوها العام، ويحدد خطاها واستراتيجياتها، وحتى إن كان في فريق العمل أعضاء أكفاء ولها أهدافها الواضحة فإن مقدرة رئيسها على قيادة فريق العمل وتوجيه عملها أمر ضروري لنجاحها، ولكي يكون الرئيس فعالاً عليه أن يتقبل المسؤولية برحابة صدر، ويشجع الآخرين على الإسهام، ويجب أن يكون على دراية تامة بأهداف الجهة ، ودور فريقه في إنجاز هذه الأهداف.

نظرية القيادة الذكية Intelligent Leadership Theory



مشروع قانون الزكاة

مشروع القانون الزكاة يأتي للحث على أداء فريضة الزكاة ، وتفعيل أهدافها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وترسيخ مبادئ التكافل الاجتماعي من خلال توزيع موارد الزكاة على المصارف المحددة وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

1- المواد القانونية الخاصة اللازمة لإلغاء صندوق الزكاة وإنشاء المؤسسة العامة للزكاة تتبع الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية ، يتولى إدارتها مجلس أمناء بمهام وصلاحيات محددة.

2- المواد القانونية الخاصة اللازمة لتشكيل هيئة للفتوى والرقابة الشرعية داخل المؤسسة العامة للزكاة وبرئاسة دار الافتاء الليبية تعنى بضبط أعمال الصندوق الذي تورد إليه أموال الزكاة ، وضبط مصارفه المتعلقة بالأموال التي تجب فيها الزكاة، وشروط وجوبها، وكيفية احتسابها، إضافة إلى تمكين المزمكي من الاعفاء الضريبي حال قدم زكاة عن ارباح مؤسسته الخاصة.

* (طلب استصدار فتوى شرعية من دار الافتاء الليبية حول صحة تمكين المزمكي من الاعفاء الضريبي حال قدم زكاة عن ارباح مؤسسته الخاصة وحول صحة ان تحل المؤسسة العامة للزكاة بديلاً عن مصلحة الضرائب بشروط وضوابط معينة تحددها دار الافتاء .)

* (طلب استصدار فتوى شرعية من دار الافتاء الليبية حول وجوب الزكاة في إيرادات النفط بمقدار الخمس ، بناءً على أنه ركاز وضم تلك المبالغ الى المؤسسة العامة للزكاة لدعم مشروع قانون الزكاة في البلاد .)

3- طرح فكرة فصل الزكاة النقدية عن الغير نقدية – النقدي يكون فقط بالإيداع في المصارف – الغير نقدي يكون بالإيداع داخل اسوار الجوامع ... بمعنى يتم تجهيز وفتح أماكن استقبال الصدقات الغير نقدية (السلع التموينية والملابس) داخل اسوار الجوامع أو غرف خاصة دون أي تدخل في توزيعها (من يحتاج شيئاً يأخذه).

4- اعادة الهيكلة بضم رعاية اسر الشهداء والمبتورين والمفقودين اليه : حيث بلغت القيمة المرصودة لرعاية اسر الشهداء والمبتورين والمفقودين سنوياً أكثر من 200 مليون دينار ليبي يضاف اليها 4 مليون مرتبات وما في حكمها ... وهذا المبلغ لو تم ضمه الى صندوق الزكاة مع اعتماد اسس عادلة في التوزيع سيكون له فائدة من ناحيتين:

الناحية الاولى : الرفع من شأن صندوق الزكاة في الدولة ولدى المواطنين.

الناحية الثانية : الاعتماد على الزكاة بدلا عن اعانات الدولة (حال عجزها) في دعم اسر الشهداء والمبتورين والمفقودين وزيادة الوعي بأهمية الزكاة في الظروف القاسية للجميع.

والله أعلم وأجل.

نظرية القيادة الذكية

Intelligent Leadership Theory

مشاريع قوانين وقرارات

Laws and Decisions Projects

كن رسول نفسك ولا ترسل رسولا جاهلاً

أن تموت طالباً للعلم خير من أن تموت قانعاً بالجهل

إن السؤال نصف العلم وإن تاج المروءة التواضع

القناعة قبر الطموح ومن بعدت همته قلت مقدرته

ليكن قولك دون فعلك ولباسك دون قدرك

إن الفخر في إنصاف الفقير لا في قهر القوي

حياة الشجاع في موته وموت الجبان في حياته

ثمرة الحزم السلامة وثمره العجز الندامة

العلم شرف لا قدر له والأدب مال لا خوف عليه

عقل الرجل قوله وأصل الرجل فعله

من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه

العلم مجهدة والفراغ مفسدة

نجاة الانسان في العلم والعمل

من يزرع الكسل يحصد الفقر

وما توفيقاً إلا بالله



الجامعة الالكترونية للدراسات العليا

طرابلس - ليبيا

منتجات مؤلف النظرية

النظام القياسي الليبي لترقيم الكتب الالكترونية
Libyan Standard E Book Number (LSBN)

براءة اختراع رقم (2018/5346)

نظام الاختبارات الالكترونية الليبية

Libyan Electronic Testing's System (LETS)

براءة اختراع رقم (2019/5390)

شهادة الثانوية العامة الالكترونية الدولية

International General E Certificate for Secondary Education (IGECSE)

براءة اختراع رقم (2020/5448)

معايير الجودة الالكترونية الشاملة

Comprehensive Electronic Quality Standards (CEQS)

الموسوعة الالكترونية الليبية

Electronic Libyan Encyclopaedia

المشروع الفضائي الخاص Private Space Project

أنظمة الملاحة الفضائية وهندسة الاقمار الصناعية

Satellite Navigation Systems and Geometry of Satellite

أول كتاب عربي منتهي لطلبة الماجستير والدكتوراه تخصص علوم الفضاء

مشروع التحكم في التلوث Pollution Control Project

التحكم في التلوث عبر امفاعلات الحيوية والبلازمية

Pollution control across bio/plasma reactors

الكتاب المرجعي الاول في تقييم الانار البيئية لقطاع النفط والغاز

المجلس الثقافي الليبي للمدارس والجامعات الدولية

Libyan Culture Council for International Schools & Universities

الجامعة الالكترونية للدراسات العليا

Electronic University of Postgraduate Studies

المدرسة الالكترونية الدولية

International Electronic School

مشروع انتاج الكتب المنهجية الالكترونية

Electronic Books Production Project

منظومات قياس مستوى الاداء المدرسي والجامعي

Systems to Measure the Level of School and University Performance

الادارة الالكترونية للتعليم والتدريب

Electronic Department for Education and Training

الاختبارات الالكترونية للمناهج المدرسية والجامعية والتدريبية

Electronic Tests for School, University and Training Carricals